جامعة اليرموك

كليـــة الآداب

قسم التـاريـخ

" المصادرات في بلاد الشام في الدولة المملوكية الاولى "

" 648- 784هـ \ 1250-1382 م "

"Expropriations in bilad alsham in the first Mamluk state"

إعداد

غسان محمد علي العزام

بكالوريوس تاريخ، جامعة اليرموك،2009

إشراف الدكتور

محمد محمود العناقرة

استاذ مشارك في تاريخ العصرين الايوبي والمملوكي

الفصل الدراسي الصيفي

2014

المصادرات في بلاد الشام في الدولة المملوكية الأولى

" 648- 784هـ \ 1250-1382 م "

"Expropriations in bilad alsham in the first Mamluk state"

إعداد

غسان محمد علي العزام

بكالوريوس تاريخ، جامعة اليرموك، 2009

قُدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير تخصص التاريخ الإسلامي والحضارة الإسلامية، جامعة اليرموك

وافق عليها

محمد محمود العناقرة................................مشرفاً ورئيساً

أستاذ مشارك في تاريخ العصرين الايوبي والمملوكي، جامعة اليرموك

نعمان محمود جبران................................عضـواً

أستاذ دكتور في تاريخ العصرين الأيوبي والمملوكي، جامعة اليرموك

لؤي ابراهيم البواعنة................................عضـواً

أستاذ مشارك في تاريخ العصر الايوبي، جامعة البلقاء التطبيقية

تاريخ مناقشة الرسالة

2014 / 8 / 6

الإهـــداء

إلى والدي العزيز... حفظه الله ورعاه...

إلى والدتي الحبيبة التي سهرت الليالي الطوال وغمرتني بالحب والحنان

وما زالت الشمعة المضيئة في حياتي ... طاعةً وبراً

إلى إخواني وأخواتي الذين كانوا عوناً لي على تحمل أعباء الحياة

ومنحوني كل الحب والتقدير والاحترام.... تقديراً واحتراماً

إلى جميع هؤلاء أهدي هذا العمل المتواضع

الباحث
غسان العزام

الشكر والتقدير

الحمد لله كما ينبغي لجلال وجهه وعظيم سلطانه، والشكر له على توفيقه وامتنانه، والصلاة والسلام على سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم القائل "من لا يشكر الناس لا يشكر الله".

لا يسعني وقد أنهيت إعداد هذه الرسالة إلا أن أعترف لكل ذي فضل عليّ بفضله، فإن أهل الفضل والعطاء هم أهلٌ للشكر والثناء.

أتقدم بالشكر الجزيل لأستاذيَّ الفاضل الدكتور محمد محمود العناقرة الذي منحني شرفاً عظيماً بالإشراف على هذه الرسالة، وعاش معي متاعبها، فقد قدم لي من وقته الثمين، وعلمه الغزير، وخبراته الغنية الشيء الكثير، مما أنار لي دروب البحث، وساعدني في التغلب على كثير من صعوباته، فله مني كل الشكر والثناء والتقدير والاحترام.

كما أتقدم بالشكر والعرفان لأعضاء لجنة المناقشة الاستاذ الدكتور نعمان محمود جبران والدكتور لؤي إبراهيم البواعنة ، اللذين تفضلا بقبول مناقشة هذه الرسالة، وتحملا عناء قراءتها، وتقويمها، وإبدائهما ملحوظات قيمة ساهمت في إثراء هذه الرسالة.

كما وأتقدم بالشكر الجزيل للدكتور أمجد حسن العزام والدكتور طارق محمد العزام على تقديم يد العون والمساعدة المثمرة لي لإنجاح هذا العمل المتواضع، واتقدم بالشكر والتقدير لكل من موظفي مكتبة جامعة اليرموك ومكتبة الجامعة الاردنية على ما قدموه من دعم وتيسير لانجاز هذا العمل.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين

الباحث

غسان العزام

قائمة المحتويات

الملخص

غسان محمد علي العزام

ماجستير تاريخ اسلامي وحضارة اسلامية- جامعة اليرموك

1436هـ /2014م

رسالة الماجستير بعنوان

المصادرات في بلاد الشام في الدولة المملوكية الاولى

(648-784هـ/1250-1382م)

اشراف

الدكتور محمد محمود العناقرة

جاءت هذه الدراسة في مقدمة وأربعة فصول وخاتمة ثم بعرض لأهم مصادر الدراسة، وقد تناول الباحث في الفصل الأول المعنى الذي ذهبت إليه المصادرة، ثم تحدث عن مشروعية المصادرات وآراء الفقهاء فيها، وتعرض الباحث للتطور التاريخي للمصادرات عبر التاريخ الاسلامي منطلقا من العصر الراشدي فالعصر الأموي فالعباسي الى العصر الأيوبي، ثم تطرق إلى ظهور المصادرات في عصر دولة المماليك الأولى.

أما الفصل الثاني فقد تناول فيه الباحث الأسباب الموجبة للمصادرات وقد تنوعت ما بين أسباب اقتصادية كالثروات ووضع بيت المال وأسباب سياسية كالعقوبة على

العصيان والتمرد والانتقام الشخصي وأسباب إدارية كإهمال العمال والولاة لأعمالهم، مما دفع الدولة المملوكية إلى اللجوء للمصادرات.

وأما الفصل الثالث فقد تنوعت المصادرات كمصادرة المعارضين للدولة ومصادرة السلاطين أنفسهم ومصادرات عمال وموظفي الدولة ومصادرات أهل الذمة وتعرض الباحث أيضا لمصادرة التركات وقد عكس هذا الفصل صورة واضحة عن حجم المصاردات وانواعها سواء كانت اموالاً منقولة أو غير منقولة.

وفي الفصل الرابع تناول الباحث نتائج المصادرات وقسمها الى ثلاثة أقسام حيث تحدث عن أثر المصادرات على الإستقرار السياسي للدولة ثم عن أثر المصادرات على الحياة الاجتماعية للدولة وأخيرا عن أثر المصادرات على الوضع الإقتصادي في دولة المماليك الأولى.

ومن خلال دراسة الباحث لظاهرة المصادرات في بلاد الشام في دولة المماليك الأولى تبين ما يلي:

ان المصادرات لم تظهر فجأة في هذا العصر وإنّما ظهرت منذ بداية الدولة الاسلامية وطبقت على نطاق ضيق إلا أنها أخذت تتسع في العصور اللاحقة حتى وصل بها المطاف إلى عصر الدولة المملوكية الاولى الذي برزت فيه بشكل واضح، ونستخلص من دراستنا لظاهرة المصادرات في بلاد الشام في الدولة المملوكية الاولى النتائج التالية:

- معارضة الفقهاء المسلمين للمصادرات وتحريمهم لها واعتبروها نوعا من الظلم والغصب.

- ظهـرت المصــادرات فـي دولـة المماليـك الاولــى نتيجــة لعـدة أسـباب ودوافـع مختلفـة، أدت الى ترسخ هذا النظام وانتشاره.
- لم تجرِ العادة بمصادرة النساء في الدولة المملوكية الأولى.
- كان للمصادرات أثار ايجابية وأثار سلبية على إقتصاد الدولة.
- أثـرّت المصــادرات علــى الحيــاة الاجتماعيــة فسـببت الفقـر والبطالــة وعـدم الشــعور بالامن والاستقرار.
- طالــت المصــادرات جميــع فئــات المجتمــع دون اســتثناء مــن عامــة النــاس وحتــى السلاطين.

قائمة الاختصارات

ت	توفي
ج	جزء
ط	طبعة
هـ	هجري
م	ميلادي
د.ن	دون ناشر
د.م	دون مكان نشر
د.ت	دون تاريخ نشر
ق	قسم
ص	صفحة
تح	تحقيق

المقدمة

تعتبر الدولة المملوكية الاولى التي قامت سنة (648- 784هـ \ 1250-1382 م) من الفترات المهمة في التاريخ الاسلامي، حيث امتد نفوذها ليشمل مصر وبلاد الشام إلى أن وصل الحجاز واليمن، وعاصرت الاحتلال الفرنجي لبعض مدن سواحل الشام وقامت بتحرير بعضها كما عاصرت هجمات التتار وصدت هجماتهم في معارك عديدة.

ويعتبر التاريخ الإقتصادي للدولة المملوكية الأولى ، من المواضيع العامة التي لم تلقى الاهتمام الكافي من قبل الباحثين الحديثين، قياسا الى ما قُدِّم من دراسات عن جوانب التاريخ الاخرى كالجانب السياسي والاجتماعي والثقافي والحضاري، وظاهرة المصادرات التي برزت بشكل واضح عبر عصور التاريخ السابقة لعصر سلاطين المماليك؛ لم تحظ بالدراسة بشكل دقيق، وذلك لصعوبة البحث في مثل هذه المواضيع الاقتصادية نظراً لتعسر الوصول إلى المعلومات المبعثرة في بطون الكتب والمصادر التاريخية.

وتكمن أهمية هذه الدراسة في أنّها تعطينا صورة عن واقع المصادرات في دولة المماليك الأولى، وعن الأسباب والدوافع والنتائج التي أدت الى ظهورها. وقد واجه الباحث صعوبات كبيرة في الوصول الى المعلومات كون المؤرخين كانوا يشيرون الى المصادرات في سياق حديثهم، وكثيرا ما كانوا يمرون عليها بشكل سريع دون ذكر الأسباب التي أدّت إلى حدوث المصادرة، وذلك لأن المؤرخين كانوا في الغالب يؤرخون للأحداث السياسية ونادراً ما كانوا يتطرقون للأحوال الإقتصادية والحياة الإجتماعية في تاريخ الدولة المملوكية الاولى.

وإعتمد الباحث في هذه الدراسة على المصادر التاريخية والمعاجم وبعض المراجع الحديثة، ومن هنا فكان على الباحث وحتى يجمع مادة هذه الدراسة من المصادر التاريخية، أن يقلّب طويلاً في صفحاتها وأن يبحث ما بين السطور، حتى يعثر على معلومة ذكرها مؤرخ في سياق حديثه، وكثيراً ما تعرض الباحث لبعض المصادر التي لم يجد فيها سوى إشارات قليلة عن المصادرات.

ومن أجل إعطاء صورةً واضحةً عن المصادرات جاءت هذه الدراسة في مقدمةٍ وأربعة فصولٍ وخاتمة، حيث تناول الباحث في المقدمة أهمية البحث ومنهج الدراسة، ثم دراسة لأهم المصادر المعاصرة لفترة موضوع البحث مستخرجاً منها مادته الأساسية فيما كتب.

وقد تناول الباحث في الفصل الاول المعنى الذي ذهبت اليه المصادرة، ثم تحدث عن مشروعية المصادرات وآراء الفقهاء فيها، وتعرض الباحث للتطور التاريخي للمصادرات عبر التاريخ الاسلامي منطلقا من العصر الراشدي فالعصر الاموي فالعباسي الى العصر الايوبي، ثم تطرقّ الى ظهور المصادرات في عصر دولة المماليك الأولى.

اما الفصل الثاني فقد تناول فيه الباحث الاسباب الموجبة للمصادرات وقد تنوعت ما بين اسباب اقتصادية كالثروات ووضع بيت المال وأسباب سياسية كالعقوبة على العصيان والتمرد والانتقام الشخصي واسباب إدارية كإهمال العمال والولاة لاعمالهم، مما دفع الدولة المملوكية للجوء للمصادرات.

واما الفصل الثالث فقد تنوعت المصادرات كمصادرة المعارضين للدولة ومصادرة السلاطين انفسهم ومصادرات عمال وموظفي الدولة ومصادرات أهل الذمة وتعرض

الباحث أيضا لمصادرة التركات وقد عكس هذا الفصل صورة واضحة عن حجم المصاردات وأنواعها سواء كانت أموالاً منقولة أو غير منقولة.

وفي الفصل الرابع تناول الباحث آثار المصادرات وقسمها الى ثلاثة أقسام حيث تحدث عن أثر المصادرات على الإستقرار السياسي للدولة ثم عن أثر المصادرات على الحياة الإجتماعية للدولة وأخيرا عن أثر المصادرات على الوضع الاقتصادي في دولة المماليك الاولى

وفي نهاية الدراسة عرض الباحث بعض النتائج التي توصل اليها في هذه الدراسة.

تحليل لأهم مصادر الدراسة

اعتمد الباحث على مجموعة كبيرة من المصادر كما أفادَ من المراجع الحديثة التي تناولت موضوع هذه الدراسة ، وسوف يقتصر حديث الباحث على جملة من المصادر التي كان لها أهمية خاصة في استيفاء مادة البحث.

1- معجم البلدان

يرجع هذا المصدر لمؤلفه شهاب الدين ابي الفضل عبدالله ياقوت الحموي المعروف بياقوت الحموي (ت 626هـ/ 1228م) وقد ترجم الحموي العديد من المدن والاماكن والمواقع ، جاءت اهميته من ذكره للاحداث التي وقعت في المنطقة التي يترجمها، وقد اخذ منه الباحث تراجم العديد من المدن والاماكن والقرى والقلاع التي ذكرها في دراسته.

2- نهاية الأرب في فنون الادب

ألفه شهاب الدين احمد بن عبدالوهاب بن محمد المعروف بالنويري والمتوفى سنة (732هـ/1333م)، فكتاب نهاية الأرب يعد موسوعة ضخمة جمعت طائفة عظيمة من المواد والمعارف الادبية والتاريخية الحافلة، وقد إستفاد الباحث من هذا الكتاب الكثير من المعلومات حول المصادرات التي حصلت في الدولة المملوكية الاولى في الفصلين الثاني والثالث.

3- تاريخ الاسلام

للحافظ المؤرخ شمس الدين محمد بن احمد بن عثمان الذهبي المولود في دمشق والمتوفي بها سنة 748هـ ويعتبر كتابه هذا من اهم الكتب الموسوعية الضخمة التي صنفها المؤرخون المسلمون وهو كتاب تاريخ وتراجم معاً، وقد افاد الباحث كثيرا في

التـاريخ وفـي التـراجم حيـث اسـتطاع الباحـث الوصـول للعديـد مـن الاحـداث عـن طريـق الـذهبي واستفاد منه في ترجمة العديد من الشخصيات التي ذكرت في هذه الدراسة .

4- البداية والنهاية

وضـعه أبـي الفـداء الحـافظ عمـاد الـدين ابـن كثيـر المتـوفى سـنة (774هـ /1372م)، وقـد عـاش فـي دمشـق ويعـد ابـن كثيـر مـن أهـم المصـادر التـي تحـدثت عـن المصـادرات فـي بـلاد الشـام وأثرهـا علـى المجتمـع الشـامي سياسـياً وإجتماعيـاً وإقتصـادياً، فـي ظـل الفتـرة المملوكية الاولى وقد أفاد هذا المصدر جميع فصول الدراسة.

5- السلوك لمعرفة دول الملوك

لمؤلفـه أبـي العبـاس احمـد بـن علـي المقريـزي، والمتـوفى سـنة (845هـ/1441م)، ويعـد هـذا الكتـاب مـن اهـم الكتـب التـي اسـتفاد منهـا الباحـث فـي ثنايـا دراسـته ،حيـث اهـتم المقريـزي بكتابـة الاخبـار السياسـية وأثرهـا علـى المجتمـع فـي الدولـة المملوكيـة ، وكـان قـد إتبـع المقريـزي الطريقـة الحوليـة، حيـث قـام بتـدوين حـوادث كـل عـام فـي فصـل مسـتقل تحـت عنـوان باسـم ذلـك العـام وخـتم الحـوادث بـذكر الوفيـات والترجمـة لاصـحابها. والاسـتفادة مـن هـذا المصـدر المهـم لأخبـار الدولـة المملوكيـة الاولـى كبيـرة جـدا شـملت الفصـل الثـاني والثالث والرابع.

6- عقد الجمان في تاريخ اهل الزمان

للمؤرخ بدر الدين محمود العيني وهو يعد من المؤرخين المعاصرين لدولة المماليك فقد ولد سنة 762هـ وتوفي سنة 855هـ فقد كان كتابه من الكتب القيمة التي اعتمد عليها الباحث في هذه الدراسة وقد افاد الباحث في الفصل الثاني والفصل الثالث والفصل الرابع.

7- النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة

لأبي المحاسن جمال الدين يوسف بن تغري بردي، المتوفى (874هـ/ 1469م) وقد استطاع ان يتعرف على نواحي الدولة الادارية والعسكرية للحكم للمملوكي من خلال والده الذي كان أتابكا للعسكر في مصر ثم كافلا للملكة الشامية، وطريقته بالكتابة فقد خصص لكل عهد من عهود الملوك والسلاطين فصلا قائما بذاته وذكر السنين وحوادثها بشكل متلاحق دون أن يجعل لها عناوين مستقلة، والكتاب من المصادر المهمة التي إعتمد عليها الباحث في الوصول للمعلومات التاريخية عن ادارات الدولة المملوكية الاولى وسياستها وقوتها العسكرية والمصادرات التي حصلت لتنفيذ الحملات العسكرية وقد استفاد منه الباحث في الفصل الثاني.

8- بدائع الزهور في وقائع الدهور

كتبه ابو البركات محمد بن احمد بن اياس المتوفي سنة (930هـ/1524م) حيث اهتم ابن اياس بذكر الاحوال الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والعسكرية ، وتميز الكتاب بوفرة المعلومات فيه التي افادت موضوع الدراسة حيث استفاد منه الباحث في الفصلين الثاني والثالث.

الفصل الأول

المفهوم العام للمصادرات

تعد المصادرات عبر التاريخ الإسلامي من الاساليب التي إستعملها بعض السلاطين من أجل الحصول على المال الوفير وبالسرعة الممكنة لحل مشاكلهم الاقتصادية أو السياسية ولتجهيز الجيوش عند وجود الخطر الخارجي أو في حال وجود مشاكل مع الأمراء والقادة ورجالات الدولة عند تهديدهم لسلطة السلطان الحاكم.

وفي هذا الفصل سيتناول الباحث مفهوم المصادرات ومشروعيتها وبدايتها التاريخية وذلك من خلال تقسيم هذا الفصل الى مبحثين رئيسين على النحو الآتي:

المبحث الأول

مفهوم المصادرات ومشروعيتها

تعد مسألة المصادرات من المسائل الجديدةِ التي دخلت على نظام الدولة الاسلامية، وكانت بدايتها في عهد الخليفة عمر بن الخطاب حيث استخدمها كعقوبة لمن ظهرت عليه شبهة الفساد ومحاسبة من طالت يده مال بيت مال المسلمين[1]، إلى أن تَمحورت وتَكاملت في العصورِ التي تلتها وأخذت بها أنظمة الحكم في الدول الاسلامية المتلاحقة وصولاً إلى الدولة المملوكية، وعليه سيقدم الباحث مفهوم المصادرة من خلال المطلب الأول وحكم مشروعيته من خلال المطلب الثاني.

---

[1] الطبري، محمد بن جرير (310هـ/922م)، تاريخ الامم والملوك (ستة اجزاء) ، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1 ، 1422هـ/2001م، ج2، ص491؛ ابن الاثير، عزالدين ابي الحسن علي (630هـ/1232م)، الكامل في التاريخ (تسعة أجزاء)، تح: خليل مأمون شيحا، دار المعرفة ، بيروت، لبنان، ط1، 1423هـ/2002م، ج2، ص495-496.

أولاً: تعريف مصطلح المصادرة

في هذا المطلب سيلقي الباحث الضوء على مصطلح المصادرة لغة وإصطلاحاً وذلك على النحو التالي:

أ- المصادرة في اللغة

جاء معنى المصادرة من صدر وصادره على كذا: طالبه به[1]. وفي المعجم الوجيز والمعجم الوسيط صادره على كذا: طالبه به في الحاح. (الدولة الأموال): استولت عليها عقوبة لمالكها[2]، وصادره بثلاثمائة دينار أي طالبه بها ملحفا[3]، وصادره على كذا من المال: طالبه به. ومن كلام كتاب الدواوين أن يقال صودر فلان العامل على مال يؤديه أي فورق على مال ضمنه[4].

ومن خلال التعريفات اللغوية السابقة نجد أن المصادرة لغة هي مطالبة الشخص جبراً بمال له على سبيل المفارقة.

---

(1) الرازي، محمد بن ابي بكر بن عبد القادر (666هـ/ 1267م)، مختار الصحاح، تح: سعيد محمود عقيل، دار الجيل، بيروت، لبنان، د.ط ،1422هـ/2001م، ص372 ؛ ابن منظور، ابي الفضل جمال الدين محمد بن مكرم (711هـ/1311م)، لسان العرب(خمسة عشر جزءاً)، دار صادر، بيروت، لبنان،1318هـ/1900م، ج4، ص447 ؛ الفيروز ابادي، مجد الدين محمد بن يعقوب (823هـ / 1420م)، القاموس المحيط، المطبعة المصرية القاهرة، مصر، ط3، 1933، ج2، ص68

(2) مجمع اللغة العربية ، المعجم الوجيز، ط2، دار التحرير للطباعة والنشر، مصر، 1407هـ /1986م ، ص 361 ؛ مجمع اللغة العربية، المعجم الوسيط ، ط2، المكتبة الاسلامية للطباعة والنشر، ج1، ص509

(3) الشرتوني، سعيد الخوري، اقرب الموارد في فصح العربية والشوارد (جزءان)، مكتبة لبنان، بيروت، لبنان، ط2، 1413هـ/1992م ،ج1، ص 637

(4) ابن منظور، لسان العرب، ج4، ص447؛ الشرتوني، أقرب الموارد في فصح العربية والشوارد، ج1، ص 637.

ب – المصادرة اصطلاحاً

المصــادرة هــي تنقـيص الملـك وأخـذ المــال[1]، ونجـد ان فقهـاء المسـلمين قـد وضــعوا تعريفـات عـدة للمصــادرة منهـا، حكـم ولــي الأمـر بانتقـال ملكيـة أشـياء معينــة مـن الشــخص إلـى بيـت المـال[2]، ومنهـا أخـذ السـلطان أو غيـره المـال ظلمـا[3]. وهنـاك مـن عـرف المصــاردة بأنهــا عقوبــة مقــررة واجبــة النفــاذ هــدفها المــال ســواء كــان بالضــمان او بالمطالبــة او بالاسـتيلاء عليـه بـالقوة لصـالح الدولـة دون ان يكـون للشـخص المعاقـب حـق الاعتـراض[4]، أيضـاً المصـادرة عبـارة عـن إجـراء تعمـد الدولـة بموجبـه إلـى إنتـزاع كـل أو بعـض أمـوال الغيـر جبـرا، والاحتفــاظ بهــا مؤقتــا أو أبــدا أو تمليكهــا الــى المضــرور اســتثناء، علــى أن يكــون القصــد مــن هــذا الإجــراء هــو معاقبــة الجــاني أو الوقايــة ممــا منعــت حيازتــه أو معالجــة وإصــلاح حـال النـاس فـي الظـروف الاسـتثنائية[5]. وهنـاك مـن قـال فـي المصـادرة انهـا عمـل تعسفي مجاف للعدالة ودليل على فساد الادارة[6].

---

(1) عساف، محمد مطلق، المصادرات والعقوبات المالية، مؤسسة الوراق، عمان، الاردن، ط1، 1421هـ/2000م، ص18.

(2) حماد، نزيه كمال، معجم الاصطلاحات الاقتصادية في لغة الفقهاء، الدار العالمية للكتاب الاسلامي، الرياض، السعودية، ط3، 1416هـ/1995م، ص310؛ الجمعة، علي بن محمد، معجم الاصطلاحات الاقتصادية والاسلامية، مكتبة العبيكان، الرياض، السعودية، ط1، 1421هـ/2000م، ص458؛ عبدالمنعم، محمود عبدالرحمن، معجم المصطلحات والالفاظ الفقهية (ثلاثة اجزاء)، دار الفضيلة، القاهرة، مصر، د.ط، 1420هـ/1999م، ج3، ص 295.

(3) عبدالمنعم، معجم المصطلحات والالفاظ الفقهية، ج3، ص295.

(4) عصفور، محمد بهجت مختار، المصادرة في مصر الاسلامية من الفتح الاسلامي حتى نهاية عصر المماليك (20هـ –923هـ / 649م – 1517م) ، مكتبة الملك فيصل الاسلامية، القاهرة ، مصر، د.ط، 1411هـ/ 1990م، ص3–5 .

(5) عساف، المصادرات والعقوبات المالية، ص24.

(6) الشربيني، البيومي اسماعيل، مصادرة الاملاك في الدولة الاسلامية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1418هـ/1997، ج1، ص23.

ومن خلال التعريفات السابقة للمصادرة نجد أنّها اتفقت على العناصر التالية لمفهوم المصادرة إصطلاحا وهي:

1- تصدر بأمر الحاكم أو ولي الامر.

2- أنّها ترد على الأموال الشخصية للافراد.

3- الجبر والإكراه في أخذ المال.

4- يتم توريد الأموال المصادرة الى بيت المال وصرفها في الشؤون العامة.

ثانياً: مشروعية المصادرات

لم تكن المصادرة عقوبة مباشرة بل كانت عقوبة ترافق عقوبة أخرى، أي أن المصادرة أحيانا لا تتم إلا بسبب قيام شخص بأمر مخالف للشرع فكان مثلا يعاقب بالسجن بالإضافة إلى مصادرة ممتلكاته. ومن خلال دراسة بعض آراء فقهاء المسلمين نجد أن المصادرة كانت ضمن عقوبة الفرد أو الجماعة عندهم، فالعقوبة وإقامة الحدود واجبة على ولاة الأمر، وذلك يحصل بالعقوبة على ترك الواجبات وفعل المحرمات[1].

وتقسم العقوبات إلى مقدرة وغير مقدرة فالمقدرة مثل جلد المفتري ثمانين وقطع السارق، والعقوبات غير المقدرة قد تسمى التعزير وتختلف مقاديرها وصفاتها بحسب الذنب صغيرا كان ام كبيرا، وبحسب حال المذنب وبحسب حال الذنب في قلته وكثرته[2] أي أن العقوبة تطال الفرد حسب حاله وحسب حجم ذنبه وتُقدّر عليهِ العقوبةِ حينها.

---

[1] ابن تيمية، تقي الدين احمد بن عبدالحليم (ت 728هـ/1327م)، الحسبة، دار ابن حزم للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، د.ط، 1425هـ/2004، ص99.

[2] ابن تيمية، الحسبة، ص 99.

والتعزيـر تأديـب استصــلاح وزجـر علـى ذنـوب لـم يشـرع فيهـا حـدود ولا كفـارات[1]، ومـن التعزيـر مـا يكـون بـالتوبيخ وبـالزجر، ومنــه مـا يكـون بـالحبس ومنـه مـا يكـون بـالنفي عـن الـوطن، ومنـه مـا يكـون بالضـرب[2]. والتعزيـر لا يخـتص بفعـل معـين ولا قـول معـين[3]، مثـل إباحــة الرسـول صـلى الله عليـه وسـلم سـلب الـذي يصـطاد فـي حـرم المدينـه لمـن وجـده[4]. وأمـره صـلى الله عليـه وسـلم بكسـر دنـان الخمـر وشـق ظروفهـا[5]، وامـره صـلى الله عليـه وسـلم لعبـدالله بـن عمـر – رضـي الله عنـه – بـأن يحـرق الثـوبين المعصـفرين[6]، وأمـره صـلى الله عليـه وسـلم يـوم خيبـر بكسـر قـدور لحـم الحمـر الأهليـة ، ثـم إسـتأذنوه فـي غسـلها فـأذن

[1] ابن فرحون، برهان الدين ابراهيم بن علي، (799هـ/1395م)، تبصرة الحكام في اصول الاقضية ومناهج الاحكام (2ج في مج1)، تح: محمد عبدالرحمن الشاغول، المكتبة الازهرية للتراث، القاهرة، مصر، د.ط، 1426هـ/2005م، ج2، ص282.

[2] محمد، يسري السيد، جامع الفقه موسوعة الاعمال الكاملة للامام ابن قيم الجوزية (752هـ/1351م)، (سبعة اجزاء)، دار الوفاء للطباعة والنشر، المنصورة، مصر، ط1، 1421هـ/2000م ،ج6، ص550.

[3] ابن فرحون، تبصرة الحكام ، ج2، ص284.

[4] ابن تيمية ، الحسبة، ص 107 ؛ ابن فرحون، تبصرة الحكام، ج2، ص285 ؛ محمد، يسري السيد، جامع الفقه، ج6، ص548.

[5] ابن تيمية ، الحسبة، ص 107 ؛ ابن فرحون، تبصرة الحكام، ج2، ص285؛ محمد، يسري السيد ،جامع الفقه، ج6، ص548؛ الظرف: الوعاء، وظرف الشيء: وعاؤه، والجمع ظروف، انظر ابن منظور، لسان العرب، ج9، ص229.

[6] ابن تيمية، تقي الدين ابي العباس، مجموع الفتاوى، (سبعة وثلاثون جزءا) تح: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1 ،1421هـ/2000م، ج28، ص52؛ ابن تيمية، الحسبة، ص 109 ؛ ابن فرحون، تبصرة الحكام، ص 285 ؛ محمد، يسري السيد ،جامع الفقه، ج6، ص548 ؛ المعصفرين: العصفر هذا الذي يصبغ به، منه ريفي ومنه بري، وكلاهما نبتٌ بأرض العرب وقد عصفرت الثوب فتعصفر انظر ابن منظور، لسان العرب، ج4، ص 581.

لهم فدل على جواز الأمرين، لان العقوبة بالكسر لم تكن واجبة[1]، ومنها أمره صلى الله عليه وسلم بقطع نخيل اليهود إغاظة لهم.

ومن أمثلة التعزير التي تمت في عهد الصحابة رضوان الله عليهم تحريق الخليفة عمر بن الخطاب المكان الذي يباع فيه الخمر ومنها تحريق عمر بن الخطاب قصر سعد بن ابي وقاص[2]، وذلك عندما عزل نفسه واحتجب فيه عن الرعية وصار يحكم في داره، ومنها مصادرة عمر بن الخطاب عماله بأخذ شطر أموالهم، فقسمها بينهم

---

(1) ابن تيمية، مجموع الفتاوى، ج28، ص 52؛ ابن تيمية، الحسبة، ص 109 ؛ ابن فرحون، تبصرة الحكام، ص 285؛ محمد، يسري السيد، جامع الفقه، ج6، ص549.

(2) سعد بن مالك بن أهيب وهو من صحابة رسول الله اسلم وعمره سبعة عشر عاما، شهد بدرا واحدا والمشاهد كلها وهو اول من رمى سهما في سبيل الله، وولي الولايات من قبل عمر وعثمان وتوفي وهو ابن ثلاث وثمانين في ايام معاوية بن ابي سفيان ودفن في المدينة المنورة وهو آخر المهاجرين وفاةً. للمزيد انظر الأصبهاني، احمد بن عبدالله بن احمد (430هـ / 1038م)، معرفة الصحابة (خمسة أجزاء)، تحقيق: محمد حسن اسماعيل ومسعد عبد الحميد السعدني، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1423هـ/2002م، ج1، ص142.

وبـين المسـلمين[1] كمصـادرته لامـوال خالـد بـن الوليـد[2] وعمـرو بـن العـاص[3] وغيـرهم مـن الصحابة[4].

وواجبـات الشـريعة ثـلاث عبـادات وعقوبـات وكفـارات وكـل واحـد مـن أقسـام الواجبـات ينقسـم إلـى بـدني وإلـى مـالي وإلـى مركـب منهمـا فأمـا العقوبـات فالبـدني منهـا كالقتـل والقطـع، والمـالي: كـإتلاف أوعيـة الخمـر، والمركبـة: كجلـد السـارق مـن غيـر حـرز وتضـعيف الغـرم عليه، وكقتل الكفار وأخذ أموالهم[5].

والتعزيـر بالمـال قـال بـه المالكيـة ولهـم فيـه تفصـيل ولـم يتفقـوا حـول مشـروعيتها وانقسـموا فـي ذلـك إلـى رأيـين فهنـاك مـن قـال بمشـروعية المصـادرة بينمـا قـال آخـرون بعـدم مشروعيتها ونعرض كلا القولين من خلال الفرعين الاتيين:

---

(1) ابن فرحون، تبصرة الحكام، ج2، ص 285.

(2) خالد بن الوليد بن المغيرة بن عبدالله المخزومي ابو سليمان اسلم قبل الفتح بعد الحديبية وشهد مؤتة والفتح وحنينا وجعله الرسول صلى الله عليه وسلم يوم الفتح على مقدمته كان اسلامه مع اسلام عمرو بن العاص وعثمان بن طلحة بن ابي طلحة ، ثلاثتهم اسلموا وهاجروا ، فاسبشر النبي صلى الله عليه وسلم باسلامهم وهجرتهم فقال: (القت اليكم مكة افلاذ اكبادها) فسماه الرسول صلى الله عليه وسلم سيف الله المسلول على الكفار توفي في حمص سنة احدى وعشرين للمزيد انظر الاصبهاني، معرفة الصحابة، ج2، ص182.

(3) عمرو بن العاص بن وائل بن هشام اسلم قبل الفتح في صفر سنة 8هـ/629م كان الرسول – صلى الله عليه وسلم – يقربه ويدنيه لمعرفته وشجاعته كان من امراء الاجناد في الجهاد بالشام في زمن عمر بن الخطاب وهو الذي افتتح قنسرين ومصر وتولى امرة مصر زمن عمر بن الخطاب وعزله الخليفة عثمان ثم عاد على مصر اميرا زمن معاوية واستمر فيها الى ان توفي سنة 43هـ/636م انظر ابن حجر العسقلاني، احمد بن علي ، الاصابة في تمييز الصحابة (ثمانية اجزاء)، تحقيق : علي محمد البجاوي، دار الجيل، بيروت ، لبنان، ط1، 1412هـ/1991م، ج4، ص650.

(4) الشاطبي، ابي اسحاق ابراهيم بن موسى (790هـ/1388م)، الاعتصام، (جزءان)، تح: السيد محمد رشيد رضا، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 1403هـ/1982م، ج2، ص123.

(5) ابن تيمية، مجموع الفتاوى، ج28، ص53.

أ- رأي من ذهب الى مشروعية المصادرة

ذهب جانب من فقهاء المسلمين إلى مشروعية المصادرة، ومن أقوالهم في ذلك ما قاله الامام الغزالي (فأما لو قدرنا إماما مطاعا، مفتقرا الى تكثير الجنود لسد الثغور وحماية الملك بعد إتساع رقعته وإنبساط خطته وخلا بيت المال عن المال وأُرهقت حاجات الجند إلى ما يكفيهم وخلت عن مقدار كفايتهم أيديهم ، فللإمام أن يوظف على الأغنياء ما يراه كافيا لهم في الحال، إلى أن يظهر مال بيت المال ثم إليه النظر في توظيف ذلك على وجوه الغلات والثمار كي لا يؤدي تخصيص بعض الناس به الى إيغار الصدور وإيحاش القلوب ويقع ذلك قليلا من كثير كي لا يجحف بهم ويحصل به الغرض)[1].

اما الشاطبي فيقول: (إنّا إذا قررنا إماما مطاعا مفتقراً الى تكثير الجنود لسد الثغور وحماية الملك المتسع الأقطار، وخلا بيت المال، وارتفعت حاجات الجند إلى مالا يكفيهم، فللإمام إذا كان عدلا أن يوظف على الاغنياء ما يراه كافيا لهم في الحال الى أن يظهر مال بيت المال)[2]، وهنا رأى الشيخان بجواز مصادرة أملاك الأثرياء في الدولة لتجهيز الجيوش وحماية بلاد الإسلام من أي خطر خارجي وأن سياسة السلطان هنا الغرض منها الحفاظ على المصلحة العامة للدولة، فيقول الغزالي: (وقلنا إن لم يفعل الامام ذلك تبدد الجند وانحل النظام وبطلت شوكة الامام وسقطت أُبهة الإسلام وتعرض

(1) الغزالي، ابو حامد محمد بن محمد (505هـ/1111م)، شفاء الغليل في بيان الشبه والمخيل ومسالك التعليل، تح: حمد الكبيسي، مطبعة الارشاد، بغداد، العراق، د.ط، 1391هـ/1971م، ص236.

(2) الشاطبي، الاعتصام، ج2، ص121.

ديارنـا لهجـوم الكفـار واسـتيلائهم)[1]. ويؤكـد مـا ذهـب اليـه الغزالـي قـول الامـام الشـاطبي: (ووجـه المصـلحة هنـا ظـاهر، فإنـه لـو لـم يفعـل الامـام ذلـك بطلـب شـوكة الامـام، وصـارت ديارنا عرضة لاستيلاء الكفار)[2].

ومـن المصـادرات التـي أفتـى بشـرعيتها بعـض الفقهـاء فـي التـاريخ الاسـلامي، أنـه سـنة (657هـ/1258م) هـاجم التتـار العـراق والشـام، فقـام المماليـك عنـدما وصـلهم خبـر وصـول التتـار بعقـد مجلـس بـين يـدي المنصـور بـن المعـز التركمـاني، وحضـر قاضـي مصـر بـدر الـدين السـنجاري[3]، والشـيخ عزالـدين بـن عبدالسـلام[4]، وكـان حاصـل كـلام ابـن عبـد السـلام حيـث قـال: (إذا لـم يبـق فـي بيـت المـال شـيء ثـم أنفقـتم أمـوال الحـوائص المذهبـة وغيرهـا مـن الفضـة والزينـة، وتسـاويتم أنـتم والعامـة فـي الملابـس سـوى الآت الحـرب بحيـث لـم يبـق للجنـدي سـوى فرسـه التـي يركبهـا، سـاغ للحـاكم حينئـذ أخـذُ شـيءٍ مـن أمـوال النـاس فـي

---

(1) الغزالي، شفاء الغليل، ص237.

(2) الشاطبي، الاعتصام، ج2، ص121.

(3) يوسف بن الحسن بن علي بدر الدين السنجاري ولي قضاء سنجار ثم ولي قضاء بعلبك ثم قدم الديار المصرية وتولى عدة مناصب فيها الى ان تولى الوزارة مدة ثم بقي يتنقل في المناصب الجليلة الى اوائل الدولة الظاهرية صرف عن ذلك ولزم منزله توفي سنة (663هـ/1264م) ، للمزيد انظر اليونيني، قطب الدين موسى بن محمد (726هـ/1326م)، ذيل مرآة الزمان، (اربعة اجزاء)، دائرة المعارف العثمانية، حيدر اباد، الهند، ط1، 1374هـ/1954م، ج2، ص332

(4) ابن عبدالسلام: عبدالعزيز بن عبدالسلام بن أبي القاسم الحسن السلمي الدمشقي، عزالدين الملقب بسلطان العلماء فقيه شافعي بلغ رتبة الاجتهاد ولد ونشأ في دمشق، من كتبه التفسير الكبير، الالمام في ادلة الاحكام وغير ذلك توفي زمن الظاهر بيبرس سنة 660هـ / 1262م (للمزيد انظر الذهبي، شمس الدين محمد بن احمد (748هـ / 1347م)، تاريخ الاسلام ووفيات المشاهير والاعلام (اثنان وخمسون جزءاً)، تحقيق: عمر عبدالسلام تدمري، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، ط1، 1419هـ / 1998م، حوادث ووفيات (651-660هـ)، ص416؛ ابن حجر العسقلاني، رفع الاصر عن قضاة مصر، (2ج في 1 مج)، تح: الدكتور حامد عبد الحميد واخرون، الهيئة العامة لشئون المطابع الاميرية ، القاهرة، مصر، د. ط، 1381هـ/1961م، ج2، ص350.

دفــع الأعــداء عــنهم، لأنـــه إذا دهــم العــدو الــبلاد، وجــب علـــى النـــاس كافـــة دفعهــم بــأموالهم وأنفسهم)[1].

كمــا رأى الشــاطبي بجــواز مصـــادرة الحـــاكم لمــوظفي الدولـــة فـــي حـــال ثبــوت ازديـــاد ثـــرواتهم اثنـــاء تـــوليهم لهـــذه المناصـــب، أي أنهــم اســـتغلوا مناصـــبهم لزيـــادة ثـــرواتهم أي مـــا يســمى فـــي زماننـــا اليــوم بالفســـاد الاداري وإســـتغلال المناصـــب فـــي أعمـــال خاصـــة، فقــد روي أن الخليفــة عمــر بــن الخطــاب رضـــي الله عنـــه شـــاطر خالــد بــن الوليـد فــي مالـــه، حتـــى انـــه أخـذ منــه فرد نعلــه وشـطر عمامتــه ويقـول الشـاطبي هنـا: (المظنـون مـن عمـر انـه لـم يبتـدع العقـاب بأخـذ المـال علــى خــلاف المــألوف مــن الشــرع وانمــا ذلــك لعلــم عمــر بــاختلاط مالــه بالمـــال المســـتفاد مـــن الولايـــة واحاطتـــه بتوســـعته ، فلعلـــه ضـــمن المـــال فـــرأى شـــطر مالـــه مـــن فوائد الولاية فيكون استرجاعا للحق لا عقوبة في المال)[2].

ويلاحــظ ان الفقهـــاء الـــذين قـــالوا بمشـــروعية المصـــادرة قـــد وضـــعوا لهـــا شـــروطا مـــن أهمها:

1- أن تتم المصادرة بأمر السلطان.

2- خلو بيت المال من المال.

3- أن يكون هناك عوزا شديداً في حاجات الجند وتجهيز الجيوش.

4- أن تقع المصادرة على أموال الأغنياء والأثرياء دون الفقراء.

---

[1] ابن كثير، عمادالدين ابو الفداء الحافظ (774هـ/1373م)، البداية والنهاية (اربعة عشر جزءا)، تح: احمد عبدالوهاب فتيح، دار الحديث، القاهرة، مصر، د.ط ، 1415هـ/1994م، ج13، ص 243-244؛ ابن اياس، محمد بن احمد الحنفي (930هـ/1524 م)، بدائع الزهور في وقائع الدهور،(خمس اجزاء)، تح: محمد مصطفى، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، مصر، ط2، 1404هـ/1983م، ج1، ق1، ص302.

[2] الشاطبي، الاعتصام، ج2، ص123.

5- الغرض من المصادرة حماية ديار الاسلام من الأعداء.

6- أن تكون المصادرة على قدر الحاجة وأن تُتْرك بظهور مال بيت المال.

ب- رأي من ذهب إلى عدم مشروعية المصادرة

بينما ذهب جانب من فقهاء المسلمين كابن تيمية وابن حزم الى عدم مشروعية المصادرة ومن أقوالهم في ذلك "لا يحل ذنب من الذنوب مال إنسان، وإن قتل نفسا"[1]. وأفتوا بجواز الضرب والحبس والإخراج من السوق[2]، وكان هذا رأي بعض فقهاء المذهب المالكي.

وسنجد في هذه الدراسة ما إذا كان السلاطين قد التزموا بحدود الشريعة الاسلامية في تطبيق المصادرة أم تمادوا في تطبيقها وتجاوزوا حدود الشريعة الاسلامية.

---

[1] ابن تيمية، مجموع الفتاوى،ج28، ص54؛ محمد، يسري السيد، جامع الفقه، ج6، ص550.

[2] ابن تيمية، مجموع الفتاوى، ج28، ص 55؛ محمد، يسري السيد، جامع الفقه، ج6، ص550.

المبحث الثاني

التطور التاريخي للمصادرات وبدايتها في الدولة المملوكية الأولى

في هذا المبحث سيلقي الباحث الضوء على بدايات ظهور المصادرات في التاريخ الاسلامي وصولا الى العصر المملوكي وذلك من خلال تقسيم هذا المبحث الى المطلبين التاليين:

أولا- التطور التاريخي للمصادرات في التاريخ الاسلامي منذ العصر الراشدي وحتى المملوكي

تبين للباحث من خلال دراسة المصادر التاريخية أن الدولة الاسلامية عرفت المصادرات منذ بدايتها، فقد تطورت منذ صدر الاسلام عبر التاريخ الاسلامي وصولاً إلى عصر سلاطين المماليك، وعليه سندرس تطور المصادرات عبر هذه العصور الاسلامية من خلال الفروع التالية:

أ- عهد الخلفاء الراشدين

مما وجده الباحث في التاريخ الراشدي أنّ الخليفة عمر بن الخطاب – رضي الله عنه – عندما تولى الخلافة قام بعزل خالد بن الوليد عن قيادة الجيش وتولية أبي عبيدة عامر بن الجراح[1] – رضي الله عنهما–، وقد أمر الخليفة بالتحقيق في مصدر المال الذي أعطاه خالد بن الوليد – رضي الله عنه – للأشعث بن قيس[2]، وما يهمنا هنا أن

---

[1] عامر بن عبدالله الجراح القرشي الامير القائد فاتح الديار الشامية صحابي جليل وهو احد العشرة المبشرين بالجنة ولد بمكة ولقبه امين الامة ولاه عمر بن الخطاب قيادة الجيش لفتح الشام وتوفي بطاعون عمواس سنة 14هـ / 639م. انظر ابن الجوزي، صفة الصفوة ، ج1، ص365.

[2] الاشعث بن قيس بن معدي الكندي، وسمي الاشعث لشعوثة شعره، سكن الكوفة وشهد مع الخليفة علي بن ابي طالب صفين، وكان سيد قومه مات بعد مقتل علي بن ابي طالب باربعين ليلة وكان عمره ثلاث وستين سنة للمزيد انظر ابن حبان ، محمد بن حبان بن احمد التميمي (354هـ/965م)، كتاب الثقات (عشر اجزاء)، تح: محمد عبد المعيد خان وآخرون، دار الفكر، حيدر اباد، الهند، د. ط، (1393هـ/1973م)، ج3، ص13.

الخليفة أمر بالتحقيق في هذه القضية لأن المال الذي أعطاه خالد للأشعث لو كان من ماله الخاص إعتبره الخليفة إسرافا وإن كان من إصابة أصابها فليست من ماله إعْتبر ذلك خيانة، فأمر بعزله في كلا الحالتين. حيث ذكر اليعقوبي والطبري وابن الاثير كتاب الخليفة لابي عبيدة والذي جاء في نصه: (أهو من ماله أم من إصابة أصابها؟ فإن زعم أنها من إصابة أصابها فقد أقر بخيانة، وإن زعم أنها من ماله فقد أسرف، وإعزله على كل حال واضمم إليك عمله)[1]. وبعد إنتهاء معركة اليرموك وإتمام الفتوحات في تلك الفترة، توجه خالد بن الوليد إلى المدينة المنورة والتقى الخليفة عمر وسأله عن مصدر ثرائه فأجابه من من الأنفال[2] وسائر الغنائم، فقيّم الخليفة أمواله وأخذ منها الربع وأدخلها بيت مال المسلمين[3].

وورد أيضا أن الخليفة عمر أرسل إلى عمرو بن العاص والي مصر يومئذ كتابا قال فيه: (من عبدالله عمر أمير المؤمنين إلى عمرو بن العاص، سلام عليك. أما بعد، فقد بلغني أنه فشت لك فاشيةٌ من خيلٍ وإبلٍ وبقرٍ وعبيدٍ ، وعهدي بك قبل ذلك ولا مال لك، فاكتب إليّ من أين أصل هذا المال)[4] وقد ورد أن الخليفة قد قاسم عمرو بن

---

[1] اليعقوبي، احمد بن ابي يعقوب بن جعفر(284هـ/ 897م)، تاريخ اليعقوبي (ثلاثة أجزاء)، تح: السيد محمد صادق ، المكتبة الحيدرية، النجف، العراق، د.ط ،1384هـ/ 1964م ، ج2، ص129–130؛ الطبري، تاريخ الامم والملوك، ج2، ص491؛ ابن الاثير، الكامل في التاريخ، ج2، ص495–496.

[2] الانفال: من نفل والنَّفَل، بالتحريك : الغنيمة والهبة وفي التنزيل العزيز (يسألونك عن الانفال) يقال الغنائم انظر ابن منظور، لسان العرب ج11،ص 670.

[3] الطبري، تاريخ الامم والملوك، ج2، ص491–492 ؛ ابن الاثير، الكامل في التاريخ، ج2، ص496

[4] القلقشندي، احمد بن علي (821هـ/1418م)، صبح الاعشى في صناعة الانشا (خمسة عشر جزءا)، تح: محمد حسين شمس الدين، دار الكتب العلمية و دار الفكر للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، د. ط، (1408–1410هـ/1987–1989م)، ج6، ص 373.

العاص ماله [1] وقد ذكر السيوطي في كتابه تاريخ الخلفاء قائلاً: (كان عمر إذا إستعمل عاملا كتب له، واشترط عليه أن لا يركب بِرذَوْنا[2]، ولا يأكل نقيا[3]، ولا يلبس رقيقا، ولا يغلق بابه دون ذوي الحاجات، فإن فعل حلت عليه العقوبة)[4]. ونلاحظ هنا أن الخليفة عمر كان يعلم بحال عماله وقادته قبل تعيينهم واذا اشتبه بثرائهم فانه كان يحاسبهم[5].

ومن مصادرات أهل الذمة ما كان من قيام عمرو بن العاص والي مصر باستحلال مال قبطي من اقباط مصر وذلك عقوبة له لأنه علم أنه يُظهر الناس على عورات المسلمين ويكتب اليهم بذلك ، فاستخرج منه بضعةً وخمسين إردبا[6] دنانير [7].

---

(1) ابن عبدالحكم، ابي القاسم عبدالرحمن بن عبدالله (257هـ /870م)، فتوح مصر وأخبارها، تح: محمد الحجيري، دار الفكر، بيروت، لبنان، ط1، 1417هـ/1996م ، ص183.

(2) البرذون من الخيل العظيم الخلقة الجلد على السير في الشعاب والوعر، من الخيل غير العربية واكثر ما يجلب من الروم انظر الزبيدي، السيد محمد مرتضى (1205هـ/1790م)، تاج العروس من جواهر القاموس (اربعون جزءاً في عشرين مجلداً) تح: عبد المنعم خليل ابراهيم و كريم سيد محمد محمود، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، (1428هـ/2007م)، ج34، ص139.

(3) النقي: الخبز الحُوَّارَى ومنه الحديث (يحشر الناس يوم القيامة على أرض بيضاء كقُرصة النقيّ) وانشد ابو عبيد (يطعم الناس اذا امحلوا من نقيّ فوقه أدُمُه) البيت بلا نسبة وهو على البحر المديد.انظر الزبيدي، تاج العروس، ج40، ص59.

(4) السيوطي، جلال الدين عبدالرحمن بن ابي بكر (911هـ/1505م)، تاريخ الخلفاء، تح: ابراهيم صالح، دار صادر، بيروت، لبنان، ط3، 1429هـ/2008م، ص155-156.

(5) ومن هذه النقطة يعتقد الباحث أن الخليفة عمر كان اول من وضع ما يعرف بيومنا هذا بقانون من اين لك هذا المستخدم في محاربة الفساد والموظفين الفاسدين في الدولة منذ ما يقارب الالف واربعمائة سنة تقريبا (الباحث).

(6) الاردب من المكاييل وتكال الحنطة والبقول ولا توزن ويحسب الاردب بـ 69.9كغم من القمح او 56كغم من الشعير على التوالي او بوصفه مكيالا حوالي 90 لترا للمزيد انظر هنتس، فالتر ، المكاييل والاوزان الاسلامية وما يعادلها في النظام المتري، ترجمة: كامل العسلي، منشورات الجامعة الاردنية، عمان ، الاردن، د.ط، 1390هـ/ 1970م، ص58.

(7) ابن عبدالحكم، فتوح مصر وأخبارها، ص174.

وقد جرى أيضا زمن العهد الراشدي أن الدولة كانت تضع يدها على تركات الرهبان الأقباط الذين لا وارث لهم، وتساق أموالهم لبيت مال الدولة، وذلك لأن ولاءهم للدولة الاسلامية. فقد كتب عمر بن الخطاب – رضي الله عنه– لعمرو بن العاص ردا على سؤاله عما يفعل في تركات الرهبان ممن لا وارث له فرد عليه: (أن من كان منهم له عقب فادفع ميراثه الى عقبه، ومن لم يكن له عقب فاجعل ماله في بيت مال المسلمين فإن ولاءه للمسلمين)[1] اي ان الدولة الاسلامية ترث اموال اهل الذمة في حال عدم وجود من يرثهم ، فقد ورثتهم الدولة لولائهم لها.

وأيضا قاسم الخليفة عمر بن الخطاب أموال عماله على الولايات وذلك لقصيدة كتبها له رجل يدعى يزيد بن الصعق[2] وتقول أبياتها:

(البحر : الطويل)

أبلغ أمير المؤمنين رسالة	فأنت وليُّ الله في المالِ والأمر
وأنت أمينُ الله فينا ومَنْ يَكُنْ	أمينا لربِّ العرش يسْلَم له صدري
فلا تَدَعَنّ أهل الرساتيقِ[3] والجِزى[4]	يسيغونُ مالَ الله في الأُدم[5] الوفر
فأرسل إلى النُعمان فأَعلم حسابه	وأرسل الى جَزءٍ وأَرسل الى بِشْرِ
ولا تَنْسَيَنّ النافعين كِليهما	وصِهْرُ بني غزوان عندك ذَا وفْرِ

---

(1) ابن عبدالحكم، فتوح مصر واخبارها، ص 178.

(2) يزيد بن قيس بن يزيد بن الصعق ، نظم قصيدة يشكو العمال بالبصرة رفع فيها على عمال الأهواز وغيرهم الى الخليفة عمر رضي الله عنه أُنظر ابن حجر العسقلاني، الاصابة في تمييز الصحابة، ج6، ص703.

(3) الرساتيق : يقال رزداق ورستاق، فارسي معرب ، والجمع الرساتيق وهي السواد. انظر ابن منظور، لسان العرب، ج10، ص116

(4) الجزية خراج الارض والجمع جزى. انظر ، لسان العرب ، ج14، ص146.

(5) ما يؤكل بالخبز أي شيء كان. انظر ابن منظور، لسان العرب، ج12، ص9 .

ولا تـــــــدعُونّي للشـــــــهادة إننـــــــي أغيـــبُ ولكنـــي أرى عَجَـــبَ الـــدَّهرِ

نبيـــع إذا بـــاعوا ونغـــزو إذا غـــزو فـــأنى لهـــم مـــالٌ ولســـنا بـــذي وفـــر

فقاســـمهم، نفســـي فـــداؤك، إنَّهـــم سيرضـــون إن قاسَـمتهم منـك بالشَّـطْر [(1)]

فقـال الخليفـة عمـر إنـا أعفينـاه مـن الشـهادة ونأخـذ مـنهم نصـف أمـوالهم فأخـذ النصـف، وهـم أبـو هريـرة[(2)] والـي البحـرين، والنعمـان بـن عـدي[(3)] والـي ميسـان، ونـافع بـن عمـرو والـي مكـة، ويُعلـى بـن منبـه[(4)] والـي الـيمن، وسـعد بـن أبـي وقـاص والـي الكوفـة، وخالـد. بـن الوليـد والـي الشـام، وأبـو موسـى الاشـعري[(5)] والـي البصـرة، وعتبـة بـن أبـي سفيان[(6)] والي الطائف[(7)].

---

(1) ابن عبد الحكم، فتوح مصر واخبارها ، ص258-262 ؛ اليعقوبي، تاريخ اليعقوبي، ج2، ص147-148.

(2) عبدالحمن بن صخر الدوسي اسلم في السنة السابعة بعد الهجرة ولما صارت الخلافة الى عمر استعمله على البحرين، وتوفي سنة (59هـ/678م) انظر. ابن الجوزي، جمال الدين ابي الفرج عبدالرحمن بن علي (579هـ/ 1183م)، صفوة الصفوة (اربع اجزاء)، تحقيق: محمود فاخوري ومحمد رواس قلعة جي، دار المعرفة ، بيروت ، لبنان، ط2، 1399هـ /1979م ، ج1، ص694.

(3) النعمان بن عدي بن نضلة هاجر الى الحبشة، وقدم النعمان مع من قدم من المسلمين ، فبقي الى خلافة عمر بن الخطاب فاستعمله على ميسان الى ان عزله فيما بعد. للمزيد انظر الأصبهاني، معرفة الصحابة،ج4، ص319؛ ابن حجر العسقلاني، الاصابة في تمييز الصحابة، ج6، ص447.

(4) يعلى بن امية بن ابي عبيدة بن همام بن الحارث الثقفي وهو الذي يقال له يعلى بن منية، أمية أبوه ومنية أمه . انظر ابن حبان، كتاب الثقات، ج3، ص441.

(5) ابو موسى عبدالله بن قيس بن سليم الاشعري صحابي جليل أسلم بمكة وهاجر الى الحبشة ، أرسله الرسول صلى الله عليه وسلم إلى اليمن ليعلم الناس القران الكريم وقيل انه توفي سنة اثنتين وخمسين ودفن بمكة. انظر ابن الجوزي،صفة الصفوة ، ج1، ص556.

(6) عتبة بن ابي سفيان، صخر بن حرب ولد على عهد الرسول – صلى الله عليه وسلم- ولاه الخليفة عمر بن الخطاب الطائف وتولى مصر واقام سنة وتوفي سنة (44هـ / 664م) ، انظر ابن الاثير، عزالدين ابي الحسن علي بن ابي الكرم محمد بن محمد (ت630 هـ/1232م) اسد الغابة في معرفة الصحابة (خمسة اجزاء)، دار احياء التراث العربي، بيروت ، لبنان، د.ط، 1318هـ/ 1900م، ج3، ص360.

(7) ابن عبد الحكم، فتوح مصر واخبارها، ص258-262؛ اليعقوبي، تاريخ اليعقوبي، ج2، ص147-148.

ويلاحظ ظهور المصادرة في عصر الخلفاء الراشدين واظهرها في عهد الخليفة عمر بن الخطاب – رضي الله عنه –، وقد استخدمها بحق عماله على الولايات وقادته فقط لشبهة حصولهم على أموالهم بسبب مناصبهم ومصادرة اموال اهل الذمة عن في حالات ثبوت خيانتهم للدولة الاسلامية ومراسلتهم للروم او في حال عدم وجود وارث لمن يموت من اهل الذمة فقد كانت الدولة ترث اموالهم بالولاء. ولم تروي المصادر التاريخية أن صودرت أموال أحد من العامة في عهد الخلفاء الراشدين.

ب- عهد الخلفاء الأمويين

لم يخل عصر بني أُمية من المصادرة، حيث ذُكر في المصادر التاريخية أن الخليفة معاوية بن ابي سفيان صادر تركة واليه على العراق عمرو بن العاص، وعلق اليعقوبي عليه قائلا: (أن معاوية أول من إستصفى مال عامل ولم يكن يموت لمعاوية عامل إلا شاطر ورثته ماله)[1]. وذكر ايضا أن عامل الخليفة يزيد بن معاوية على الكوفة عبيدالله بن زياد[2] كان قد أخذ من بعض أهل الكوفة أربعمائة الف دينار جنايةً، وجعلها في بيت المال[3]. وورد ايضا ان الخليفة عبدالملك بن مروان قاسم املاك يَنَاسُ

---

[1] اليعقوبي، تاريخ اليعقوبي، ج2، ص211.

[2] عبيدالله بن زياد بن ابيه ولد بالبصرة سنة (28هـ / 648م) ولي خراسان ثم تولى البصرة وأقره يزيد بن معاوية على إمارته (سنه 60 هـ) قتل الحسين بن علي رضي الله عنه في أيامه وعلى يده ولما مات يزيد بايع أهل البصرة لعبيدالله ثم لم يلبثوا أن وثبوا عليه، فتنقل مختبئا إلى أن استطاع الافلات إلى الشام وتوفي سنة (67هـ /686م). انظر الطبري، تاريخ الامم والملوك، ج3، 249ص

[3] ابن الطقطقي، محمد بن علي بن طباطبا (709هـ/ 1309م)، الفخري في الاداب السلطانية والدول الاسلامية، تح: ممدوح حسن محمد، مكتبة الثقافة الدينية، بورسعيد، مصر، د.ط، د.ت، ص61.

بـن خُمايـا كاتـب اخيـه عبـدالعزيز بـن مـروان[1]، فمـا أن سـمع بنبـأ وفـاة أخيـه حتـى أرسـل الضحاك بن عبدالرحمن[2] الى مصر وقاسمهُ املاكه[3].

وقـد قـام الحجـاج بـن يوسـف الثقفـي[4] والـي العـراق بمصـادرة أمـوال العديـد مـن رجـالات الدولـة بغـرض عقـوبتهم علـى تمـردهم ضـد بنـي اميـة، ومـنهم مـن وجـد نقصـا فـي خـراج ولايـاتهم التـي حكموهـا فـي ظـل بنـي أميـة، مثـل مصـادرة الحجـاج ليزيـد بـن المهلـب[5] لبقايـا كانـت عليـه مـن خـراج خراسـان[6] وأخـذ منـه فـي كـل يـوم مائـة ألـف درهـم[1]. كمـا

---

(1) عبدالعزيز بن مروان بن الحكم بن ابي العاص بن امية ،ابو الاصبغ امير مصر ولد في المدينة وولي مصر واستمر واليا بها الى ان توفي سنة (85هـ، 704م) وهو والد الخليفة عمر بن عبدالعزيز. انظر الطبري، تاريخ الامم والملوك ، ج3، ص664-666.

(2) الضحاك بن عبدالرحمن ابن عرزب ابو عبدالرحمن الاشعري استعمله الخليفة عمر بن عبد العزيز على دمشق، عرف بروايته الحديث عن ابي هريرة وعن ابي موسى الاشعري، توفي سنة (105هـ/723م) انظر الذهبي، سير أعلام النبلاء (تسعة وعشرون جزءا)، تحقيق: شعيب الأرناؤوط واخرون، مؤسسة الرسالة، بيروت ، لبنان، ط2، 1429هـ / 2008م، ج4، ص 603.

(3) الجهشياري، ابي عبدالله محمد بن عبدوس (331هـ / 942م)، كتاب الوزراء والكتاب، تح: مصطفى السقا وآخرون ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة، مصر،1357هـ / 1938م، ط1، ص34.

(4) ابو محمد الحجاج بن يوسف بن الحكم الثقفي ولد سنة (40 هـ / 660 م) في الطائف وانتقل الى الشام ومن اشهر اعماله انه قتل عبدالله بن الزبير وقضى على ثورته ضد بني امية وولاه الخليفة عبدالملك بن مروان مكة والمدينة والطائف والعراق وبقي في الامارة عشرين سنة قيل عنه انه كان سفاكا سفاحا للدماء مات بواسط ودفن فيها سنة 95هـ /714م. للمزيد انظر ابن خلكان، ابو العباس شمس الدين احمد بن محمد (681هـ/1282م)، وفيات الاعيان وانباء ابناء الزمان (سبعة اجزاء)، تحقيق: احسان عباس، دار صادر، بيروت، لبنان، د.ط، 1318هـ / 1900م، ج2، ص29.

(5) يزيد بن المهلب بن ابي صفرة الازدي ولد سنة (53هـ /673 م) ولي خراسان بعد وفاة ابيه وعزله عبد الملك بن مروان وولاه الخليفة سليمان بن عبد الملك العراق وخراسان واستمر الى ان تولى الخلافة عمر بن عبد العزيز فعزله وحبسه وعندما توفي هرب من السجن الى البصرة فدخلها وغلب عليها وقامت حروب بينه وبين امير العراقين مسلمة بن عبد الملك انتهت بمقتله سنة (102هـ / 720م) للمزيد انظر ابن خلكان ، وفيات الاعيان، ج6، ص278.

(6) خراسان: بلاد واسعة اول حدودها مما يلي العراق وآخر حدودها مما يلي الهند وليس ذلك منها انما هو اطراف حدودها انظر الحموي، شهاب الدين ابي عبدالله ياقوت بن عبدالله (626هـ / 1228م)، معجم البلدان (خمسة اجزاء)، دار الفكر ، بيروت، لبنان، د.ط، د.ت، ج2، ص350.

صادر سليمان بن عبدالملك عامله على إفريقيا موسى بن نصير[2] وأخذ منه مائة ألف دينار[3]. وعندما تولى عمر بن عبدالعزيز الخلافة قام باصلاح اقتصادي حيث صادر أموال أقاربه من بني أُمية وردها الى بيت المال. حيث قال السيوطي: (أنَّ عمر بن عبدالعزيز أول ما بدأ بلحمته وأهل بيته، فأخذ ما بأيديهم، وسمى أموالهم مظالم)[4]. وورد كذلك أن الخليفة عمر بن عبدالعزيز أخذ مجوهرات زوجته فاطمة بنت عبدالملك وضمها الى بيت المال[5]. ربما خاف ان يقال ان الخليفة سرق اموال المسلمين ليشتري مجوهرات لزوجته، وروي ان الخليفة هشام بن عبدالملك أمر بقبض واليه على العراق خالد بن عبدالله القسري[6] وجميع عماله، فمات منهم تحت التعذيب بشر كثير وكان مبلغ ما صودر منه ومنهم تسعين ألف ألف درهم[7] وهذه دلالة على ان الدولة الاموية كانت تعاقب بالمصادرة والتعذيب على من يمد يده على اموال المسلمين ويتضح ذلك من كمية الاموال المصادة من العمال .

---

(1) السيوطي، جلال الدين عبدالرحمن (911هـ / 1505م)، تحفة المجالس ونزهة المجالس، تح: السيد محمد بدرالدين النعساني ، مطبعة السعادة ، القاهرة، مصر، ط1، 1326هـ / 1908م، ص202.

(2) موسى بن نصير بن عبدالرحمن اللخمي ولد في سنة (19هـ / 640م) ونشأ في دمشق وقاد الجيش المسلمين وفتح الاندلس واستمر قائدا الى ان تولى سليمان بن عبدالملك الذي عزله وصادره وتوفي فيما بعد بالحجاز سنة (97هـ /715م) انظر ابن خلكان ، وفيات الاعيان، ج5، ص318.

(3) اليعقوبي، تاريخ اليعقوبي، ج3، ص39-40.

(4) ابن منظور، محمد بن مكرم (711هـ / 1311م)، مختصر تاريخ دمشق لابن عساكر،(تسع وعشرون جزءاً) تح: ابراهيم صالح، دار الفكر، دمشق، سوريا، ط1، 1410هـ / 1989م ، ج19، ص112؛ السيوطي، تاريخ الخلفاء، ص273.

(5) السيوطي، تاريخ الخلفاء، ص274.

(6) خالد بن عبدالله القسري ولد سنة(66هـ / 686م) اصله من اليمن ونشأ في دمشق تولى مكة زمن الوليد بن عبد الملك وولاه هشام بن عبد الملك العراق الى ان عزله وحبسه وقتل سنة (126هـ /743م) انظر ابن حبان ، كتاب الثقات ، ج6، ص256 .

(7) الجهشياري، كتاب الوزراء والكتاب، ص 65-66.

يمكن القول أن المصادرات في عصر بني أمية أنها كانت موجودة ومنتشرة وطبقت في حالات العقوبة كما فعل الحجاج الثقفي مع العراقيين المتمردين على حكم بني امية، وفي حالة الفساد الاداري كما فعل الخليفة هشام بن عبد الملك مع واليه على العراق ومعاقبته وجميع موظفيه، وأيضا مصادرة التركات التي ظهرت في بداية عصر بني امية كما فعل معاوية بن ابي سفيان الذي شاطر تركات عماله عند وفاتهم. وتجدر الاشارة الى الجانب الايجابي في المصادرات التي تمت في عصر بني امية والتي استخدمها الخليفة عمر بن عبد العزيز كنهج في الاصلاح الإقتصادي للدولة، حيث بدأ بأقربائه وزوجته وصادر أموالهم ووضعها في بيت المال.

ج- عهد الخلفاء العباسيين

يعد العصر العباسي من أطول العصور التاريخية حيث امتد ما يقارب الاربع قرون من الزمان وتقلبت الاحداث فيه ما بين عصر اول عرف بقوة الخلفاء وقدرتهم على حكم الدولة المترامية الاطراف وضبطها، وعصر عباسي ثانٍ حكم الدولة فيه خلفاء ضعاف بعضهم صغار في السن لم يتمكنوا من الانفراد بالحكم مما ادى الى ظهور من سيطر على الدولة من قادة الجيش الاتراك الى سيطرة البويهيين الى السلاجقة و دب الفساد في الدولة وانهارت سياسيا واقتصاديا مما دعى الى انفصال بعض الولاة بولاياتهم وانتقال الخلافة من بغداد الى القاهرة ، وتميز العصر العباسي بغزارة أحداثه وتنوعها وطبقت المصادرات فيه بشكل كبير، ومن المصادرات في العصر العباسي ما قام به

الخليفة ابو جعفر المنصور سنة (154هـ / 770م) عندما صادر وزيره أبو أيوب المورياني[1] وسجنه، وكان ذلك بسبب التحريض عليه من قبل كاتب سره[2].

ومن أشهر المصادرات التي تمت في العصر العباسي ما عرف بنكبة هارون الرشيد للبرامكة[3] سنة (187هـ / 802م). فقد تعددت الأسباب التي ذكرها المؤرخون حول سبب هذه النكبة التي جعلت الرشيد يأمر بالقبض عليهم ومصادرة ممتلكاتهم[4]، لكن أرجح الأسباب هو عظم سلطانهم واستيلائهم على الدولة وطغيان سلطتهم على سلطة الخليفة نفسه[5].

ومن المصادرات التي تمت في العصر العباسي مصادرة الرشيد لأموال علي بن عيسى بن ماهان[6] في سنة (193هـ / 808م) حيث أرسل من قبض عليه وصادر جميع أمواله. حيث يقول الذهبي أنه (أخذ منه ثمانين ألف ألف درهم[7])، فبعث بها الى

---

(1) سليمان بن مخلد المورياني الخوزي وزير المنصور اتم واحسن القيام بمهامه واعماله الا ان المنصور نسبه الى اخذ الاموال وعذبه وصادره واخذ منه اموالا جمة انظر، ابن خلكان، وفيات الاعيان، ج2، ص410 ؛ الذهبي ، سير اعلام النبلاء ، ج7، ص23.

(2) اليعقوبي، تاريخ اليعقوبي، ج3،ص127 ؛ الطبري، تاريخ الامم والملوك ، ج4، ص506 ؛ الذهبي ، تاريخ الاسلام، حوادث ووفيات (141هـ – 160هـ)، ص358 ؛ اليافعي، عبدالله بن اسعد (768هـ / 1366م)، مرآة الجنان وعبرة اليقظان في معرفة ما يعتبر من حوادث الزمان (أربعة اجزاء) ، تح: خليل المنصور، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، د.ط ، 1418هـ/ 1997م، ج1، ص252.

(3) حيث قتل هارون الرشيد جعفر بن يحيى البرمكي وسجن اباه واقاربه بعد ان كانوا قد بلغوا رتبة لا مزيد عليها حيث اطلق المؤرخون على ما جرى للبرامكة بالنكبة. للمزيد انظر الذهبي، سير اعلام النبلاء، ج9، ص293.

(4) اليعقوبي، تاريخ اليعقوبي، ج3، ص158؛ الطبري، تاريخ الامم والملوك، ج4، ص661؛ الذهبي، تاريخ الاسلام، حوادث ووفيات (181–190هـ)، ص26 –27؛ اليافعي، مرآة الجنان، ج1، ص 338–339؛ ابن خلدون، عبدالرحمن بن محمد (808هـ / 1405م)، العبر وديوان المبتدا والخبر في ايام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الاكبر الشهير بتاريخ ابن خلدون (سبعة اجزاء)، دار احياء التراث العربي، بيروت، لبنان، ط1، 1420هـ / 1999م، ج3، ص231.

(5) الطبري، تاريخ الامم والملوك، ج5، ص229.

(6) علي بن عيسى بن ماهان من كبار القادة زمن هارون الرشيد وزمن ابنه الخليفة الامين كان قائد جيش الامين في حربه ضد اخيه المأمون حيث هزم جيشه وقتل سنة (195هـ / 810م) انظر الذهبي، سير اعلام النبلاء، ج9، ص336.

(7) الذهبي، سير اعام النبلاء، ج9، ص336.

الرشيد على ألف وخمسمائة جمل[1]. كما صادر المعتصم بالله أول وزرائه الفضل بن مروان[2] سنة (221هـ / 835م) وأخذ جميع أمواله [3]. وايضا صادر الواثق بالله كتاب دواوينه وألزمهم أموالا وحبسهم[4]، وممن صودر منهم أحمد بن اسرائيل[5] ودفع ثمانين الف دينار، وسليمان بن وهب[6] اربعمائة ألف دينار ومن الحسن بن وهب[7] اربعة عشر الف دينار، واخذ من أحمد بن الخصيب[8] وكتابه ألف ألف دينار[9]. وعلى الرغم من

(1) اليعقوبي، تاريخ اليعقوبي، ج3، ص162 ؛ اليافعي، مرآة الجنان، ج1، ص340 ؛ الذهبي، سير اعلام النبلاء، ج9، ص294.

(2) الفضل بن مروان بن ماسرجس ابو العباس ولد سنة (170هـ/786م) تنقلت به الاحوال الى وزارة المعتصم ولم يزل في ارتقاء والناس يحسدونه حتى نكب فكان المعتصم يقول عصى الله واطاعني ، فسلطني الله عليه توفي سنة (250هـ/864م) للمزيد. انظر ابن خلكان، وفيات الاعيان، ج4، ص45؛ الذهبي، سير اعلام النبلاء، ج12، ص83.

(3) اليعقوبي، تاريخ اليعقوبي، ج3، ص212 ؛ ابن الطقطقي، الفخري في الاداب السلطانية، ص225.

(4) اليعقوبي، تاريخ اليعقوبي، ج3، ص214 ؛ الطبري، تاريخ الامم والملوك، ج5، ص275_276 ؛ الذهبي، تاريخ الاسلام، حوادث ووفيات (221– 230 هـ)، ص33 ؛ ابن خلدون، تاريخ ابن خلدون، ج3، ص 332

(5) احمد بن اسرائيل ابن الحسين الانباري وكان يضرب بذكائه المثل لا يسمع شيئا الا حفظه وقتل تحت الضرب في رمضان سنة 255هـ . انظر الذهبي ، سير اعلام النبلاء، ج12، ص332.

(6) سليمان بن وهب بن سعيد ابو ايوب الحارثي كان من مفاخر عصره ادبا وعقلا وعلما كتب للخليفة المأمون وعمره اربعة عشرعاما وتولى الوزارة عدة مرات الى ان توفي سنة (272هـ/885م) في السجن زمن الخليفة الموفق بالله انظر ابن خلكان، وفيات الاعيان ، ج2، ص415؛ الذهبي، سير اعلام النبلاء، ج13، ص128.

(7) الحسن بن وهب بن سعيد ابو علي الحارثي وهو كاتب شاعر مترسل فصيح اديب تولى ديوان الرسائل ومن الشعراء وهو اخ سليمان بن وهب السابق ترجمته توفي نحو 250هـ /865م انظر الاصفهاني،ابو الفرج علي بن حسين (356 هـ/ 967م)، الاغاني (اربعة وعشرون جزءاً)، تح: سمير جابر، دار الفكر، بيروت، لبنان، ط2، د.ت، ج23، ص102 ؛ ابن خلكان، وفيات الاعيان، ج2، ص415 .

(8) احمد بن الخصيب بن عبد الحميد الجرجرائي الوزير استوزره المنتصر ثم المستعين وارتفع شأنه ثم نكبه المستعين وعزله وصادره وتوفي سنة 265هـ . انظر الذهبي، سير اعلام النبلاء، ج12، ص553.

(9) اليعقوبي، تاريخ اليعقوبي، ج3، ص214 ؛ الطبري، تاريخ الامم والملوك، ج5، ص275 – 276 ؛ الذهبي، تاريخ الاسلام، حوادث ووفيات (221– 230هـ)، ص33؛ ابن خلدون، تاريخ ابن خلدون، ج3، ص 332.

ثراء هؤلاء المُصَادرين الفاحش لَم تذكر المصادر التاريخية كيف جمع هؤلاء المُصادرون أموالهم[1].

وفي سنة (239هـ / 853م)عُزل القاضي يحيى بن أكثم[2] من القضاء وصودر وأخذ منه ألف دينار، وفي رواية إبن الأثير أنه أُخذ منه خمسة وسبعون ألف دينار، واربعة الاف جريب[3] بالبصرة[4]. وفي سنة (283هـ/ 896م) قبض المعتضد على ابن الطيب السرخسي[5] محتسب بغداد وكان جملة ما حصل عليه من العين والورق وثمن الالات مائة وخمسون الف دينار[6]. وفي سنة (312هـ / 924م) صادر الخليفة المقتدر وزيره ابن الفرات[7] بثلاثة الاف دينار وقبض عليه وعلى ابنه المحسن[1] متولي الدواوين

---

[1] لم تذكر المصادر التاريخية كيفية جمعهم لهذه الاموال لكن من المرجح ان يكونوا جمعوا اموالهم بطرق غير مشروعة كاستغلال مناصبهم واخذهم للرشاوى وغيره من انواع الفساد الاداري (الباحث).

[2] يحيى بن أكثم بن محمد التميمي أبو محمد القاضي من نبلاء الفقهاء ولد بمرو سنة (159هـ / 775م) ولاه المأمون قضاء البصرة (سنة 202) ثم قضاء القضاة ببغداد ولما مات المأمون وولي المعتصم، عزله عن القضاء وآل الامر إلى المتوكل فرده إلى عمله ثم عزله سنة 240هـ، وأخذ أمواله وتوفي سنة (252هـ /857م) انظر ابن حبان، الثقات، ج9، ص9-10.

[3]جريب: من المكاييل وتكال الحنطة والبقول ولا توزن ويحسب الجريب بـ 29.5 لتر او 22.715 كغم من القمح انظر هنتس، المكاييل والاوزان الاسلامية وما يعادلها في النظام المتري، ص58.

[4] اليافعي، مرآة الجنان، ج2، ص92 ؛ ابن الاثير ، الكامل في التاريخ، ج5، ص547؛ شطناوي، محمد تركي، المصادرات في العصر العباسي 132هـ -334هـ (750م- 945م)، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم التاريخ، جامعة اليرموك، اربد، 1994، ص32

[5] ابو الفرج احمد بن الطيب السرخسي بليغ كثير الرواية وله العديد من الكتب والمؤلفات ولد في سرخس من نواحي خراسان واتصل بالخلفاء العباسيين فعلم المعتضد بالله، ثم تولى الحسبة ببغداد في أيامه كان المعتضد يفضي إليه بأسراره ويستشيره في أمور مملكته ثم قتله سنة (286 هـ / 899 م) انظر .ابن النديم، ابو الفرج محمد بن اسحق ت (438هـ/1047م)، الفهرست، تح: بدون، دار المعرفة ، بيروت ، لبنان، د.ط، 1398هـ / 1978م، ص213

[6] المسعودي، ابو الحسن علي بن الحسين(346هـ / 957م)، مروج الذهب ومعادن الجوهر (اربعة أجزاء)، تح: عبدالامير مهنا، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت، لبنان، ط1، 1412هـ/1991م، ج4، ص276.

[7] أبو الحسن علي بن محمد بن موسى ابن الفرات ولد سنة (241هـ / 855هـ) اتصل بالمعتضد بالله فولاه ديوان السواد ثم بلغ رتبة الوزارة في أوائل أيام المقتدر فتولاها عدة مرات ،بطش بخصومه واستمر عشرة أشهر و 18 يوما،

وذبحهما[2]. ونفى الخليفة المقتدر بالله وزيره إبن مُقله[3] الى بلاد فارس بعد أن صادره سنة (318هـ / 930م)[4]. وأخيراً نذكر أنه في سنة (362هـ/ 972م) صودر الخليفة المطيع لله، وكان قد قال عندما أُمر بمصادرة أمواله: أنا ليس لي غير الخطبة، فإن أحببتم اعتزلت ، اشارة منه الى انه لا سلطة له وليس له من الخلافة الا اسمها، فشُدّدَ عليه حتى باع جميع ممتلكاته وقد بلغت أربعمئة ألف درهم وصودرت، وشاع بين الناس أن الخليفة صُودر[5].

لقد وجد الباحث من خلال دراسة الامثلة السابقة على المصادرة في العصر العباسي، انها كانت في الاغلب لاسباب ادارية وسياسية. فمن جهة ادارية صادر الخلفاء اموال وزرائهم وقادة جيشهم وكبار موظفي الدولة، وذلك لتحققهم من مصادر أموالهم وأنهم حصلوا عليها إستغلالاً لمناصبهم، وفساداً في ذممهم، فصودروا عقوبةً وجزاءاً على أفعالهم هذه.

وقبض عليه فسجن وضربت عنقه سنة (312هـ/924م) وطرحت جثته في دجلة. انظر الذهبي، سير اعلام النبلاء، ج14، ص474

(1) المحسن بن علي بن محمد ابن الفرات كان مع أبيه ببغداد ولاه أبوه ديوان المغرب وعزلا معا ونكبا ثم عاد أبوه إلى الوزارة وهي وزراته الثالثة، فأطلق يد المحسن في أمور الدولة فبالغ في الانتقام من خصومه وخصوم أبيه ولم تطل مدتهما، ونكبا وقتلا في عهد الخليفة المقتدر سنة(312هـ/924م). انظر الذهبي، سير اعلام النبلاء، ج14، ص 475

(2) اليافعي، مرآة الجنان، ج2، ص198.

(3) محمد بن علي بن الحسين بن مقلة ولد في بغداد سنة (272هـ / 866م) تولى جباية الخراج في بعض أعمال فارس ثم قم تولى الوزارة زمن الخليفة المقتدر ولم يلبث أن غضب عليه فصادره ونفاه واستوزره القاهر بالله. فلم يكد يتولى الاعمال حتى اتهمه القاهر بالمؤامرة على قتله، فهرب واختبأ بعد تولى الراضي بالله كان ان استوزره ثم نقم عليه فقطع يده اليمنى ولسانه وسجنه ومات في سجنه سنة (328هـ / 940م). انظر ابن خلكان ، وفيات الاعيان، ج5، ص113.

(4) الذهبي، تاريخ الاسلام، حوادث ووفيات (321-330هـ)، ص36-37؛ اليافعي، مرآة الجنان، ج2، ص219-220، ابن خلدون، تاريخ ابن خلدون، ج3، ص489.

(5) السيوطي، تاريخ الخلفاء، ط3، ص476.

كما كانت المصادرات في العصر العباسي لأسباب سياسية كحماية سلطة الخليفة ومثاله ما عرف بنكبة البرامكة حيث صودروا لإضعافهم وإبعاد خطرهم عن سلطة الخليفة، حيث تعاَظُمت سلطتهم وطغى سلطانهم على الخليفة مما اضطره لنكبهم. وقد تمت المصادرة بحق بعض كبار موظفي الدولة بسبب الدسائس والضغائن بحقهم عند الخليفة كمصادرة الخليفة ابو جعفر المنصور سنة (154هـ/ 770م) لوزيره أبو أيوب المورياني، وكان ذلك بسبب التحريض عليه من قبل كاتب سره. ولم يشفع لأحد مقامه أو ما فعل لأجل الخليفة فإن غضب عليه عاقبه وعذبه وصادره.

وقد رافق بعض المصادرات في العصر العباسي الحبس والتعذيب والقتل. حيث ذكر ان وزير الخليفة المعتصم بالله المعروف بإبن الزيات[1] استخدم طرقا بشعة لتعذيب المصادرين، ومنها أنه اتخذ تنورا[2] من حديد فيه مسامير أطرافها المحددة الى الداخل، يعذب به المصادرين وأرباب الدواوين ، فكلما تحرك واحد منهم من حرارة العقوبة تدخل المسامير في جسمه فيجد لذلك أشد الألم، وقد طُبّقت عقوبة ابن الزيات عليه فشرب من ذات الكأس ومات بعد اربعين يوما في التعذيب[3].

---

(1) محمد بن عبد الملك أبو جعفر، المعروف بابن الزيات وزير المعتصم والواثق العباسيين فتقدم حتى بلغ رتبة الوزارة، ولما مرض الواثق عمل ابن الزيات على تولية ابنه وحرمان المتوكل، فلم يفلح وولي المتوكل فنكبه، وعذبه إلى أن مات ببغداد سنة (233هـ/ 847م) انظر. ابن خلكان ، وفيات الاعيان ، ج5، ص94.

(2) التنور نوع من الكوانين وفي الصحاح التنور (الكانون) الذي يخبز فيه. انظر الزبيدي، تاج العروس، ج10، ص156

(3) اليافعي، مرآة الجنان، ج2، ص85.

د- عهد الايوبيين

قامت دولة الايوبيين في ظروف سياسية حرجة فما بين دولة الفاطميين في مصر والزنكيين في الشام والوجود الصليبي في الساحل الشامي استطاع صلاح الدين الايوبي اعلان قيام دولة الايوبيين بخطوات حذرة وتوحيد مصر والشام تحت راية واحدة انتهت بخطوة أخيرة وهي تحرير بيت المقدس من الصليبيين في معركة حطين[1] ، لكن الظروف السياسية لدولة الايوبيين فرضت عليها اجراءات اقتصادية لكثرة حروبها والازمات التي احاطت بها فقد مارس بعض سلاطين الايوبيين المصادرة لتوفير المال اللازم لتلبية حاجاتهم و حاجات الدولة فمن المصادرات المالية التي ظهرت في دولة بني ايوب[(2)]، مصادرة الناصر صلاح الدين لمحتويات قصر الخليفة العاضد[(3)] عام (568هـ/ 1172م) اخر الخلفاء الفاطميين بعد وفاته[(4)]، حيث أسقط دولة الفاطميين وأعلن قيام الدولة الايوبية. كما صادر السلطان صلاح الدين الامير قطب الدين ينال بن حسان صاحب منبج[(5)] بثلاثمائة الف دينار وحصل ذلك سنة (571هـ/ 1175م)[(6)] ومما ورد

---

(1) جبران، نعمان محمود، دراسات في تاريخ الايوبيين والمماليك، مؤسسة حمادة، اربد، 2000م، ص9

(2) قاسم، عبده قاسم، في تاريخ الايوبيين والمماليك، عين للدراسات والبحوث الانسانية، القاهرة، 2005م، ص 21

(3) عبد الله العاضد بن يوسف بن الفاطمي آخر ملوك الدولة الفاطمية بويع له بعد موت الفائز وكان الضعف قد ظهر على رجال هذه الدولة، واستبد الوزراء والمستشارون من الترك وغيرهم بالامر وفي أيامه قوي السلطان صلاح الدين يوسف بن أيوب وتولى وزارته وتصرف في شؤون الملك ثم قطع خطبته وأمر بالخطبة للمستضئ بالله العباسي وكان العاضد في مرض موته، فمات ولم يعلم بذلك سنة (567هـ / 1171م). انظر ابن خلكان ، وفيات الاعيان، ج3، ص 109- 111.

(4) ابو شامة، شهاب الدين عبدالرحمن بن اسماعيل (665هـ / 1266م)، الروضتين في اخبار الدولتين النورية والصلاحية (خمسة اجزاء)، تح: ابراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1423هـ / 2002م ،ج2، ص126.

(5) مدينة كبيرة واسعة ذات خيرات كثيرة وأرزاق واسعة في فضاء من الأرض كان عليها سور مبني بالحجارة محكم بينها وبين الفرات ثلاثة فراسخ وبينها وبين حلب عشرة فراسخ. انظر الحموي، معجم البلدان ، ج5، ص205

(6) ابو شامة، الروضتين في اخبار الدولتين، ج2، ص267 .

فـي تـاريخ الايـوبيين أنـه عنـدما تـولى الملـك الصـالح إسـماعيل ابـن الملـك العـادل دمشـق شـرع فـي مصـادرة أكـابر دمشـق وإستئصـال امـوالهم سـنة (598هـ/ 1201م)[1] وكـذلك قـام المعظـم عيسـى ابـن السـلطان العـادل بمصـادرة تركـة الاميـر صـارم الـدين قايمـاز النجمـي وقـدرت تركتـه مـن كنـوز و أمـوال بمـا يزيـد علـى مائـة ألـف دينـار سـنة (596هـ /1199م)[2]. وقـام الملـك الجـواد يـونس بـن مـودود ابـن السـلطان العـادل صـاحب دمشـق بمصـادرة الـوزير صـفي الـدين بـن مـرزوق وأخـذ منـه أربعمائـة الـف درهـم وسـجنه بقلعـه حمـص[3]. وكـذلك قـام الجـواد بمصـادرة أهـالي دمشـق وتقـدر بسـتمائة ألـف درهـم وحصـلت هـذه الاحـداث سـنة (633هـ / 1235م)[4]، وفـي سـنة (647هـ / 1249م) ارسـل الملـك المعظـم تـوران شـاه كاتبـه معـين الـدين هبـة الله بـن ابـي الزهـر حشـيش الـى قلعـة الكـرك[5]، فـي مسـتهل ذي القعـدة فحقـق مـا بها من الاموال والذخائر وحمل اليه من حاصلها مائتي ألف دينار[6].

ومـن إسـتعراض الأمثلـة السـابقة علـى المصـادرات فـي العصـر الايـوبي فإنهـا توضـح لنـا أن المصـادرات كانـت لأسـباب إداريـة وسياسـية. فالمصـادرات الإداريـة وقعـت كعقوبـة

---

(1) النويري، شهاب الدين احمد بن عبدالوهاب (733هـ / 1332م)، نهاية الارب في فنون الادب (ثلاثة وثلاثون جزءاً)، تح: نجيب مصطفى فواز و حكمت كشلي فواز، دار الكتب العلمية ، بيروت، لبنان، ط1، 1425هـ / 2004م، ج29، ص20.

(2) ابو شامة، الروضتين في اخبار الدولتين، ج4، ص272.

(3) الذهبي، تاريخ الاسلام، (حوادث ووفيات 631 – 640هـ)، ص 27؛ قلعة حمص: بلد مشهور قديم كبير مسوّر ، وفي طرفه القبلي قلعة حصينة على تل عالٍ كبيرة وهي بين دمشق وحلب في نصف الطريق، انظر الحموي، معجم البلدان، ج2، ص302.

(4) الذهبي ، تاريخ الاسلام، (حوادث ووفيات 631 _ 640هـ)، ص 27؛ الحنبلي ، احمد بن ابراهيم (876هـ/ 1471م)، شفاء القلوب في مناقب بني ايوب، تح: مديحة الشرقاوي، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، مصر، ط1 ،1417هـ/ 1996م، ص 331.

(5) قلعة الكرك: اسم لقلعة حصينة جدا في طرف الشام من نواحي البلقاء في جبالها بين أيلة وبحر القلزم وبيت المقدس وهي على سن جبل عال تحيط بها اودية الا من جهة الربض للمزيد انظر، الحموي، معجم البلدان، ج4، ص453.

(6) النويري، نهاية الارب في فنون الادب، ج29، ص229.

لكبـار مـوظفي الدولـة علـى حجـم الثـروات التـي جمعوهـا عـن طريـق إسـتغلالهم لمناصـبهم حيـث قـام الملـك الجـواد يـونس بـن مـودود ابـن السـلطان العـادل صـاحب دمشـق بمصـادرة الـوزير صـفي الـدين بـن مـرزوق. والسياسـية بـأن السـلاطين قـد وجـدوا فـي المصـادرات وسـيلة تـدعم سـلطتهم مـن جهـة وتحـد مـن سـلطة أي منـافس محتمـل علـى السـلطة مـن جهـة أخـرى صـادر الناصـر صـلاح الـدين محتويـات قصـر الخليفـة العاضـد آخـر الخلفـاء الفـاطميين بعـد وفاتـه وأسـقط دولـة الفـاطميين وأعلـن قيـام الدولـة الأيوبيـة. كمـا نلاحـظ ان المصـادرات التـي تمـت فـي العصـر الايـوبي تميـزت بانهـا قـد طالـت امـوال العامـة حيـث قـام الملـك الصـالح اسـماعيل ابـن الملـك العـادل عنـدما تـولى دمشـق بمصـادرة أكـابر دمشـق كمـا قـام الجـواد أيضـا بمصـادرة أهـالي دمشـق، بينمـا كانـت المصـادرات فـي العصـور التـي سـبقت الدولـة الايوبيـة كالعصـر العباسـي والامـوي والراشـدي تـتم بحـق الـوزراء وكبـار مـوظفي الدولـة وقـادة الجيش ولم تطل بشكل رئيسي أموال العامة.

الموارد المالية للدولة المملوكية الاولى

الزكاة

وهـي كلمـة عربيـة، وأصـل الزكـاة فـي اللغـة النمـاء والطهـارة، وأطلقـت أيضـا علـى مـا فرضـه الله للمسـتحقين لهـا مـن الأمـوال كمـا يعبـر عنهـا بمعنـى الصـدقة[1] قـال تعـالى: (إنمـا الصـدقات للفقـراء والمسـاكين والعـاملين عليهـا والمؤلفـة قلـوبهم وفـي الرقـاب والغـارمين وفـي سـبيل الله وابـن السـبيل)[2]. كمـا وتجـب الزكـاة علـى كـل مسـلم حـر، ولا تصـح إلا بالنيـة

---

[1] الماوردي، أبي يعلي محمد بن الحسين الفراء(ت450هـ/1058م)،الأحكام السلطانية، تح: محمد الفقي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1983/ 1404م، ص 115؛ القرضاوي، يوسف، فقه الزكاة، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط3، 1977، ج1، ص38.

[2] سورة التوبة، آية 60.

الصافية من قبل صاحبها، وتنعقد بالحول والنصاب[1]. وتعتبر الزكاة من الموارد المالية المهمة لدولة المماليك، فقد أمر السلطان المظفر قطز بمضاعفة الزكاة أثناء التجهيز للحرب ضد المغول سنة (658 هـ/ 1259 م)[2] لأهمية القيمة المادية للزكاة ودورها الكبير في إعداد جيش الدولة.

وقد اهتم السلاطين بجمع الزكاة وحرصوا عليها، حيث أمر السلطان الظاهر بيبرس بجمع الزكاة من سائر مناطق البلاد وأخضاعه القبائل البدوية لدفع الزكاة[3]، وايضاً استخدمت الزكاة من قبل نواب السلطنة حيث قام الفخري نائب السلطة في دمشق سنة (742 هـ/ 1341م) بجمع الأموال من التجار وأخذ زكاة أموالهم لسنة قادمة وقدرت بمائة وسبعة آلاف جهز بها جنده واستطاع عزل قوصون نائب السلطنة في مصر [4].

وأيضا عاقبت الدولة المملوكية المتهربين من دفع الزكاة وأجبرتهم على دفع ما ترتب عليهم، فقد قبضت الدولة على سنجر الهلالي وتحفظت على أمواله وأملاكه وأخذ منه زكاة أمواله التي قدرت بثلاثمائة وعشرين ألفا[5].

الجزية

الجزية هي ما يؤخذ من أهل الذمة من اليهود والنصارى، كضريبة مقررة على رقابهم في كل سنة، وهي واجبة على أهل الذمة الأحرار والبالغين دون النساء والصبيان

---

(1) ابن مماتي، أسعد بن المهذب بن أبي مليح (ت 606هـ/1209م)، كتاب قوانين الدواوين، تح: عزيز سوريال عطية، مكتبة مدبولي، القاهرة، مصر، 1991م، ص 308.

(2) النويري، نهاية الأرب في فنون الأدب، ج30، ص5.

(3) النويري، نهاية الأرب في فنون الأدب، ج30، ص96.

(4) ابن كثير، البداية والنهاية، ج14، ص215

(5) ابن كثير، البداية والنهاية، ج14، ص289.

والرهبان والعبيد والمجانين[1]. والسبب في تسميتها بهذا الإسم كونها جزت من القتل، أي كفت عنه كما أداها الذي حقن بها دمه[2]، والأصل في هذه الضريبة أنها تأتي كمساهمة من قبل الذمي الذي يعيش بين المسلمين، من أجل الدفاع عن الدولة بما له، لقاء حمايته من قبل المسلم.[3]

وقد فرضت الجزية في عصر سلاطين المماليك وجبيت ممن وجب عليه دفعها للدولة، ومن الشواهد على أن دولة المماليك تابعت أحوال الذميين فيمن دخل الاسلام لاسقاط الجزية عنه. ويذكر ابن كثير أن جماعة من أهل الذمة دخلوا في الاسلام كرهاً وارادوا الرجوع لدينهم فسمح لهم القضاء وضربت عليهم الجزية سنة (680هـ/1281م)[4]، هذا وقد كان اهل الذمة يتذمرون من الجزية ويحاولون التهرب من دفعها ، فقد أحضر جماعة من اليهود الخيابرة كتابا على لسان رسول الله محمد – صلى الله عليه وسلم- يتضمن اعفائهم من دفع الجزية للمسلمين ، إلا أن الكتاب كان مزوراً[5]، ولم يستطع هؤلاء اليهود من التخلص من دفع الجزية.

ومن طرق دفع الجزية في الدولة المملوكية أنه اذا وجد نصراني في حلب وهو من اهل اسوان او عكس ذلك اخذت منه الجزية في البلد الذي يتواجد به ، ويأخذ وصلاً

---

(1) ابن مماتي، قوانين الدواوين، ص317؛ ابن منظور، لسان العرب، ج2، ص280.

(2) ابن جعفر، قدامة ابو الفرج قدامة بن زياد (ت 337هـ/948م)، كتاب الخراج وصناعة الكتابة، معهد تاريخ العلوم العربية والإسلامية، مكتبة كوبريلي، استانبول، تركيا، 1962، ص181؛ الياسين، سهاد، الموارد والنفقات المالية في خلافة الفرع السفياني، جامعة اليرموك، اربد، الأردن، 1998، ص16، (رسالة ماجستير غير منشورة).

(3) كاشف، سيدة اسماعيل، مصر الإسلامية وأهل الذمة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، مصر، 1993، ص60؛ حجازي، فايزة عبدالرحمن، اهل الذمة في بلاد الشام في العصرين الايوبي والمملوكي، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم التاريخ ، جامعة اليرموك، اربد، 1992، ص36

(4) ابن كثير، البداية والنهاية ، ج13، ص331

(5) ابن كثير، البداية والنهاية، ج14، ص21

بـذلك يبـرزه اذا طلبـت منـه الجزيـة فـي مدينـة أُخـرى[1]. إلـى أن أبطـل الناصـر محمـد هـذه الطريقـة فـي جمـع الجزيـة وجعـل كـل ذمـي يـدفعها فـي مدينتـه اعتبـاراً مـن سـنة (715هـ/ 1315م).[2]

ولجـأ السـلاطين فـي بعـض الاحيـان فـي العقوبـة علـى الـذميين بواسـطة الجزيـة ، حيـث امـر السـلطان محمـد بـن قـلاوون بمضـاعفة الجزيـة علـى جميـع النصـارى فـي الدولـة المملوكية بعد ان حصلت محاولات من بعضهم بحرق الجامع الظاهري في القاهرة[3]

الخراج

وهـي ضـريبة الارض، واصـل الكلمـة فارسـي، وهـو مـا وضـع علـى الارض مـن حقـوق تـؤدى عنهـا[4]، وهـي ضـريبة سنوية مترتبـة علـى المـزارع يقـدمها لسـيده الاقطـاعي ، علـى مـا يـزرع فـي الارض مـن الحبـوب واشـجار الفاكهـة[5] وتعتبـر ضـريبة الخـراج مـوردا ماليـا هامـا للدولـة المملوكيـة ، لـم تتهـاون فـي تسـيير الجيـوش لاجبـار الممتنعـين عـن دفعهـا علـى تأديتهـا كمـا جـرى سـنة (741هـ/1340م) عنـدما امتنـع اهـل مدينـة سـيس مـن دفـع الخـراج للدولـة وكانـت قيمتـه أربعمئـة ألـف درهـم، وجعلـه السـلطان ستمائة ألـف درهـم عقوبـة لهـم[6] وخضـع سـكان المدينـة ودفعـوا مـا تجـدد علـيهم لكـنهم عـادوا وتوقفـوا عـن دفـع الخـراج للدولـة سـنة (744هـ/ 1343م) فخرجـت الـيهم عسـاكر حلـب وحمـاة وطـرابلس واغـاروا علـيهم واجبروا على الالتزام بدفع الضريبة .

---

(1) النويري، نهاية الارب في فنون الادب، ج32، ص175

(2) النويري، نهاية الارب في فنون الادب، ج32، ص176

(3) النويري، نهاية الارب في فنون الادب، ج33، ص15

(4) ربيع، حسنين محمد ، النظم المالية في مصر ، مطبعة جامعة القاهرة، القاهرة، مصر، 1964، ص 47

(5) المقريزي، المواعظ والاعتبار، ج1، ص 296

(6) المقريزي، السلوك لمعرفة دولة الملوك ،ج3، ص309

وكانت ضريبة الخراج تدر أموالا كبيرة على خزينة الدولة وكانت تتجمع اموال طائلة منها في يوم عيد الشهيد وهو عيد للنصارى كان يقام مرة كل عام على نهر النيل قرر السلطان الظاهر بيبرس الغائه سنة (702هـ/ 1302م) لكثرة ما يحدث فيه من المحرمات والفواحش فقيل له ان ما يجمع من اموال في هذا اليوم يوفى بها ما على المدينة من خراج لكن السلطان رفض ذلك في سبيل الله ومنعا لما يحدث من محرمات[1] ، والشاهد هنا خوف السلطان على المجتمع من الفاحشة اهم من ضريبة الخراج ان كانت تجمع من بيع الخمور وغيرها في هذا اليوم.

الضرائب والرسوم

شهد عصر الدولة المملوكية الاولى العديد من الضرائب والرسوم المختلفة، فمنها ما كان في العصور التي سبقت عصر دولة المماليك وبقيت واستمرت ، كالضرائب التي تتفق وظروف احوال السكان ، مع ادخال بعض التعديلات عليها، نظرا لما اقتضته شؤون السياسة الداخلية وهي ما عرفت في دولة المماليك الاولى باسم المكوس ومفردها مكس؛ وهي ضريبة تفرض على الانتاج وعلى السلع الواردة والصادرة الموجودة في الموانئ، وكانت المكوس في عهد المماليك مقررا على البيوت والحوانيت والخانات والحمامات والافران والطواحين والبساتين والمراعي ومصائد الاسماك والمعاصر والحجاج والمسافرين والمراكب والصيد والاغنام والجاموس والبقر والافراح وغير ذلك وكانت المكوس تدر دخلا طائلاً للدولة[2].

---

[1] المقريزي، السلوك لمعرفة دول الملوك، ج2، ص362

[2] البقلي، محمد، التعريف بمصطلحات صبح الاعشى ، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، مصر، 1403هـ/ 1983م، ص 325

وكان بعض السلاطين يقومون بفرض المكوس على الناس مثلما فعل السلطان العادل كتبغا في دمشق سنة (696هـ / 1296م) وكان ذلك قبيل عزله من منصبه[1] ، وأيضا الوزير ناصر الدين الشيخي الذي قتل تحت التعذيب بعد العزل والمصادرة سنة (704هـ/1304م) حيث كان قد فرض على الناس العديد من الضرائب والرسوم، حيث يقول النويري فيه: (وأخذه الله شر أخذة، وأراح الناس من شره)[2] .

وكان البعض من السلاطين يعملون على الغاء بعض المكوس رحمة بالناس واستجلابا للدعاء كما فعل السلطان الناصر محمد بن قلاوون سنة (715هـ/1315م) فيقول النويري:(وأبطل السلطان في هذه السنة جملة عظيمة من الأموال المنسوبة إلى المكوس والمظالم، منها سواحل الغلال وكان يتحصل منها بساحلي مصر والقاهرة نحو أربعة الاف درهم نقرة وأبطل نصف السمسرة[3]، ورسوم الولاية ونوابهم والمقدمين وتقرير الحوايص والنعال وحق السجون وطرح الفراريج ، ومقرر الفرسان ورسوم الأفراح وثمن العبّي التي كانت تستأدى من البلاد ، ومقرر الأتبان التي كانت تؤخذ لمعاصر الأقصاب بغير ثمن وحماية المراكب وزكاة الرجالة بالديار المصرية ....[4]) وختم النويري قوله بالدعاء للسلطان قائلاً : (سطر الله هذه الحسنات في صحيفته).

وايضا قام نائب الشام سيف الدين بيدمر سنة (762هـ/ 1360م) بالغاء العديد من الرسوم والضرائب مثل (مكس الحداية والخزل وابطل ما كان يؤخذ من المحتسبين

---

[1] النويري، نهاية الارب في فنون الادب، ج31، ص 199؛ ابن كثير، البداية والنهاية، ج13، ص387

[2] النويري، نهاية الارب في فنون الادب، ج32، ص62.

[3] السمسرة: وهو ان من باع شيئا فإن دلالته على كل مائة درهم درهمان، يؤخذ منها واحد للسلطان، والثاني للدلال. وسمسر فلان: توسط بين البائع والمشتري نظير أجر معين. للمزيد. انظر النويري ، نهاية الارب في غاية الادب، ج32، ص 175 (الهامش الثاني)

[4] للمزيد عن المكوس التي الغاها الناصر محمد بن قلاوون .انظر النويري ، نهاية الارب في غاية الادب، ج32، ص 175

زيادة على نصف درهم، وما يؤخذ من اجرة عدة الموتى، كل ميت بثلاثة ونصف، وجعل العدة التي في القيسارية للحاجة ، مسبلة لا تتحجر على احد في تغسيل ميت، ومنع التحجر في بيع البلح المختص به) وانخفضت الاسعار في هذه السنة كثيرا بسبب الغاء هذه الرسوم والضرائب[1].

وتعد هذه الموارد السابقة الرافد الرئيسي لبيت مال الدولة المملوكية الاولى وهي تتميز بأنها تقوم على اسس وقواعد مالية محددة شرعا ،تخضع بمقاديرها ونفقاتها وتحصيلها وانفاقها لقواعد شرعية دقيقة كما تتميز بانتظامها فيتم تحصيلها بشكل دوري كبعض انواع الزكاة والضرائب والرسوم حيث يتم تحصيلها بشكل سنوي وهي لا تعد من باب ايقاع العقوبة وانما من باب الالتزام الشرعي او الالتزام القانوني تجاه الدولة كما ان لها تنظيمات ودواوين وموظفين دائمين يقومون على تحصيلها وتوريدها الى خزينة الدولة.

[1] ابن كثير، البداية والنهاية، ج14، ص300

ثانياً: ظهور المصادرات في الدولة المملوكية الأولى

لقد ظهرت المصادرة في هذا العصر منذ قيامه وقد ظهرت باشكال متنوعة ومتغيرة مع تغير السلاطين فكانت تنتشر حينا وتصبح كالنار التي تأكل في الهشيم فلا تدع أحداً إلا ويلحقه الضرر منها وأحيانا أخرى لا نَرى لهذه الكلمة وجوداً. ولكن مع تقدم الزمان وتوالي السلاطين ظهر الفساد في الدولة بالاضافة للنزاع الدائم على السلطة بين الأُمراء، حيث كان الحكم في هذا العصر للأَقوى وقد حاول بعض سلاطين المماليك مثل الظاهر بيبرس و قلاوون الالفي جَعْلَ الحكم في هذه الدولة نيابياً وراثياً لكنه لم يصمد أمامَ جشعِ الامراء وطمعهم الدائم بكرسي السلطنة. وعليه فقد كانت المصادرة رفيقة المنتصر في هذا الصراع، فإن نجح الإنقلاب صودر السلطان وحاشيته، وإن لم ينجح الإنقلاب صودر المتمرد ورفاقه.

ومن الأحداث التي ظهرت بها المصادرة في بدايات هذه الدولة، سنة (652هـ/ 1254م) ثار مماليك الفارس أقطاي[1] عندما علموا بإعتقال سيدهم في القلعة، مطالبين بإطلاقه، فرُميَ رأسه إليهم ، فهربوا الى الشام، وعندما علم المعز بخروجهم، أَمر بمصادرة جميع اموالهم وعامة متعلقاتهم. وقد عبر المقريزي عن كثرة أموالهم التي صودرت بأن قال (فصار اليه من اموالهم ما ملأ عينه)[2]. وهذا دلالة على كثرة عدد

---

[1] فارس الدين أقطاي الجمدار النجمي الصالحي زعيم المماليك البحرية بمصر عظم وصار نائب المملكة للمعز وكان بطلا شجاعا وكان ظلموما يطمع بالسلطنة لم يكترث للمعز ، فهيأ له المعز مماليكه فقتلوه، فركبت حاشيته نحو السبع مئة فألقي إليهم راسه وكان مقتله سنة (652هـ / 1254م). انظر الذهبي ، سير اعلام النبلاء، ج23، ص197.

[2] المقريزي، تقي الدين احمد بن علي (845هـ / 1441م)، المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والاثار (ثلاثة اجزاء)، تح: محمد زينهم و مديحة الشرقاوي، مكتبة مدبولي، القاهرة، مصر، 1419هـ/ 1998م، ج2، ط1، ص 104-105؛ ابن اياس، بدائع الزهور في وقائع الدهور، ج1، ق1، ص292.

مماليك اقطاي وكثرة اموالهم وفيه إشارة الى المصادرات الجماعية التي حدثت في هذا العصر. وعندما اشتعلت نار الغيرة في قلب شجرة الدر لما بلغها أن زوجها المعز يريد ان يتزوج ابنة صاحب الموصل بدر الدين لؤلؤ فقامت بقتله، فثار عليها المماليك المعزية فقتلوها. وعندما صودرت اموالها وُجِدَ أنها كانت قد أتلفت مجوهراتها في الهاون (لا لها ولا لغيرها)[1]. نلاحظ من هذه الحادثة ان المماليك قد صادروا سلطانتهم بصفتها سلطانة وليس امرأة، وذلك ان العادة لم تجرِ بصادرة النساء. وعلى الرغم من ان مصادرة النساء لم تكن ظاهرة منتشرة في دولة المماليك، فقد صودرت زوجة الامير أينبك البدري في شهر محرم من سنة (780هـ/ 1378م) وعلق إبن شاهين الظاهري مستنكرا لهذه الحادثة حيث قال: (وصودرت زوجة اينبك على مال عظيم أُخذ منها ، وهذا مما استُبشع لكون العامة لم تجرِ بالتعرض للحُرُم، فهي أول مصادرة لامرأة في دولة الجركس)[2].

وفي سنة (666هـ / 1267م) عزم السلطان ظاهر بيبرس بعد أن طرد التتار من الشام على أخذ أراضي كثيرة من القرى والبساتين التي بأيدي مُلاّكها[3]. وسنتعرض لاحقا لتفاصيل هذه الواقعة. وهذه تعد من أكبر المصادرات الجماعية التي فرضت على أهل الشام. ومن الغريب أن يقوم السلطان بمصادرة هذه القرى والبساتين الواسعة بحجة أنه هو من استردها من التتار، فالدفاع عن الدولة الاسلامية واجبٌ عليه دون الحاجة لوضع يده على ممتلكات الشاميين أو طلب اجرة على قيامه بواجبه، وهو بهذا العمل فقد

[1] ابن كثير، البداية والنهاية ،ج13 ،ص225 ؛ العيني، بدر الدين محمود (ت 855هـ/ 1451م) ،عقد الجمان في تاريخ اهل الزمان (اربعة اجزاء)، تح: الدكتور محمد محمد امين ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، مصر، د.ط ، 1408هـ / 1987م ، ج1، ص165-166.

[2] ابن شاهين، زين الدين عبدالباسط بن خليل الظاهري (920هـ / 1514م)، نيل الامل في ذيل الدول (تسعة اجزاء) ،تح: الدكتور عمر عبدالسلام تدمري، المكتبة العصرية ، بيروت ، لبنان ، ط1 ، 1423هـ / 2002م ، ص137.

[3] ابن كثير، البداية والنهاية، ج13، ص281-282.

أَلّب قلوب أهل الشام عليهِ خاصة ان هذه المصادرة كانت غير مبررة كذريعة عدم وجود ما يكفي من المال في خزينة الدولة لتجهيز الجيش والدفاع عن المسلمين وأمنهم وديارهم.

ومن أنواع المصادرات التي وجدها الباحث في بدايات الدولة المملوكية مصادرة كبار موظفي الدولة، كمصادرة الملك السعيد بن بدر الدين لؤلؤ صاحب الموصل نائب السلطنة في حلب سنة (658هـ / 1259م)، وكان دأبه اخذ مال الرعية، فثار عليه جميع امراء حلب[1] وهددوه بالعذاب ان لم يقر لهم بالمال ، فاقر عن أموال مدفونة له فقسمت بين الأمراء[2].

وفي سنة (678هـ/ 1279م) قبض على نائب الشام الأمير ايدمر الظاهري[3] واعتقل وصودرت أمواله وحواصله[4].

وقد كان للوزراء نصيب من هذه العقوبة ليس في عصر المماليك فقط وإنما عبر التاريخ الاسلامي، ومن اشهر الوزراء المصادرين في دولة المماليك الاولى الوزير تقي الدين توبة[5] الذي عزل وصودر عدة مرات[6].

---

(1) لم تذكر المصادر التاريخية اسماء الامراء الثائرين وربما يكون ذلك لكثرتهم (الباحث)

(2) العيني، عقد الجمان في تاريخ اهل الزمان، ج1، ص267-268 ؛ الغزي ، كامل بن حسين البالي الحلبي (1352هـ / 1933م)، نهر الذهب في تاريخ حلب (ثلاثة اجزاء) ، تحقيق : شوقي شعث و محمود فاخوري، دار القلم العربي للطباعة والنشر، حلب ، سوريا ، ط2 ، 1420هـ / 1999م، ج3، ص 135- 136.

(3) عزالدين أيدمر الظاهري نائب دمشق في أواخر دولة الملك الظاهر وقد حبس مدة في الدولة المنصورية، وأطلقه الملك الأشرف، فقدم دمشق، وأقام برباطه الذي على ثورا عند الجسر الأبيض. وتوفي ودفن في دمشق . انظر الذهبي، تاريخ الاسلام، ج52، ص472

(4) ابن كثير، البداية والنهاية، ج13، ص322.

(5) تقي الدين توبة عمل بالتجارة والسفر واتصل بالمنصور قلاوون فولاه وزارة الشام وعُزل وصودر عدة مرات وتوفي سنة (698هـ/ 1299م) انظر، ابن تغري بردي، جمال الدين ابو المحاسن يوسف (874هـ/1469م)، المنهل الصافي والمستوفي بعد الوافي (ثمانية اجزاء)، تح: الدكتور محمد محمد امين، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، مصر ،1407هـ/ 1986م، د.ط، ج4، ص179.

(6) النويري، نهاية الارب في فنون الادب، ج31، ص107؛ ابن كثير، البداية والنهاية، ج13، ص340؛ المقريزي، السلوك لمعرفة دول الملوك (ثمانية اجزاء)، تح: محمد عبدالقادرعطا، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان ،ط1، 1997م،ج2،ص135؛ العيني، عقدالجمان في تاريخ اهل الزمان، ج2،ص269؛ ابن تغري بردي، المنهل

وعنـدما تـولى الصـاحب برهـان الـدين الخضـر بـن حسـن بـن علـي السـنجاري[1] الـوزارة سـنة (677هـ/ 1278م) صـادر امـوال إبـن حنـاء حيـث كـان بينهمـا حقدٌ وعـداوة كمـا يقـول المقريـزي: (عـداوة ظـاهرة وباطنـة وحقـود بـارزة وكامنـة)، وأخـذ خطـه بمائـة الـف دينـار وأرسـله إلـى مصـر ليسـتخرج منـه ومـن أخيـه زيـن الـدين أحمـد وإبـن عمـه عزالـدين ثلاثمائـة ألـف دينـار[2]، وهـذه مـن الأسـباب التـي يجـب الوقـوف عليهـا وهـي أن يصـادر الرجـل ويعاقـب ويجبـر علـى دفـع الامـوال لأسـباب شخصـية بينـه وبـين الـوزير، كمـا وجـد الباحـث فـي هـذا الخبـر شـناعة التعامـل مـع ابـن الحنـاء واقربائـه الـذين لا ذنـب لهـم وفـي نفـس الوقـت لا حول لهم ولا قوة في رد هذا البلاء الذي أصابهم.

الصافي، ج4، ص179 ؛ (ذكر العيني ان التقي توبة صودر في سنة 680هـ. انظر العيني، عقد الجمان في تاريخ اهل الزمان ، ج2، ص269).

(1) الخضر بن الحسن بن علي قاضي القضاة، برهان الدين السنجاري ولد سنة ست عشر وستمائة. ولي قضاء مصر في الدولة الصلاحية وبقي على ذلك إلى أيام الملك الظاهر فعزل وسجن ثم تولى الوزارة عدة مرات وتولى القضاء في الشام وتوفي بعد توليه قضاء القضاة في القاهرة بعشرين يوما. انظر الذهبي ، تاريخ الاسلام ، ج51، ص261.

(2) المقريزي ، المواعظ والاعتبار، ج3 ، ص457.

الفصل الثاني

أسباب المصادرات في بلاد الشام في الدولة المملوكية الأولى

سنتعرف في هذا الفصل على أسباب المصادرات التي حدثت في الدولة المملوكية الاولى، فقد تنوعت العوامل التي أدت الى حدوث المصادرة ما بين إقتصادية كالثروات واحوال الدولة المالية (بيت المال) و سياسية كالعصيان والتمرد والانتقام الشخصي ، وإدارية كإهمال العمال والولاة لاعمالهم ، وهذا دفع الدولة المملوكية للجوء للمصادرات، وقد قسم الباحث هذا الفصل الى ثلاثة مباحث ، استعرض فيها أسباب المصادرات في بلاد الشام في الدولة المملوكية الاولى.

المبحث الأول

الأسباب الاقتصادية للمصادرات

تعد الأسباب الاقتصادية من العوامل التي دفعت إلى ظهور المصادرات في الدولة المملوكية، حيث كانت الدولة تصادر الامـلاك لرفد بيت مال الدولة بالمال او لمعالجة أوضاع إقتصادية عانت منها الدولة أو لظهور الثروات وتكدسها في يد فئة من الناس، حيث لعبت الظروف الطارئة عاملا رئيسا، بالتأثير غير الايجابي على اقتصاديات الدولة وعامة الناس ، فارتفعت الاسعار نتيجة للاقبال الكثيف على شراء السلع وفي هذا يقول ابن كثير (وقع غلاء شديد بالشام فبيع القمح الغرارة بأربعمائة والشعير بمائتين وخمسين واللحم الرطل بستة او سبعة وحصل خوفٌ شديد من التتار فتجهز كثير من الناس الى مصر وبيعت الغلات حتى حواصل القلعة والامراء ورسم اولياء الامور على من له قدرة ان يسافر من دمشق الى بلاد مصر ووقعت رجفة عظيمة

فـي الشـام وبـلاد الـروم)[1] وبالتـالي فقـد فـرض ذلـك علـى الدولـة وجـوب التحـرك لاتخـاذ الخطـوات المناسـبة تجاوبـا مـع المسـتجد مـن الاحـداث، وسـيتناول الباحـث هـذه الأسـباب علـى النحو الاتي:

أولاً: مصادرة الثروات

كانـت ثـروات النـاس واحـدة مـن اهـم مـوارد المصـادرات حيـث كـان الطمـع قـد وصـل الـى أمـوال كـل مـن عـرف أنـه ثـري، حتـى صـارت الثـروات مـن العوامـل المشـجعة علـى المصـادرات، بـل لقـد كانـت مـن الأسـباب المهمـة التـي تـدفع السـلاطين للمصـادرة، حيـث انهـا لـم تطبـق فقـط عنـد فـراغ بيـت المـال مـن المـال، او لوقـوع الدولـة فـي ضـائقة ماليـة، وانمـا اعتبرت سبباً دائما للمصادرة بغض النظر عن وضع بيت المال.

واتضـح للباحـث فـي هـذا المقـام ان بعـض السـلاطين فـي دولـة المماليـك الاولـى كـان اذا سـمع عـن شـخص ثـري فـي الدولـة فيسـأل عـن مصـدر مالـه ويقـوم بمصـادرته إذا دعـت الحاجـة، وخاصـة إذا كـان ذلـك الشـخص مـن مـوظفي الدولـة ، حيـث كـان القيـام بهـذا الفعـل يعـود لقناعـة السـلطان بـأن هـذا الموظـف الثـري لـم يجمـع مالـه إلا عـن طريـق الإخـتلاس مـن مـال الدولـة إعتمـاداً علـى منصـبه، وبالتـالي فالمـال مـال الدولـة ومـن حقهـا أن تعيـده إلـى مكانـه الصـحيح الـذي خـرج منـه وهـو بيـت المـال، وغالبـا مـا كـان يُصـادر أصـحاب الثـروات فـي الدولـة المملوكيـة الاولـى لهـذا السـبب ، ومـن المَبـالغِ المبُـالغ بهـا التـي ذكرهـا صـاحب

(1) ابن كثير ، البداية والنهاية، ج13، ص263

بـدائع الزهـور هـدايا الامـراء للناصـر محمـد بـن قـلاوون بعـد انتهـاء حربـه مـع تنكـز [1] نائـب الشـام سـنة (741هـ/1340م) وهـي عبـارة عـن خيـول مسـرجة فـي عنـق كـل فـرس كـيسٌ يحـوي الـف دينـار [2] وعنـدما تـوفي الأميـر سـلار وجِدَ لديـه كنـوز كثيـرة كالاحجـار الكريمـة بالأرطـال وأعـداد كبيـرة مـن الخيـول وغيرهـا[3] وهـذا كلـه يـدل علـى ثـراء فـاحش أصـاب مـن كـان يقـوم علـى رعايـة شـؤون النـاس فقـد بلغـت قيمـة ممتلكـات تنكـز نائـب الشـام التـي صادرها الناصر محمد سنة (741هـ/1340م) حوالي المليون ونصف المليون دينار .

ومـن المصـادرات التـي وقعـت فـي بـلاد الشـام فـي عهـد الدولـة المملوكيـة الاولـى سـنة (680هـ/ 1281م) أمـر السـلطان سـيف الـدين قـلاون الأُلفـي بتحصـيل الأمـوال مـن دمشـق فقـام الـوزير علـم الـدين سـنجر الشـجاعي[4]، بتنفيـذ الامـر وكـان مـن المُصـادرين رجـلٌ ثـريٌ يـدعى نجـم الـدين عبـاس الجـوهري وكـان ذلـك لضـيعة إشـتراها مـن إبنـة الملـك الأشـرف بالبقـاع[5] فطولـب بمـا أخـذه مـن ريعهـا، فصـودر منـه مـا مجموعـه خمسـمائة ألـف درهـم مـن

---

[1] سيف الدين ابوسعيد الاشرفي الناصري ولاه الناصر محمد نيابة دمشق سنة (712هـ/1312م) واستمر مدة طويلة في منصبه إلى أن أمر بالقبض عليه ومصادرته وقتله سنة (740هـ/1339م)انظر.الصفدي، صلاح الدين خليل بن ايبك (764هـ/1362م)، أعيان العصر وأعوان النصر(ستة أجزاء)، تحقيق: علي ابو زيد وآخرون، دار الفكر المعاصر، بيروت، لبنان، دار الفكر، دمشق، سوريا، ط1، 1419هـ/ 1998م، ج1، ص253

[2] ابن اياس ، بدائع الزهور، ج1، ق1، ص477

[3] ابن اياس، بدائع الزهور، ج1، ق1، ص 478

[4] علم الدين سنجر الشجاعي وهو سنجر بن عبدالله التركي الشجاعي يلقب علم الدين تنقلت به الاحوال الى ان تولى وزارة الديار المصرية مرات وتولى نيابة دمشق المحروسة زمن الملك الاشرف صلاح الدين خليل بن الملك المنصور سيف الدين قلاوون وقتل سنة ثلاث وتسعين وستمائة للمزيد انظر.ابن الفرات، ناصر الدين محمد بن عبد الرحيم(ت807هـ/1404م) تاريخ ابن الفرات (تسعة اجزاء)، تح: قسطنطين زريق و نجلاء عزالدين ، المطبعة الاميركانية ، بيروت ، لبنان ، د.ط ، 1358هـ / 1939م، ج8 ، ص188.

[5] البقاع: جمع بقعة موضع يقال له بقاع كلب قريب من دمشق وهو أرض واسعة بين بعلبك وحمص ودمشق فيها قرى كثيرة ومياه غزيرة وبالبقاع هذه قبر الياس النبي عليه السلام للمزيد .انظر الحموي، معجم البلدان، ج1، ص470.

نقد ومجوهرات ومائدة من ذهب مرصعة بالجوهر وسبائك ذهبية [1] فكان ثرائه وبالاً عليه بنظر الدولة التي تسعى لجمع الأموال بسياسة المصادرات الظالمة بحق الأثرياء من شعبها.

وتبين للباحث أن الثروات كانت محط طمع وجشع لبعض السلاطين فبمجرد ذكر ثروة أحد الاشخاص وطلب الإذن في مصادرته كان يرد بالإيجاب. وكان المقربون من السلطان على علم بحب بعض السلاطين للمال فيسعون لتوفيره لهم عن طريق تحريضهم على من يمتلكون الثروات أو على منافسيهم المقربين من السلطان لكي يتخلصوا منهم خشية أن يوقع بهم عند السلطان، وبهذا كانوا يضمنون بقائهم في مناصبهم وعدم وقوعهم تحت العقوبة والمصادرة والمحافظة على رضى السلطان عنهم بالاضافة لخلاصهم من أعدائهم.

فمن الأحداث التي وجدها الباحث وكانت مصادرة أموال الأثرياء محورها ، مصادرة نائب السلطنة في مصر الأمير حسام الدين طرنطاي لمجموعة من أكابر ووجهاء دمشق بسبب ثرائهم سنة (686هـ/ 1287م) وكان ذلك لأنهم لم يقدموا له شيئا ولم يخرجوا اليه وأجبرهم خطيا على مساعدة السلطان سيف الدين قلاوون الالفي بأموالهم في حال خروجه للحرب أو للقتال[2] ولم يكد يبدأ العام الذي يليه حتى بعث السلطان وأحضر الدمشقيين وسلمهم للوزير الشجاعي الذي صادر منهم أموالا كبيرة لم يحدد الدواداري قيمتها وكان ذلك سنة (687هـ /1288م)[3]. فلو خرج أكابر دمشق الى طرنطاي أو زاروه وأهدوه الهدايا لوجد حجة أُخرى لمصادرتهم، لأنه وبكل بساطة ما فعله

---

[1] النويري ، نهاية الارب في فنون الادب ، ج31 ، ص107.

[2] ابن ايبك الدواداري، كنز الدرر وجامع الغرر، ج8، ص280.

[3] ابن ايبك الدواداري، كنز الدرر وجامع الغرر، ج8، 281.

طرنطـاي هنـا لـيس إلا مجـرد عـذرٍ واهـنٍ فـي معاقبـة هـؤلاء الدمشـقيين علـى الـرغم مـن أن أموالهم لم تذهب لخزانته وانما لخزينة الدولة.

ومـن مصـادرات الثـروات عنـدما صـادر السـلطان الاشـرف خليـل أمـوال أميـر العربـان مهنـا بـن عيسـى[1] بعـد زيارتـه لـه سـنة (692هـ / 1292م) فـي منطقـة فـي باديـة الشـام تسـمى سَـلَمِيّة[2] فقـد طمـع السـلطان بـأملاك الأميـر بعـدما رأى مـا لـه مـن أمـوال وثـروات فـأمر بـالقبض علـى الأميـر ومصـادرته وهـو فـي ضـيافته[3]، وهـذا مـن الـدلائل علـى أطمـاع السـلاطين بـالثروات وحـبهم لجمـع الأمـوال مهمـا كانـت الطريقـة أو الاسـلوب حتـى أن السـلطان لـم ينتظـر أن يعـود الـى مصـر ويفكـر بحيلـة للقـبض علـى أميـر العـرب ومصـادرته وإنمـا أمـر بـالقبض عليـه وهـو فـي ضـيافته فـي بيتـه ، وهـذه المعلومـة تـدل علـى قـوة وجبـروت الأشـرف خليـل وعـدم إكتراثـه بنتيجـة مـا فعلـه مـع الأميـر وكـان جـل همـه الإسـتيلاء علـى أمواله فقط .

ومـع تعـدد وتنـوع الأحـداث إلا أن هنـاك بعـض الظـروف التـي فرضـت علـى الدولـة مصـادرة الأمـوال كالحـالات الطارئـة التـي مـرت بهـا الدولـة كـالحروب والمعـارك مثلمـا حصـل سـنة (698هـ / 1298م) حيـث يـروي الغـزي قـائلا (وصـلت الاخبـار بـأن جـيش التتـار قـد إنطلـق بإتجـاه بـلاد الشـام بنيـة إحتلالهـا فلـم يفعـل السـلطانُ شـيئا إلا أن أمـر بمصـادرة ثلـث

---

[1] حسام الدين مهنا بن عيسى بن مهنا الطائي امير بادية الشام تولى الامارة بعد وفاة ابيه واستمر اميرا على الشام حتى قبض عليه الاشرف خليل وسجنه وافرج عنه العادل كتبغا سنة (694هـ /1294م) وعاد اميرا حتى عزله الناصر محمد لاتصاله بملك التتار سنة (712هـ/ 1312م) واعاده اميرا سنة (717هـ/1317م) واستمر في امارته حتى توفي سنة (735هـ/ 1335م) . انظر ابن كثير ، البداية والنهاية ، ج14، ص188

[2] هي بليدة في ناحية البرية من أعمال حماة بينها وبين حمص مسيرة يومين وكانت تعد من أعمال حمص ولا يعرفها أهل الشام إلا بسلمية انظر الحموي، معجم البلدان، ج3، ص 240.

[3] ابن ايبك الدواداري، كنز الدرر وجامع الغرر، ج8، ص341.

أموال الأثرياء في مصر والشام لتجهيز الجيش واعداد العدة والتحضير لمقاومة العدو)[1]، على ما يبدو فقد صودر الأثرياء في مصر والشام في ظروف استثنائية لغايات مقاومة العدوان والدفاع عن الدولة وقد تعرض الباحث لمثل هذا النوع من المصادرات في الفصل الاول عندما تحدث عن مشروعية المصادرات.

ومن الأحداث التي بينت للباحث أن الدولة كانت تمارس سياسة الاحتيال للوصول لغايتها ووضع يدها على أملاك الاثرياء من التجار وغيرهم في الدولة ما جرى سنة (686هـ / 1287م) فقد صودر تاجر ثري يدعى سيف الدين السامري[2] حيث قام الشجاعي بعمل أوراق تفيد بأن السامري إحتال على إبنة الملك الأشرف موسى وأشترى منها أملاكا برغم أنها غير رشيدة ، فأجبر الرجل على دفع مبلغ مائتي ألف درهم ، وبعد أن أصبح الرجل فقيراً بعد مصادرته ، عاد الشجاعي وقام بعمل أوراق تفيد رشد إبنة الأشرف موسى وإشترى منها أملاكها بما أراد من المال[3]، ومثل هذه التصرفات التي مورست من الدولة تجاه مواطنيها الاثرياء تدل بشكل واضح على أطماع الدولة بأموالهم ولهذه السياسة نتائج سلبية كالتأثير على التجارة والاقتصاد في الدولة بشكل لا يبشر بخير على الإقتصاد المملوكي الذي كاد أن ينهار في الفترة المتأخرة من عمر الدولة المملوكية الاولى.

---

(1) الغزي، نهر الذهب في تاريخ حلب، ج3، ص141.

(2) أحمد بن محمد بن علي بن جعفر سيف الدين السامري التاجر نكب في دولة الملك المنصور وطلبه الشجاعي إلى مصر وأخذ منه حزر ماء وغيرها وتمام مائتي ألف درهم. انظر الذهبي ، تاريخ الاسلام حوادث ووفيات (690 – 700هـ)، ص292.

(3) ابن كثير، البداية والنهاية، ج13، ص345 ؛ الذهبي ، تاريخ الاسلام حوادث ووفيات (690 – 700هـ)، ص292.

وعندما خرج الشجاعي من مصر الى الشام سنة (687هـ / 1288م) تولى الشيخ ناصر الدين بن عبدالرحمن المقدسي مهام الشجاعي في غيبته وقام بطلب جماعة من الدمشقيين إلى الديار المصرية وطالبهم بأموال كثيرة، وقد وصفه إبن كثير فقال بأنه (كثير الأذية للناس ظلوماً غشوماً، يفتح على الناس أبواباً من الظلم لا حاجة إليها)[1].

تبين للباحث ان خوف السلاطين من ثراء أمرائهم كان من أسباب مصادرة الثروات ، فقد خاف بعض السلاطين من ثراء الأمراء والنواب والقادة الذي قد يُستخدم في خلع السلطان من منصبه وإثارة جنده عليه للإستيلاء على السلطنة، وسر هذا التخوف كان لكثرة الانقلابات في هذا العصر حيث تولى معظم السلاطين الحكم فيه بعد القيام بإنقلاب ، فيخلع السلطان ويتولى أحد قادته السلطة بعد الإنقلاب عليه. فكان من يريد خلع السلطان وتولي منصبه ليس عليه إلا أن يعطي المال للمماليك والأمراء ليكسب تأييدهم له، فيتم ما أراد بسهولة ويمسي سلطاناً يخطب له على منابر الدولة.

وجد الباحث أن اشهر الأمراء الذين تخوف السلاطين من ثرائهم كان نائب السلطنة في دمشق الامير تنكز الاشرفي و تعد ثروة الامير تنكز الذي عزل وصودر سنة(740هـ / 1339م)[2] من أكبر الثروات التي يمكن إمتلاكها بالنسبة لنائب سلطنة فقد إمتدت ولايته في دمشق لثمانية وعشرين عاما أي منذ سنة (712هـ / 1312م) وحتى (740هـ / 1339م)، وهو صاحب أطول مدة حكم كنائب في نيابات الشام في الدولة المملوكية الأولى، وثراء تنكز كان نتيجة إتساع الإقطاعات المخصصة له التي تدر له الأموال الطائلة، زيادة على ما يمنحه السلطان من الأموال. فأصبحت ثروته مطمعاً

---

(1) ابن كثير، البداية والنهاية، ج13، ص347.

(2) الصفدي، اعيان العصر واعوان النصر ، ج1، ص253

للسلطان وتهديدا له في نفس الوقت، فتبين للباحث ان الامير تنكز كان ضحية خوف السلطان الناصر محمد بن قلاوون من أن يستغل ثرائه ضده والإنقلاب عليه وإسقاط حكمه، فكان ثرائه الفاحش سببا في عزله ومصادرته وقتله.

وبعد مصادرة الأمير تنكز ذكر أن المال الذي وصل إلى السلطان الملك الناصر محمد بن قلاوون، (ثلاثمائة وستة وثلاثون ألف دينار ذهبي وألف ألف وخمسمائة الف درهم فضي، ووجد له من من اصناف الجوهر من فصوص الياقوت والبلخش[1] وثلاثة صناديق من اللؤلؤ، والعديد من الملابس الثمينة كالطرز الزركش[2] والحوايص الذهب[3] والكنابيش الزركش[4] والخلع الأطلس[5] مائة وخمسين بقجة[6]، ومن القماش الصوف الملون، وغير ذلك خمسمائة بقجة، ووجد عنده من البَرَك[7] والفرش والاواني ما حمل الى القاهرة على مائة وخمسين جملا ، ووجد له ايضا ودائع عند الناس تقارب مبلغ مائتين وخمسين ألف دينار، وأُستخرج من بقايا ماله بدمشق أربعين ألف دينار وألف ألف ومائة

---

(1) نوع من الياقوت ، وتميزه العامة من غيره بهذا الاسم غير ان التسمية الصحيحة هي (الياقوت البدخشيش) نسبة الى جهات بدخشان في اقصى شرقي افغانستان ، وهو الياقوت الاحمر ويقال له (اللعل) انظر. دهمان، محمد احمد ، معجم الالفاظ التاريخية في العصر المملوكي ، دار الفكر المعاصر، بيروت ، لبنان، ط1، 1410هـ / 1990م ، ص 37.

(2) طرز الثوب من حواشيه بخيوط الذهب ، وزركش الثوب اي زخرفه وقد تكون لجميع الثوب، انظر. دهمان، معجم الالفاظ التاريخية في العصر المملوكي ، ص86.

(3) الحزام الذي يوضع في وسط جسم الدابة او على فخذيها تحت ذيلها لتثبيت سرج للركوب انظر. دهمان، معجم الالفاظ التاريخية في العصر المملوكي، ص65.

(4) البرذعة تجعل تحت سرج الفرس وتوضع فوقها الغاشية وهي غطاء مزركش فوق البرذعة انظر. دهمان، معجم الالفاظ التاريخية في العصر المملوكي، ص131.

(5) نوع من الحرير اصل صناعته في بلاد الخطا شمال الصين انظر. دهمان ، معجم الالفاظ التاريخية في العصر المملوكي، ص18.

(6) قطعة من القماش تلف بها الاغراض ثم تربط اطرافها الاربع انظر. دهمان ، معجم الالفاظ التاريخية في العصر المملوكي، ص36.

(7) المتاع الخاص من ثياب وقماش انظر. دهمان ، معجم الالفاظ التاريخية في العصر المملوكي، ص32

الـف درهـم وهـذا كلـه دون الخيـول والبغـال والجمـال والغـلال والمماليك والعبيـد والجـوار وحلـيّ نسـائه) [1]، وغيـر ذلـك مـن الأمـلاك المختلفـة والمتنوعـة فـي مـدن بـلاد الشـام التـي قيمتهـا الدولـة بعـد مصـادرتها مـن نائـب السـلطنة فـي دمشـق الأميـر تنكـز الاشـرفي وقـد تـم إدراجهـا بالتفصيل في الجدول التالي أدناه[2]:

الرقم	المصادِر	المصادَر منه	مقدار المصادرة	المكان و السنة
1	السلطان محمد بن قلاوون	تنكز الاشرفي نائب الشام	دار الذهب بمجموعها واصطبلاتها : ستمائة الف درهم، دار الزمرد: مائتا الف وسبعون الف درهم ، دار الزردكاش وما معها: مائتا الف وعشرون الف درهم، الدار التي بجوار جامعه بدمشق: مائة الف درهم، الحمام التي بجوار الجامع: مائة الف درهم، خان العرصة: مائة الف وخمسون الف درهم، اسطبل حكر السماق : عشرون الف درهم، الطبقة التي بجوار حمام ابن يمن: اربعة الاف وخمسمائة درهم، قيسارية المرحلين: مائتا الف وخمسون الف درهم، الفرن والحوض بالقنوات من غير ارض: عشرة الاف درهم، حوانيت التعديل: ثمانية الاف درهم، الأهراء من اصطبل بهادر آص: عشرون الف درهم، خان البيض وحوانيته: مائة الف وعشرة الاف درهم،	دمشق (740هـ / 1339م)[3]

---

[1]ابن الوردي، زين الدين عمر ابن المظفر (749هـ / 1348م)، تاريخ ابن الوردي (جزءان)، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1417هـ / 1996م ، ج2، ص318-319 ؛ الصفدي، تحفة ذوي الالباب فيمن حكم بدمشق من الخلفاء والملوك والنواب (جزءان)، تح: احسان بنت سعيد خلوصي و زهير حميدان الصمصام ، منشورات وزارة الثقافة السورية ، د.ط ،1992م ج2، ص237-242 ؛ ابن دقماق، صارم الدين ابراهيم بن محمد (809هـ / 1406م)، الجوهر الثمين في سير الملوك والسلاطين (جزءان)، تح: محمد كمال الدين عزالدين، دار عالم الكتب، 1406هـ / 1985م، بيروت، ط1، ج2 ، ص168-170 ؛ المقريزي ، المواعظ والاعتبار، ج2، ص483-484 ؛ ابن حجر العسقلاني، شهاب الدين احمد بن علي (852هـ / 1448م)، الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة (أربعة اجزاء)، دار احياء التراث العربي، بيروت، 1390هـ / 1970م ، ج2، ص224 – 225 ؛ ابن اياس، بدائع الزهور في وقائع الدهور، ج1، ق1، ص477-479.

[2] للمزيد عن املاك تنكز الاشرفي انظر الصفدي، ، اعيان العصر واعوان النصر، ج2، ص116-138؛ ابن تغري بردي، المنهل الصافي والمستوفي بعد الوافي، ج4، ص156-166؛ ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة (ستة عشر جزءا)، تح: محمد حسين شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1413هـ / 1992م، ج9، ص118-122

[3] الصفدي، اعيان العصر واعوان النصر، ج2، ص116-120؛ ابن تغري بردي، المنهل الصافي والمستوفي بعد الوافي، ج4، ص156-160؛ ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة ، ج9، ص118-120

			حوانيت باب الفرج: خمسة واربعون الف درهم، حمام القابون: عشرة الاف درهم، حمام القصير العمري: ستة الاف درهم، الدهشة والحمام: مائتا الف وخمسون الف درهم، بستان العادل: مائة الف وثلاثون الف درهم، بستان النجيبي: والحمام والفرن: مائة الف درهم وثلاثون الف درهم، بستان الحلبي بحرستا: اربعون الف درهم، الحدائق بحرستا: مائة الف وخمسة وستون الف درهم، بستان القوصي: ستون الف درهم، بستان الدردور بزبدين: خمسون الف درهم، الجنينة المعروفة بالحمام بها: سبعة الاف درهم، بستان الرزاز : خمسة وثمانون الف درهم، الجنينة وبستان غيث بها : ثمانية الاف درهم، المزرعة المعروفة بتهامة بها: ستون الف درهم، مزرعة البوقي والعنبري: مائة الف درهم، الحصة بالدفوف القبلية: بكفر بطنا ثلثاها: ثلاثون الف درهم، بستان السقلاطوني: خمسة وسبعون الف درهم، حقل البيطارية بها: خمسة عشر الف درهم، الفاتكيات والرشيدي والكروم من زملكا: مائة الف وثمانون الف درهم، مزرعة المرفع بالقابون: مائة الف وعشرة آلاف درهم، الحصة من غراس غيضة الاعجام : عشرون الف درهم، نصف الضيعة المعروفة بزوينة: خمسة الاف درهم، غراس قائم في جوار دار الجالق: الفا درهم، النصف من خراج الهامة: ثلاثون الف درهم، الحوانيت التي قبالة الحمام: مائة الف درهم، الاسطبلات التي عند الجامع: ثلاثون الف درهم، بيدر تبدين: ثلاثة واربعون الف درهم، أرض خارج باب الفرج: ستة عشر الف درهم، القصر وما معه: خمسمائة الف وخمسون الف درهم، ربع القصرين ضيعة: مائة وعشرون الف درهم، نصف البيطارية: مائة وثمانون الف درهم، حصة من البويضا: مائة الف وسبعة وثمانون الف درهم، نصف بوابة: مائة وثمانون الف درهم، العلائية بعيون الفاسريا: ثمانون الف درهم، حصة دير ابن عصرون: خمسة وسبعون الف درهم، حصة دوير اللبوة: الف وخمسمائة درهم، الدير الابيض: خمسون الف درهم، العديل: مائة الف وثلاثون الف درهم، حوانيت داخل باب الفرج: اربعون الف درهم، التنورية: اثنان وعشرون الف درهم.	
2	السلطان محمد بن قلاوون	تنكز الاشرفي نائب الشام	الحمام بحمص: خمسة وعشرون الف درهم، الحوانيت: سبعة الاف درهم، الربع : ستون الف درهم، الطاحون الراكبة على العاصي : ثلاثون الف درهم زور قبجق: خمسة وعشرون الف درهم، الخان: مائة الف درهم ،	حمص (740هـ / 1339م)[1]

[1] الصفدي، اعيان العصر واعوان النصر، ج2، ص120–130؛ ابن تغري بردي، المنهل الصافي والمستوفي بعد الوافي، ج4، ص160–162؛ ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة ، ج9، ص120–121

			الحمام الملاصقة للخان: ستون الف درهم، الحوش الملاصق له: الف وخمسمائة درهم، المناخ: ثلاثة الاف درهم، الحوش الملاصق للخندق: ثلاثة الاف درهم، حوانيت العُرَيّضة: ثلاثة الاف درهم، الاراضي المحتكرة: سبعة الاف درهم.	
3	السلطان محمد بن قلاوون	تنكز الاشرفي نائب الشام	بيروت الخان: مائة وخمسة وثلاثون الف درهم، الحوانيت والفرن: مائة وعشرون الف درهم، المصبنة بآلاتها: عشرة الاف درهم، الحمام: عشرون الف درهم، المسلخ: عشرة الاف درهم، الطاحون: خمسة الاف درهم، قرية زلايا: خمسة واربعون الف درهم.	(740هـ / 1339م)[1] بيروت
4	السلطان محمد بن قلاوون	تنكز الاشرفي نائب الشام	مرج الصفاء: سبعمائة الف درهم، التل الاخضر: مائة الف وثمانون الف درهم، المباركة: خمسة وسبعون الف درهم، المسعودية : مائة الف وعشرون الف درهم، الضياع الثلاثة المعروفة بالجوهري: اربعمائة الف وسبعون الف درهم، السعادة: اربعمائة الف درهم، ابروطيا: ستون الف درهم، نصف بيرود والصالحية والحوانيت: اربعمائة الف درهم، المباركة والناصرية: مائة الف درهم، رأس المآبيم الروس: سبعة وخمسون الف وخمسمائة درهم، حصة من خربة روق: اثنان وعشرون الف درهم، رأس الماء والدلى بمزارعها: خمسمائة الف درهم، حمام صرخد: خمسة وسبعون الف درهم، طاحون الغوار: ثلاثون الف درهم، السالمية: سبعة الاف وخمسمائة درهم، طاحون المغار: عشرة الاف درهم، قيسارية اذرعات: اثنتا عشر الف درهم، قيسارية عجلون: مائة الف وعشرون الف درهم.	(740هـ / 1339م)[2] البقاع
5	السلطان محمد بن قلاوون	تنكز الاشرفي نائب الشام	الحمام: خمسة وعشرون الف درهم، الهرى: ستمائة الف درهم، الصالحية والطاحون والاراضي: مائتا الف وخمسة وعشرون الف درهم، راسليا ومزارعها: مائة الف وخمسة وعشرون الف درهم، القصيبية: اربعون الف درهم، القريتان المعروفة احداهما بالمزرعة والاخرى بالبينسية : تسعون الف درهم.	(740هـ / 1339م)[3] قارا

---

(1) الصفدي، اعيان العصر واعوان النصر، ج2، ص135؛ ابن تغري بردي، المنهل الصافي والمستوفي بعد الوافي، ج4، ص 163؛ ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة ، ج9، ص121

(2) الصفدي، اعيان العصر واعوان النصر، ج2، ص135–137؛ ابن تغري بردي، المنهل الصافي والمستوفي بعد الوافي، ج4، ص166؛ ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة ، ج9، ص122

(3) الصفدي، اعيان العصر واعوان النصر، ج2، ص138؛ ابن تغري بردي، المنهل الصافي والمستوفي بعد الوافي، ج4، ص166؛ ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة ، ج9، ص122

ومجموع ما قيم للأمير تنكز من أملاك (11199500) أحد عشر مليوناً ومائة وتسعة وتسعين الفاً وخمسمئة درهم فضي ومجموع ما وجد له عندما صودر مباشرة 376000 ثلاثمائة وستة وسبعون ألف دينار ذهبي و 13799500 ثلاثة عشر مليوناً وسبعمئة وتسعة وتسعين الفاً وخمسمئة درهم فضي، وهذا كله دون إحتساب ما بقي من أملاكه في الدولة المملوكية الأولى وهذه الأموال الطائلة تدل على ثراء فاحش تجعل من صاحبها هدفا سهلاً أمام مطامع السلطان بأمواله واحتياطاً من خطر إنقلابه وسلبه الحكم ، وعلى ما يبدو فقد كان هذا الثراء الفاحش لتنكز قد نبه السلطان وحرضه على مصادرته مما جعل الناصر محمد يتربص بنائبه إلى أن أتم ما أراد وصادره وسجنه وقتله.

وبالمجمل فقد اعتبرت مصادرة الثروات من أسهل الطرق للحصول على المال، ولكن الأوجب لو قام السلاطين بالعمل على تنمية الإقتصاد الزراعي والتجاري لربما استطاعت خزينة الدولة تحمل كثرة النفقات، إلا أنّ مصادرة الثروات كانت الطريقة الأمثل والأسهل، لتلبية رغبات السلاطين وسد حاجات الجند والأمراء اللامتناهية.

ثانياً: وضع بيت المال

لقد واجهت الدولة المملوكية ظروفاً عسكرية وحربية شبه دائمة، خاصة مع توالي هجمات التتار، وتحركات الصليبيين في بلاد الشام، مما اجبرت بعض السلاطين على الجوء للمصادرة لتعويض ما نقص من المال في خزينة الدولة، فكانت النتيجة مصادرة العديد بسبب قلة توفر المال في بيت المال، فغالبا كانت مثل هذه المصادرات تحدث

بشكل طارئ لتجهيز الجيش لقتال العدو، وللإنفاق على الجند وعلى مستلزمات الجيش وأحيانا تلبية لرغبات بعض السلاطين كتأدية فريضة الحج كما سنرى في هذا المقام.

ومن الامثلة على المصادرات التي كانت نتيجةً لنقصِ مال بيت المال عديدة ومنها ما حدث سنة (689هـ / 1290م) عندما قام بعض الصليبيين في عكا وقتلوا مجموعة من تجار المسلمين، وأثارت جريمة الصليبيين غضب السلطان الملك المنصور قلاوون الألفي وعلى الرغم من قلة الأموال في خزينة الدولة أمر السلطان في كتاب أرسله إلى الشام بعمل مجانيق وتجهيز زردخانة[1] لحصار عكا، وعندها قرر على ضياع المرج وغوطة دمشق وضياع بعلبك والبقاع مالاً على كل رجل ما بين الألفي درهم وخمسمائة درهم[2]. وهذا مما يؤكد أسباب المصادرة لتعويض النقص في بيت المال من أجل تجهيز الجيش بالمعدات الحربية لمحاربة الصليبيين.

ومن المصادرات التي كان سبب وقوعها عجز خزينة الدولة أنه سنة (700 هـ/1300م)[3] عندما وردت الأخبار بتحرك الجيش المغولي لغزو بلاد الشام، أمر السلطان الناصر محمد بن قلاوون بمصادرة الأموال من الناس في مصر وبلاد الشام، فاستُخرج من دمشق أُجرة الأملاك والأوقاف لأربعة أشهر، وصودرت أملاك الفلاحين، وصودرت ثلث أموال الأغنياء في مصر وبلاد الشام [4]، ومن نتائج ورود الاخبار بغزو المغول لبلاد الشام سنة (711هـ / 1311م) في عهد الناصر محمد بن قلاوون الذي

---

[1] الزردخانة: المكان المخصص لحفظ السلاح والعتاد الحربي، وقدد تطلق على السلاح نفسه، وهي لفظ فارسي مركب. انظر دهمان، معجم الالفاظ التاريخية في العصر المملوكي، ص86.

[2] المقريزي، السلوك لمعرفة دول الملوك، ج2، ص216-217.

[3] ابن ايبك الدواداري، كنز الدرر وجامع الغرر، ج9، ص44 ؛ المقريزي ، السلوك لمعرفة دول الملوك، ج2، ص335.

[4] ابن ايبك الدواداري، كنز الدرر وجامع الغرر، ج9، ص44 ؛ المقريزي ، السلوك لمعرفة دول الملوك، ج2، ص335.

فرض على أملاك دمشق وأوقافها ألف وخمسمائة فارس وهي التي كانت تسمى مقرر الخيالة[1]، اي فرض عليهم نفقة تجهيز ألف وخمسمائة فارس[2] ، وقد ساهمت هذه الاموال المصادرة من الناس بتحضير الاستعدادات لمواجهة الهجوم المغولي وساعدت بشكل كبير في تجهيز الجيش وتحضير الجند بما يلزم لصد هذا الخطر.

لم تكن المصادرات فقط للأمور الحربية، بل تعدتها الى سد حاجات ونفقات السلاطين المماليك في رحلاتهم، فعندما أراد السلطان الملك الكامل شعبان بن الناصر محمد الحج سنة (746هـ / 1345م) ، ولم يكن في خزينة الدولة ما يكفي من المال فأمر السلطان بمصادرة جميع أرباب المعاملات[3]، وأصحاب الرزق والرواتب بالبلاد الشامية، وألا يصرف لأحد منهم شيئا وأن يستخرج منهم ومن الأوقاف وأرباب الجوامك[4] ألف ألف درهم، وذلك فقط لتغطية تكاليف حجه من شراء الجمال ونحوها، مما يحتاج إليه السلطان في سفره، فمنعت الرواتب من الفقراء وغيرهم، ولم يصرف لأحد منهم درهم واحد[5] وعلق المقريزي على أثر ذلك على الناس حيث قال: (فكثر ابتهالهم وتضرعهم

---

(1) (يذكر النويري ان العادة كانت ان يكون مقرر الخيالة مائتي فارس الا انه قُرر هذه السنة ألف وخمسمائة فارس انظر النويري، نهاية الارب في فنون الادب، ج32، ص136) .

(2) النويري، نهاية الارب في فنون الادب، ج32، ص136 ؛ المقريزي، السلوك لمعرفة دول الملوك ، ج2، ص470 .

(3) المعاملات هي الاشغال التجارية الخاصة بالسلطان أو هي النقود السلطانية الجارية الاستعمال في عهده انظر ابن تغري بردي ، النجوم الزاهرة، ج10، ص101، الهامش الثاني. وكان يطلق اسم المعاملات على ما يتعامل به من فضة وذهب وموازين ومكاييل للمزيد انظر القلقشندي، صبح الاعشى في صناعة الانشا، ج1، ص483.

(4) الجوامك: جمع جامكية وهي مرتب خدم الدولة من العساكر والموظفين انظر دهمان، معجم الالفاظ التاريخية في العصر المملوكي، ص56.

(5) المقريزي ، السلوك لمعرفة دول الملوك، ج4، ص20 ؛ ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة ، ج10، ص101-102.

الى الله تعالى في الدعاء على من قطع رواتبهم[1])، وهذا يشير الى كم المبالغة والاسراف الذي كان يعيشه السلاطين المماليك، في رحلاتهم وقصورهم، فلم يتورع السلطان عن مصادرة الناس اموالهم وحرمان الفقراء قوتهم ليؤدي حجه، ما يؤكد أن حجه ليس تديناً بل تقليدا درج عليه السلاطين، ورحلة مترفة جمع مالها من أقوات الفقراء واموالهم.

ويلاحظ الباحث من هذا المبحث ان نقص المال في خزينة الدولة كان سبباً رئيسياً للمصادرة، سواء كانت لتجهيز الجيش للقتال وتلبية لرغبات وحاجات السلاطين. ولم تراع الدولة مصدر المال، أكان من مال التجار او موظفي الدولة أو حتى من مال أهل الذمة أو الفقراء، وكان لذلك أثره السلبي على الحياة الاجتماعية والاقتصادية في الدولة، فالأولى أن تكون خزينة الدولة دائماً عامرةً بالأموال وخصوصاً لتفادي هجمات خصومها، ولأي أزمة تمر بها، ولكن يبدو أن خزينة دولة سلاطين المماليك قد مرت بظروف سيئة لدرجة أنها عجزت أن توفر ما يكفي من المال ليقوم السلطان الملك الكامل شعبان بتأدية فريضة الحج وهذا يدل على عدم وجود سياسةٍ اقتصاديةٍ واضحةٍ للدولة في تلك الفترة.

ثالثاً: عقوبة على العصيان والتمرد

ومن أبواب المصادرات أيضا، مصادرة قواد حركات التمرد التي واجهتها الدولة المملوكية وقد تعددت حركات العصيان والتمرد، فكان منها ما كان طمعا في تولي السلطة ورغبة في قتل السلاطين أو عزلهم[2].

---

[1] المقريزي ، السلوك لمعرفة دول الملوك، ج4، ص20 ؛ الحجي ، حياة ناصر ، احوال العامة في حكم المماليك (678-784هـ/ 1279-1382م) دراسة في الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية،شركة كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع، الكويت، الكويت، ط1، ص138-139.

[2] الشربيني، مصادرة الاملاك في الدولة الاسلامية، ج1، ص76

ومن حالات التمرد ضد الأمراء من بعض النواب خوفا على أنفسهم لإتساع نفوذهم وقوتهم على السلطان الحاكم في الدولة، ومن ذلك هروب بعض نواب السلطنة من نياباتهم، ومن الحالات أيضا حركات تمرد شعبية إضطرت الدولة لتسيير الجيش لتأديبها.

ومن أولى حالات المصادرة ما أمر به السلطان الملك الظاهر بيبرس سنة (661هـ /1262م) بعزل وعقوبة الملك المغيث عمر [1] صاحب الكرك ومصادرة أمواله، وذلك بعد أن ثبت أنه تراسل مع العدو [2]. يدعوهم للسيطرة على بلاد الشام [3].

ومن المصادرات التي وقعت على نواب السلطنة ممن هربوا من نياباتهم أو وصلت الاخبار بنيتهم التسلل والخروج منها واعتبر السلطان ذلك تمردا وعصيانا مثل ما جرى سنة (712هـ/ 1312م)عندما علم السلطان الناصر محمد بن قلاوون بهروب الأمير شمس قراسنقر المنصوري نائب السلطنة في حلب إلى بلاد التتار لإعتقاده أن السلطان يريد أن يبطش به ويقتله ويصادره، وفعلا عندما علم السلطان الناصر محمد بهروبه أمر بمصادرة ممتلكاته ومما وجد في داره صناديق وجد في أحدها إثنان وثلاثون

---

[1] عمر بن محمد الملك المغيث كان ملكا عى الكرك ، ويعد المغيث من بقايا الايوبيين الذين تولوا مناصب مهمة زمن سلاطين المماليك وقد صودر وقتل سنة (662هـ / 1263م) وعمره نحو ثلاثين سنة. للمزيد انظر . الصفدي، الوافي بالوفيات (ست وعشرون جزءاً)، تحقيق : وداد القاضي ، دار فرانز شتايز ، فيسبادن، المانيا، 1403هـ/ 1982م ، ط2، ج22، ص441-442.

[2] النويري، نهاية الارب في فنون الادب، ج30، ص49 (ولم يحدد النويري من العدو المقصود التتار ام الصليبيين ولكنني اعتقد انه يقصد التتار وذلك لان فترة حكم بيبرس كانت لم تمض عليها فترة طويلة منذ معركة عين جالوت).

[3] النويري، نهاية الارب في فنون الادب، ج30، ص48-49 ؛ الذهبي، تاريخ الاسلام، حوادث ووفيات(661 – 670هـ)، ص7.

ألف دينار ذهبي ومئة وخمسون الف درهم فضي بالإضافة لما وجد في باقي الصناديق مثل السروج المذهبة(1).

وايضا في سنة (720هـ/ 1320م) علم السلطان الناصر محمد بن قلاوون بنية نائب السلطنة في غزة الأمير علاء الدين الجاولي بالهرب والتوجه الى اليمن، فأمر بالقاء القبض عليه وعزله ومصادرة أمواله وسجنه(2).

ومن حركات العصيان التي باءت بالفشل عندما قام نائب حلب الأمير بَيْبُغَا أُرُس بإعلان نَفسِه سُلطاناً وتلقب بالملك العادل في سنة (753هـ / 1352م)، وكان قد إتفق مع سائر الأمراء في الشام على الثورة معه وتأييده، إلا نائب دمشق الأمير أرغون الكاملي الذي رَفَضَ المشاركة في هذا العصيان وشكلت حركة بَيْبُغا أُرس تهديدا لأمن الدولة ، لكن ثورته تفككت فور وصول الأخبار بتحرك السلطان بجيشه من مصر حيث لم يبقى معه أحد وتسحب عنه معظم جنده فهرب عائدا الى حلب فلم يستطع الدخول الى قلعتها فهرب من هناك وصادر أمراء حلب أمواله وأملاكه(3)، ومن هنا كان هذا حال بعض حركات العصيان والتمرد التي فشلت فور سماع المشاركين بها بتحرك الجيش المصري لعلمهم بقوة جيش السلطان وشدة العقوبة التي سيانلونها في حال الإمساك بهم.

---

(1) النويري، نهاية الارب في فنون الادب، ج32، ص153 ؛ المقريزي، المواعظ والاعتبار ، ج2، ص479 (ذكر المقريزي أنه وجد في دار قراسنقر اثنان وثلاثون الف الف دينار. انظر المقريزي، المواعظ والاعتبار ، ج2، ص479).

(2) ابن كثير، البداية والنهاية، ج14، ص106 ؛ المقريزي، السلوك ،ج3، ص29؛ ابن العماد الحنبلي، شهاب الدين ابي الفلاح عبد الحي (ت1089هـ / 1678م)، شذرات الذهب في اخبار من ذهب (تسعة أجزاء)، تح: مصطفى عبدالقادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1419هـ / 1998م ، ج6 ، ص321 (ذكر النويري والحنبلي ان اسمه علم الدين سنجر الجاولي ،انظر النويري ، نهاية الارب في فنون الادب، ج32، ص255؛ الحنبلي، شذرات الذهب، ج6، ص321).

(3) ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج10، ص210–215.

ومنها أيضا مصادرة مساندي الأمير شمس الدين سنقر الأشقر نائب الشام بعد تمرده على السلطان سيف الدين قلاوون الألفي سنة (679هـ / 1280م)، حيث جمع الجند حوله، إلا أنّهم تفرقوا عنه بعدما ورد خبر وصول العساكر المصرية، فتحصن الاشقر في حصن صهيون[1]، وقُبض على مؤيديه ومنهم الصاحب مجد الدين بن كسيرات وزير سنقر الاشقر في الشام وناظر دواوين دمشق الامير جمال الدين بن صصري وصودرت أموالهم[2].

ومن حركات العصيان والتمرد التي شهدتها الدولة المملوكية ، والتي كان هدفها قتل السلاطين والتخلص منهم ، محاولة الأمير سيف الدين كوندك الظاهري قتل السلطان سيف الدين قلاوون الألفي. وكان قد أعد العدة وجمع حوله عدداً من الأمراء بعد أن تراسل مع الصليبيين واتفق معهم على قتل السلطان، وكادت خطته ان تنجح لولا علم السلطان بما كان يدبر له فأمسكه وحقق معه فلم يُنكر، وسأله العفو لكن السلطان أمر بالقبض عليه وعلى مؤيديه ومصادرتهم جميعا[3].

ومن السلاطين الذين حاول أُمراؤهم خلعهم بقتلهم للسيطرة على السلطة، السلطان الملك الاشرف خليل بن قلاوون الالفي، الذي علم بأن الأمير شمس الدين سنقر الأشقر والأمير ركن الدين طقصو يخططان لقتلهِ والإستحواذِ على السلطنة، فأمر بالقبضِ عليهم وعلى الأمير حسام الدين لاجين المنصوري، وعند التحقيق معهم اعترف سنقر الاشقر وركن الدين طقصو وأقرا ببراءة لاجين من مؤامرتهما على السلطان، فأمر السلطان

---

(1) صهيون حصن من أعمال سواحل بحر الشام من أعمال حمص لكنه ليس بمشرف على البحر وهي قلعة حصينة مكينة في طرف جبل خنادقها أودية واسعة ، الحموي ، معجم البلدان، ج3، ص436.

(2) ابن ايبك الدواداري، كنز الدرر وجامع الغرر، ج8، ص237–238 ؛ المنصوري، بيبرس (725هـ / 1324م)، التحفة الملوكية في الدولة التركية ، تح: عبدالحميد صالح حمدان، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، مصر، ط1، 1408هـ / 1987م، ص92–93 ؛ المقريزي ، السلوك لمعرفة دول الملوك، ج2، ص131–132.

(3) المقريزي، السلوك لمعرفة دول الملوك، ج2، ص140–141.

بخنقهمـا وعفـا عـن لاجـين بعـد أن لـف الـوتر علـى رقبتـه وكـان ذلـك سـنة (691 هـ/ 1291م)[1].

لكـن السـلطان الاشـرف خليـل لـم يعـش طـويلا بعـدها ، فعنـدما دخلـت سـنة (693هـ/ 1293م) قـام الاميـر بـدر الـدين بيـدرا[2] بالتـآمر مـع الأميـر حسـام الـدين لاجـين والأميـر شـمس الـدين قراسـنقر ومجموعـة مـن الأمـراء علـى قتـل السـلطان الأشـرف خليـل والإسـتحواذ علـى السُّـلطة وبعـد نجـاح مخططهـم وقـتلهم السـلطان، فوجئـوا بـالأمير زيـن الـدين كَتْبُغـا الـذي إسـتغل مقتـل السـلطان وقـاتلهم وإنتصـر علـيهم وبعـدها تمـت مصـادرة أملاكهـم وغيـرهم مـن الأمـراء الـذين اشـتركوا فـي مؤامرة قتـل السـلطان الأشـرف خليـل[3]، ومـن الواضـح رؤيـة طمـع الامراء بالحكم وصراعهم على تولي السلطة.

وفـي سـنة (715هـ/ 1315م) حـدثت إحـدى حركـات العصـيان التـي فشـلت فـي دولـة المماليـك، فقـد علـم السـلطان الناصـر محمـد بـن قـلاوون بـأن الأميـرين جمـال الـدين بكتمـر الحاجـب وعـلاء الـدين ايدغـدي شـقير وغيرهمـا مـن الامـراء والجنـد قـد تـآمروا علـى قتلـه،

---

(1) ابن الجزري، شمس الدين ابو عبدالله محمد بن ابراهيم بن ابي بكر(833هـ / 1429م) ، تاريخ حواث الزمان وانبائه ووفيات الاكابر والاعيان من ابنائه المعروف بتاريخ ابن الجزري (ثلاث اجزاء)، تحقيق: عمر عبدالسلام تدمري، المكتبة العصرية، بيروت ، لبنان، ط1،1419هـ / 1998م، ج1، ص117-121 ؛ ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة ، ج8، ص11.

(2) بيدرا بن عبدالله التركي المنصوري وهو احد مماليك الملك المنصور سيف الدين قلاوون تنقلت به الاحوال الى ان صار امير مائة فارس ومقدم الف واستوزره الملك المنصور ولم يزل على وزارته الى ان توفي الملك المنصور وايام قلائل في ايام الملك الاشرف خليل ثم جعله نائب السلطنة واخلع عليه ثم اتفق هو والامراء على قتل الاشرف وقتلوه ثم اجمع الامراء على سلطنة بيدرا وقتله الامير زين الدين كتبغا سنة (693هـ / 1293م) للمزيد. انظر، ابن الفرات، تاريخ ابن الفرات، ج8، ص188.

(3)النويري، نهاية الارب في فنون الادب، ج31، ص168-169؛ طقوش، محمد سهيل ، تاريخ المماليك في مصر وبلاد الشام 648-923م/1250-1517م، دار النفائس، بيروت، 1418هـ/ 1997م، ط1، ص213 ؛ Lane-Pool,Stanly; A History of Egypt in the middle ages London frank cas& co. itd,1968,p 63

وعندما تأكد السلطان مما سمع أمر بالقبض عليهما ومصادرة أموالهما[1]. ومن هنا تعتبر مثل هذه الحركات التي حصلت ولم تكلل بالنجاح دليل على قوة السلاطين داخليا، حيث توجد لهم عيون تراقب الجميع، لعلم السلاطين بأطماع الأمراء بالسلطة وأنهم إذا وجدوا طريقا الى تولي السلطنة سلكوها مهما كانت التكلفة.

ومن المصادرات التي تمت بحق العامة ما جرى من تأديب الدولة للطائفة الدرزية سنة (699هـ/1299م) بسبب قيامها بالإعتداء على جنود الجيش المصري أثناء عودتهم إلى مصر بعد الهزيمة أمام الجيش المغولي، والقيام بأعمال سلب ونهب للجنود واشتد ضرر الدرزية على الدولة مما استدعى استخدام الحل العسكري معهم ، فتوجه نائب دمشق الأمير جمال الدين أقش من دمشق ومعه نواب صفد[2] وحمص وطرابلس وحماة فحاصرهم ستة أيام وقاتلهم إلى أن استسلموا وطلبوا الأمان، فاستدعى نائب الشام أعيانهم وأجبرهم على إعادة جميع ما أُخذ من العسكر وقت الهزيمة بالإضافة إلى مصادرة مبلغ مئة ألف درهم منهم [3]. ويمكن القول ان هذه المصادرات كانت بهدف فرض سلطة الدولة المملوكية وتأديب الخارجين عليها ، وردعا لكل حركة تمرد على الدولة مستقبلاً.

وقد تكررت مصادرات العامة بعدما قامت مجموعة من النصارى في دمشق سنة (740هـ / 1393م) بإشعال حريقين كبيرين داخل دمشق ، حيث أضر الحريق الأول بالمسجد الأموي واحترقت مئذنته الشرقية وأضر الحريق الثاني بالمحال التجارية في

---

[1] ابن كثير، البداية والنهاية، ج14، ص80 ؛ المقريزي، السلوك لمعرفة دول الملوك ، ج2، ص502 .

[2] صفد بالتحريك والصفد العطاء وكذلك الوثاق وصفد مدينة في جبال عاملة المطلة على حمص بالشام وهي من جبال لبنان، انظر الحموي، معجم البلدان، ج3، ص412.

[3] الدواداري، كنز الدرر وجامع الغرر، ج9، ص40؛ المقريزي، السلوك لمعرفة دول الملوك، ج2، ص331.

السوق وخسر أصحاب المحال التجارية خسائر عظيمة، وبعد التحقيق تبين أن من قام بهذا الحريق المفتعل راهبين قدما من القسطنطينية إلى بعض النصارى من أهل دمشق يعلمان بصناعة النفط، فأمسك اكثر من عشر رجال من النصارى وقام نائب دمشق الامير تنكز الاشرفي بمصادرتهم وقتلهم[1]، وكانت هذه الحادثة بداية توتر العلاقة بين السلطان الناصر محمد والامير تنكز النائب الذي أغضب السلطان بقتله للنصارى بهذه الطريقة وخوفاً على سلامة تجار المسلمين الموجودين في القسطنطينية[2].

ومن حركات العصيان ما استطاع النجاح وعزل السلطان ومن ذلك نجاح الأمير حسام الدين لاجين عندما ثار على السلطان الملك العادل كتبغا سنة (696هـ/1296م)، فهرب السلطان كتبغا إلى الشام وأمر وهو في دمشق بمصادرة لاجين وأخذِ أموالهِ عقوبة له[3]، إلا أن ثورة الامير حسام الدين لاجين تكللت بالنجاح واطاحت بعرش العادل كتبغا وتولى لاجين عرش دولة المماليك .

ومما سبق يتضح أن الدولة إتخذت من المصادرات عقوبة للمتمردين والخارجين عليها سواء كانوا من أُمرائها أو من العامة ما جعل منها أشبه بسياسة عامة لدى الدولة.

رابعاً: إهمال العمال والولاة لأعمالهم

اتخذت الدولة المملوكية من المصادرات وسيلة لعقوبة موظفيها المقصرين بأعمالهم او الذين استغلوها لمصلحتهم الشخصية، واتهموا بالفساد ، كما طالت أيضا كل

---

(1) ابن كثير، البداية والنهاية، ج14، 203 ؛ المقريزي، السلوك لمعرفة دول الملوك، ج3، ص282-283.

(2) ابن الوردي ، تاريخ ابن الوردي، ج2، ص 318 ؛ المقريزي، السلوك لمعرفة دول الملوك، ج3، ص 283.

(3) النويري، نهاية الارب في فنون الادب، ج31، ص199- 200 ؛ الصفدي، تحفة ذوي الالباب، ج2، ص193؛ ابن الجزري، تاريخ ابن الجزري، ج1، ص331 ؛ ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة ، ج8، ص54.

من عرف عنه سوء سيرته في عمله، وأيضاً من لم يشتهر بسوء سيرته وعرف بإخلاصه بعمله.

ومن اولى المصادرات ما تمت بحق نائب حلب الملك السعيد بن بدر الدين صاحب الموصل لسوء تصرفه وإدارته ، للمواجهة مع التتار سنة (658هـ/1259م) ولم تُحمد سيرة الملك السعيد الذي وصفه العيني بأنه (كان دأبه التحيل على أخذ مال الرعية[1]) ومن خلال ما ذكره العيني يتبين إهماله في مهامه واخلاله بشروط الإلتزام بوظيفته كنائب للسلطنة، وقد ثار عليه الأُمراء بحجة أنه عندما تحرك التتار وتوجهوا الى بلاد الشام، أرسل الملك السعيد عدداً قليلا من الجند لملاقاتهم، فأشار عليه كبار الأمراء بأن إرسال هذا العدد القليل من الجند ليس من مصلحة المسلمين حيث سيكون سبباً لإثارة مطامع التتار بغزو بلاد الشام مرة أُخرى ولكنه لم يستمع لمشورتهم فقُتل معظم من توجه من الجند لقتال التتار فثار عليه الأُمراء وعزلوه وصادروا منه خمسين الف دينار[2]، فعاود التتار بعدها مهاجمة حلب ودخلوها وألحقوا بأهلها الأذى من نهبٍ وأسرٍ وقُتِلَ الكثير منهم[3]. ومن هنا يبدو أن قرار نائب حلب أُعتبر في نظر الأمراء اهمالاً وتقصيراً في أداء عمله ووظيفته فعاقبوه بالعزل والسجن والمصادرة.

كذلك عاقب السلطان الظاهر بيبرس نائبه على دمشق الامير علاء الدين طيبرس الوزيري سنة (660هـ /1261م) بعدما ارعب أهل دمشق من غزو التتار، حتى هرب بعضهم إلى خارج دمشق ومن بقي منهم قامَ بشراء الكثير من المواد الغذائية

---

[1] العيني، عقد الجمان في تاريخ اهل الزمان ، ج1، ص267-268.

[2] العيني، عقد الجمان في تاريخ اهل الزمان، ج1، ص267-268 ؛ الغزيّ، نهر الذهب في تاريخ حلب، ج3، ص 135- 136 .

[3] العيني، عقد الجمان في تاريخ اهل الزمان ، ج1، ص227-228 ؛ ابن تغري بردي ، النجوم الزاهرة ، ج7، ص94-96 ؛ الغزي ، نهر الذهب في تاريخ حلب ، ج3، ص135-136.

لتخزينها كالحبوب والقمح وغيرها مما يحتاجه الانسان في حالات الحرب والحصار [1]، ما رفع اسعار السلع والبضائع بأنواعها المختلفة، فأمرَ السلطان الملك الظاهر بيبرس بالقبض على نائب دمشق وعزله وصادر أملاكه وأرسله إلى القاهرة[2]. وهنا يظهر أن المصادرة كانت عقوبة أُضيفت للعزل ولسوء تصرف الامير ورعونته، وكان من المفترض أن يطمئن الناس لا أن يخيفهم بحجة غزو التتار مما جعل الناس تغادر دمشق هرباً ورعباً.

كذلك صودر ناصر الدين بن المقدسي وكيل السلطان بالشام سنة (689هـ / 1290م) ، بعدما ظهر لديه مفاسد ماليه كثيرة وتطاول على أموال الدولة، عقب التدقيق على حساباته وأعماله، فقبض عليه وصودرت أموال له، ثم نقل إلى القاهرة فشنق نفسه في السجن[3]، وهنا اقترنت عقوبة المصادرة بالعزل ثم القتل ، ما يشير الى عدم تهاون الدولة مع التلاعب بالاموال.

---

[1] الدواداري ، ابي بكر بن عبدالله بن ايبك (699هـ / 1299م)، كنز الدرر وجامع الغرر(تسعة اجزاء)، تح: اولرخ هارمان وآخرون، قسم الدراسات الاسلامية بالمعهد الالماني للآثار،القاهرة، مصر، د.ط، 1391هـ / 1971م ،ج8 ، ص87 ؛ النويري ، نهاية الارب في فنون الادب، ج30، ص36؛ الصفدي، تحفة ذوي الالباب ج2، ص166–167؛ الصفدي، الوافي بالوفيات، ج16، ص508–509 ؛ ابن طولون، محمد الصالحي الدمشقي (ت 953هـ /1546م)، إعلام الورى بمن ولي نائبا من الاتراك بدمشق الشام الكبرى، تح: محمد أحمد دهمان، مطبوعات مديرية احياء التراث القديم، دمشق، (1384هـ/1964م)، ص5.

[2] الدواداري، ابي بكر بن عبدالله بن ايبك (699هـ / 1299م)، كنز الدرر وجامع الغرر (تسعة اجزاء)، تحقيق : اولرخ هارمان، قسم الدراسات الاسلامية بالمعهد الالماني للاثار بالقاهرة ، القاهرة ، مصر ، د.ط، 1391هـ / 1971م ، ج8، ص87؛ النويري ، نهاية الارب في فنون الادب ،ج30 ، ص 36–37 ؛ الصفدي، تحفة ذوي الالباب ، ج2، ص 166–167 ؛ الصفدي، الوافي بالوفيات، ج16، ص 508 – 509؛ ابن طولون، إعلام الورى ، ص5.

[3] النويري ، نهاية الارب في فنون الادب ، ج31 ، ص109 ؛ المقريزي ، السلوك لمعرفة دول الملوك ، ج2، ص 216 ؛ النعيمي ، ابو المفاخر عبدالقادر بن محمد (927هـ / 1520م) ، الدارس في تاريخ المدارس (جزءان)، تح: جعفر الحني ، مكتبة الثقافة الدينية ، القاهرة ، مصر ، د.ط ، 1409هـ/ 1988م ، ج1 ، ص269.

كذلك صادر السلطان الناصر محمد بن قلاوون سنة (710هـ/ 1310م) نائب حلب الأمير سيف الدين اسندمر الكرجي بعد أن كثرت شكاوى الرعية منه وما سمع السلطان عنه من أُمور كرهها ومظالم كبيرة منه على الرعية، فأمر بعزله لظلمه وفساده والقبض عليه ومصادرةِ أموالهِ[1].

وقد كانت المصادرة عقوبة كل موظف قصر في عمله واهتم بالفساد من ذلك مصادرة ناظر الدواوين بالشام الصاحب عزالدين غبريال الذي قبض عليه وصودر سنة (732هـ/ 1331م) وصودرت منه أموال كثيرة، واستمر بالسجن إلى أن أفرج عنه سنة (733هـ/ 1332م) وطُلبَ إلى مصر وتمت مصادره أهله بعد خروجه إلى مصر وأخذت منهم أموال كثيرة لبيت المال[2] وطُلب منه في مصر ألف ألف درهم[3] وكان ذلك نتيجة لإهماله و إختلاسه مال الدولة وظهرت عليه مفاسد مالية وقد كُتِب به محضر يتضمن أن الشمس غبريال إحتاط على بيت المال وتصرف فيه تصرف الملاك وأنه اشترى

---

(1) بيبرس المنصوري ، التحفة الملوكية في الدولة التركية ، ص223 ؛ النويري ، نهاية الارب في فنون الادب، ج32 ، ص 126 – 127 ؛ الغزي، نهر الذهب في تاريخ حلب ، ج3، ص142.

(2) اليوسفي، موسى بن محمد بن يحيى (759هـ / 1357م) ، نزهة الناظر في سيرة الملك الناصر، تحقيق : الدكتور احمد حطيط ، دار عالم الكتب ، بيروت، لبنان، 1407هـ/ 1986م ، ط1 ، ص129؛ ابن كثير، البداية والنهاية، ج14، ص172– 176 ؛ ابن الجزري ، تاريخ ابن الجزري ، ج2، ص 530 – 531 (ذكر البعض اسمه شمس الدين عبدالله غبريال انظر . ابن الجزري ، تاريخ ابن الجزري ، ج2، ص 530 – 531).

(3) اليوسفي، نزهة الناظر في سيرة الملك الناصر، ص130 ؛ ابن الجزري، تاريخ ابن الجزري، ج3،ص593 ؛ المقريزي، السلوك لمعرفة دول الملوك، ج3، ص167.

أملاكاً كثيرة وأوقفها وشهد عليه جماعة من القضاة في المحضر [1] وهناك من روى أنه صودر منه مبلغٌ كبيرٌ قُدّر بألفي ألف دِرهم[2].

واحيانا كان العزل والمصادرة امرا جماعيا بعد أن أتهم الولاة سنة (751هـ/ 1350م) بكثرة ، فقد عُزل الولاة وقبض على مقدمي الدولة وأُلزموا بأموال ، وكان ذلك لكثرة شكاوي الجند للسلطان من طمعهم وقبح سيرتهم وفسادهم وأخذهم الرشاوي[3] ولم يذكر ابن شاهين أسماء المُصادرين ولكن يتضح أن الفساد الاداري وإنتشار الرشاوى دلالةٌ على أنها كانت متسعة وشملت عددا كبيراً من موظفي الدولة.

وتكرر الامر ايضا بامر السلطان سنة (761هـ / 1359م) بمصادرةِ جميع موظفي الدواوين في بلاد الشام وذلك بسبب ما أكلوا من الأموال المخصصة للناس من السلطان وغير ذلك، ثم سامح السلطان الفقراء منهم وبقيت الغرامة على كبار الموظفين منهم[4]، و يصادر موظفوا الدواوين عامتهم من كبيرهم حتى صغيرهم وذلك لانه يوجد من يخبر السلطان بفسادهم وتعديهم على الأموال السلطانية فيأتي الامر فجأة من الديار المصرية بمصادرتهم .

ومن خلال العرض السابق يلاحظ أن المصادرة كانت عقوبة ملازمة لعزل الولاة المتهمين بالتقصير بواجباتهم واعمالهم من ذلك ما كان مع نائب حلب الذي فشل في التصدي للمغول ، وما كان مع نائب دمشق الذي اثار الرعب بين الناس واربك حياتهم

---

[1] الذهبي، العبر في خبر من غبر ، تح: محمد السعيد بن بسيوني زغلول، دار الكتب العلمية، بيروت، (د.ط)، ج4، ص99 ؛ ابن الجزري، تاريخ ابن الجزري، ج3، ص 678؛ النعيمي، الدارس في تاريخ المدارس ، ج2، ص8-9.

[2] الذهبي، العبر في خبر من غبر، ج4، ص99 ؛ النعيمي ، الدارس في تاريخ المدارس ، ج2، ص9.

[3] ابن شاهين ، نيل الامل في ذيل الدول، ج1 ، ق1 ، ص 199-200.

[4] ابن كثير ، البداية والنهاية ، ج14 ، ص 288 - 289.

وأدى لأزمة إقتصادية حادة في المدينة رفعت الأسعار ، كذلك كانت المصادرة نوعا من استرداد أموال الدولة من الموظفين الذين اتهموا بالفساد والإثراء على حساب الدولة ، وكما يلاحظ ان المصادرة لم تبق حالة فردية بل أصبحت تجري مصادرات عامة لجميع الموظفين في منطقة معينة كما حدث في سنة (761هـ/1359م) بأمر السلطان مصادرة جميع موظفي الدواوين في الشام.

خامساً: الإنتقام الشخصي

كان للمشاكل الشخصية والاحقاد الدفينة بين رجالات الدولة دوراً أساسياً في الإنتقام ممن يعتبرونهم أعداءاً لهم، وقد مارس الإنتقام الكثير ممن تولى منصبا رفيعا في الدولة وتنوعت حالات الإنتقام الشخصي التي تنتهي بمصادرة إما المُنْتَقِم او المُنْتَقَمِ منه، فمن المصادرات التي كان الإنتقام سبباً في حدوثها ما جرى سنة (666هـ / 1267م)، فقد كانت العلاقة بين نائب الشام جمال الدين أقوش النجيبي[1] والوزير عزالدين بن وداعة الحلبي[2] سيئة وذلك لأن الوزير كان شيعيا ولم يرضَ نائب السلطنة عن ذلك، فقام الوزير بالكتابة الى السلطان الظاهر بيبرس وطلب أن يرسل شاداً للدواوين شديد المهابة وكان يقصد بذلك التقليل من هيبة نائب السلطنة، وبعد سلسلة من محاولات إيقاع كل طرف منهما بالآخر عند السلطان، كانت النتيجة وصول أمر السلطان الظاهر بيبرس

---

[1] آقوش. الأمير جمال الدين النجيبي، الصالحي، النجمي، نائب السلطنة بدمشق. تسلسل في الوظائف الى أن ولاه الظاهر بيبرس نيابة السلطنة في دمشق لتسع سنين. وانتقل الى القاهرة بعد عزله وتوفي فيها انظر الذهبي ، تاريخ الاسلام ، حوادث ووفيات (671- 680هـ)، ص 263.

[2] عبد العزيز بن منصور بن محمد وداعة ، عز الدين الحلبي تسلسل في الوظائف الى ان تسلطن الملك الظاهر، ولاه وزارة الشام، صودر بعد خلافات عديدة بينه وبين نائب الشام وتعرض للتعذيب على يده، توفي بعد ان تجاوز الثمانين من عمره انظر الذهبي، تاريخ الاسلام، حوادث ووفيات (661- 670هـ)، ص225 .

بمصــادرة أمــوال الــوزير ابــن وداعــة فقــبض عليــه النائــب وعذبــه وصــادره، وضــربه[1]، وكــان ابن وداعة كمن بحث عن حتفه وانتقم منه نائب السلطنة وفعل به ما أراد.

ومـن المصــادرات التــي سببها الانتقـام عنـدما تـولى الـوزارة الصـاحب برهـان الـدين بـن علــي السـنجاري سـنة (677هــ / 1278م)، وكــان بينــه وبــين رجـل مــن دمشــق يــدعى ابــن حنــاء خلافــات قديمــة فــأمر الــوزير بمصــادرة تــاج الــدين ابــن حنــاء ، وصــادر منــه مائــة الــف دينار كما ذكرنا سابقا حيث نقل الى مصر وصودر معه أقرباؤه [2].

ومنهــا ايضــا ســنة (689هــ / 1290م) طلــب الــوزير شــمس الــدين ابــن الســلعوس، شــاد الــدواوين فــي دمشــق ســنقر الاعســر والــذي كــان يأخــذ عليــه مآخــذ، فقــام بضــربه مــراراً وصــادر ممتلكاتــه وأموالــه، كمــا قــام وزيــر الشــام تقــي الــدين توبــة بمصــادرة ممتلكــات ســنقر الأعسر أيضا في الشام أثناء وجوده في مصر [3].

واحيانــاً مــا تمــت مصــادرة الأمــراء بعــد وشــاية مــن خصــومهم بهــم، ومحاولــة الإيقــاع بهـم فــي حضـرة السـلطان، مـن ذلـك مـا جـرى مـع الاميـر علـم الـدين سـنجر الأُرجـواش نائـب قلعــة دمشــق بحضــرة الســلطان الملــك الأشــرف خليــل بــن قــلاوون ، والــذي عــرف (أي الأميــر) بحـدة طبعـه ورفضــه للمـزاح ، حيـث جـرى الاسـتهزاء بـه مـن حاشـية السـلطان والغمـز واللمـز عليــه حتــى اســتثير الاميــر وهــم بضــرب أحــد جلســاء الســلطان وأراد قتلــه، لــذا غضــب عليــه

(1) الذهبي، تاريخ الاسلام، حوادث ووفيات (661-670هـ)،ص225؛ ابن العماد الحنبلي، شذرات الذهب في اخبار من ذهب، ج5، ص463.

(2) ابن ايبك الدواداري، كنز الدرر وجامع الغرر، ج8، ص225 ؛المقريزي، المواعظ والاعتبار ، ج3،ص457 .

(3) ابن الجزري، تاريخ ابن الجزري، ج1، ص42 ؛ المقريزي ، السلوك لمعرفة دول الملوك، ج2، ص219، المواعظ والاعتبار ، ج3، ص551-553 ؛ العيني، عقد الجمان في تاريخ اهل الزمان، ج3، ص36 (ذكر ابن الجزري ان المصادرة وقعت في الخامس من المحرم سنة 690هـ / 1291م).

السلطان لما كان منه في مجلسه وأمر بمصادرته [1] وكان أن صودر من أملاكه، ما يقارب سبعين ألف درهم وثلاثة الآف دينار، وبيع ما بقي من ممتلكاته فتكمل جميعه على مائتين وستين ألف درهم)[2] وقد كانت المصادرة بسبب دسيسة من حاشية السلطان، أدت لغضب السلطان عليه لعدم إحترامه وانتقاما منه.

وعندما تولى الملك الناصر محمد بن قلاوون السلطنة للمرة الثالثة سنة (709هـ / 1309م) قَبض على المظفر ركن الدين بيبرس الجاشنكير الذي أعلن نفسه سلطانا أثناء إقامة الناصر في الكرك، وبسبب تحكمه بالناصر أثناء ولايته الثانية وهو صغير[3]، فلم يكن للناصر من السلطنة إلا إسمها مما جعله يخلع نفسه ويغادر إلى الكرك ، وعندما عاد للسلطنة قبض على الجاشنكير وعنفه، وهو يذكره بتحكمه به ، وأمر بقتلهِ فخنق بوتر حتى مات بين يدي السلطان، ثم صادر جميع أملاكه، فبلغت مائتي الف درهم وعشرون ألف دينار وثلاثمائة مملوك مع خيلهم[4].

ومن أشهر حالات الإنتقام الشخصي في الدولة المملوكية الأولى عندما استطاع الأمير ألجيْبُغا المظفري نائب طرابلس خداع أُمراء دمشق وانتقم من غريمه أرغون شاه نائب السلطنة في دمشق في سنة (750هـ/ 1349م) حيث قام بإعتقال الأمير ارغون شاه وقتله ومصادرة ممتلكاته وذلك لقيام ألجيْبُغا بتزوير كتاب على لسان السلطان يأمر فيه بالقبض على أرغون شاه ومصادرة ممتلكاته وأمواله. وفعل ألجيْبُغا ما فعل بسبب ترفع أرغون شاه وتكبره عليه وإهانته له عندما كان من أمراء دمشق ، فبقي حاقداً عليه

---

(1) النويري، نهاية الارب في فنون الادب، ج31، ص133-134 ؛ ابن الجزري، تاريخ ابن الجزري، ج1، ص52 ؛ المقريزي، السلوك لمعرفة دول الملوك، ج2، ص226.

(2) العيني، عقد الجمان في تاريخ أهل الزمان، ج3، ص67-68.

(3) ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج8، ص219-221.

(4) ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج8، ص219-221.

إلـى أن خـرج مـن دمشـق وتـولى نيابـة طـرابلس، ففعـل بـه مـا فعـل وانـتقم منـه علـى مـا كـان منه تجاهه[1].

وممــا ســبق يلاحــظ أنهــا تمــت (اي المصــادرات) بهــدف الانتقــام، ونتيجــة خلافــات سياســية وشخصــية، مــا يشــير الــى تحكــم الأمزجــة والرغبــات فــي سياســة الدولــة ، وبالتــالي أُبعـدت الدولـة عـن هـدفها ومضـمونها السياسـي لضـبط أُمـور النـاس والدولـة، وأصـبحت بـذلك الدولـــة ســـاحة للمنازعـــات والخلافـــات وتصـــفية الحســـابات، وســـيلة للاثـــراء علـــى حســـاب الخصوم.

---

[1] المقريزي، السلوك لمعرفة دول الملوك، ج4، ص103-105؛ ابن تغري بردي، البداية والنهاية، ج10،ص170-171؛ السخاوي، شمس الدين محمد بن عبدالرحمن (902هـ / 1469م)، وجيز الكلام في الذيل على دول الاسلام، (أربعة أجزاء)، تح: د. بشار عواد معروف وآخرون، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر، بيروت، ط1، 1416هـ/ 1995م، ج1، ص45-46 ؛ ابن شاهين، نيل الامل في ذيل الدول ،ج1 ، ق1 ، ص 186 - 187 .

الفصل الثالث

أنواع المصادرات وأوجه تطبيقها في الدولة المملكوية الاولى

من خلال الدراسة السابقة لأسباب المصادرات في دولة المماليك الأولى فقد بدا أن المصادرة قد وقعت بحق فئات مختلفة في الدولة ، كالسلاطين وعمال وموظفي الدولة على إختلاف وظائفهم وأهل الذمة وغيرهم، وتأسيسا على ذلك سيتعرض الباحث لدراسة أنواع المصادرات من خلال تقسيم هذا الفصل إلى المباحث الآتية:

المبحث الاول

المعارضون للدولة

لجأت الدولة المملوكية إلى مصادرة قواد حركات التمرد والثورة عليها، فقد لجأت الدولة للمصادرة كنوع من العقوبة للخارجين عليها بمصادرة أموالهم وحرمانهم من مقدراتهم المالية وإمكانيات توظيفها في الثورة ضدها ، وقد تعددت أشكال هذه المصادرات.

مصادرة الأمراء المتمردين على السلطان ومن ذلك مصادرة مؤيدي نائب الشام الأمير سنقر الاشقر سنة (679هـ / 1280م)[1]، وعاد الأمير سنقر الاشقر للتمرد على السلطان الاشرف خليل وحاول قتله ، فأمر السلطان بالقبض عليه وقتله ومصادرة أمواله سنة (692هـ /1292م) [2].

---

[1] ابن ايبك الدواداري، كنز الدرر وجامع الغرر، ج8، ص237-238 ؛ المنصوري، بيبرس، التحفة الملوكية في الدولة التركية، ص92-93 ؛ النويري، نهاية الأرب في فنون الادب، ج31، ص42 ؛ المقريزي، السلوك لمعرفة دول الملوك، ج2، ص131-132.

[2] المنصوري، بيبرس، التحفة الملوكية في الدولة التركية ، ص118 ؛ ابن الجزري، تاريخ ابن الجزري، ج1، ص117-121 ؛ ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة ، ج8، ص11 .

ومن ذلك أيضا مصادرة أموال الأمير سيف الدين كوندك الظاهري بسبب محاولة قتل السلطان سيف الدين قلاوون الألفي سنة (680هـ / 1281م)، وذلك لتآمره مع الصليبيين، فقبض عليه وصودر وقتل الكثير من أتباعه[1].

ومن مصادرات المعارضين أيضا مصادرة أملاك الأمير بدر الدين بيدرا و حسام الدين لاجين و شمس الدين قراسنقر وغيرهم ممن اشتركوا في مؤآمرة قتل الأشرف خليل سنة (693هـ /1293م) وكان من تولى قتالهم الأمير كَتْبُغا[2]، الذي إستغل مقتل السلطان لصالحه وتسلطن بعده وتلقب بالعادل، كما قام السلطان كَتْبُغا بمصادرة أملاك حسام الدين لاجين الذي ثار عليه سنة (696هـ / 1296م) إلا أن الثورة التي قادها لاجين أدت في نهاية الأمر إلى عزل السلطان كَتْبُغا من منصبه ومصادرة ممتلكاته، و نُصّبَ لاجين سلطاناً على الدولة المملوكية وتلقب بالملك المنصور حسام الدين لاجين المنصوري[3].

ومن المُصادرات التي تمت بحق المعارضين، مصادرة أملاك الأميرين جمال الدين بكتمر الحاجب وعلاء الدين ايدغدي شقير الذين إتفقا على قتل السلطان الناصر محمد بن قلاوون سنة (715هـ / 1315م) حيث قُبض عليهما وصُودرا وقُتلا قبل القيام بمُخططهما[4] ، وما ذلك إلا دليل واضح على يقظة السلطان وتحرزه من حركات المعارضين المهددة لعرشه.

---

[1] المقريزي، السلوك لمعرفة دول الملوك، ج2، ص140-141 .

[2] النويري، نهاية الارب في فنون الادب، ج31، ص168-169 ؛ ابن الجزري، تاريخ ابن الجزري، ج1، ص195-196 ؛ طقوش، تاريخ المماليك في مصر وبلاد الشام، ص213.

[3] الذهبي، العبر في خبر من غبر، ج3، ص386 ؛ ابن كثير، البداية والنهاية ، ج13، ص387-388 .

[4] ابن كثير، البداية والنهاية، ج14، ص80 ؛ المقريزي، السلوك لمعرفة دول الملوك ، ج2، ص502.

وأيضا من الأمراء المعارضين للدولة الذين تمت مصادرة أملاكهم، نائب السلطنة في حلب الأمير طَشتمر حمص أخضر الذي عارض تولية السلطان الأشرف كُجُك ابن الناصر محمد بن قلاوون لصغر سنه وطالب بتولية أخيه الناصر أحمد بن محمد بن قلاوون ، فتوجه نائب دمشق الأمير علاء الدين ألطُنْبُغا لعقوبة الأمير طشتمر حيث خرج على رأس جيش إلى حلب فهرب الأمير طشتمر منها، فقام ألطُنْبُغا عند وصوله بمصادرة أملاكه [1].

وقام نائب حلب الأمير بَيْبُغَا أُرُس بإعلان نفسه سلطاناً سنة (753هـ / 1352م)، وكان قد إتفق مع معظم الأمراء في الشام على تأييده، لكنهم تخلوا عنه عند وصول الأخبار بتحرك السلطان على رأس جيشه من مصر ، فهرب وقُبض على من كان معه، وصودرت أمواله وأملاكه [2].

ويتوضح هنا ان هذا النوع من المصادرات في الدولة المملوكية كان لأسباب سياسية حيث تمثلت هذه الأسباب بمعارضة بعض الامراء لسياسة السلاطين أو المعارضة على توليهم السلطة أو محاولة عزلهم و الإنقلاب عليهم وتولي السلطة. فكانت مصادرة أملاكهم عقوبة لهم إضافةً إلى عقوبات أخرى كالسجن والقتل وغيرها.

---

[1] الصفدي، تحفة ذوي الالباب، ج2، 247-248.

[2] ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج10، ص210-215.

المبحث الثاني

مصادرات السلاطين

ومن أنواع المصادرات التي ظهرت في الدولة المملوكية الأولى مصادرة أملاك السلاطين التي رافقت عزلهم عن السلطة، حيث لعب المال دوراً مهما في تثبيت السلاطين في مناصبهم أو خلعهم من سدة الحكم.

ومن السلاطين الذين صودرت أملاكهم في دولة المماليك نتيجة النزاع على السلطة، السلطان العادل كَتْبُغا حيث سقط حكمه على يد نائبه الأمير حسام الدين لاجين، الذي إستطاع أن يسيطر على خزانة الدولة وأنفق الأموال على الجند والأمراء وضمن بذلك وقوفهم إلى جانبه، حتى أنه لم يدافع أحد عن السلطان كَتْبُغا الذي عُزل دون مقاومةٍ مما أُضطره إلى الإستسلام حيث قال للأمراء الذين جاؤوا للقبض عليه عندما تبين له إنحلال أمره: (هو خشداشي[1] وأنا وهو شيء واحد وأنا سامع له مطيع وأنا أجلس في أي مكان من القلعة أراد ، حتى تُكاتبوه وتنظروا ما يقول) [2]، وجاء أمر السلطان لاجين بالقبض عليه ومصادرة أملاكه[3].

وتجدر الإشارة هنا إلى الدور الكبير الذي كانت تلعبه الأموال في تثبيت حكم السلاطين، فكثيرا ما كانت قلة الأموال وفقر خزينة الدولة تؤدي الى خلع السلاطين من مناصبهم، كخلع السلطان الأشرف شعبان بن حسين بن الناصر محمد بن قلاوون سنة

---

[1] لفظ فارسي معناه الزميل في الخدمة و الخشداشية: هم الأمراء الذين نشأوا مماليك عند سيد واحد ، فنبتت رابطة الزمالة، وكان لهذه الرابطة أثرها في حوادث المماليك، ويرجع هذا الأثر إلى قلة الروابط بين المماليك، فكانوا يجلبون من مختلف أسواق النخاسة ، وليس بينهم رابطة سوى ما يحدث لأحدهم من أمور وشؤون مثل أن ينشأ عدد منهم عند سيد واحد. انظر، دهمان ، معجم الالفاظ التاريخية في العصر المملوكي، ص68.

[2] الذهبي، العبر في خبر من غبر، ج3، ص386؛ ابن كثير، البداية والنهاية، ج13، ص387-388 .

[3] الذهبي، العبر في خبر من غبر، ج3، ص386؛ ابن كثير، البداية والنهاية، ج13، ص387-388 .

(778هـ/1376م)، الذي ثار عليه جنده وهو في الطريق إلى الحجاز بعد أن رفض أن يعطي الواحد فيهم عشرة دنانير لينفقوا على أنفسهم، فهرب عائداً إلى مصر فوجد أنه قد عُزل وتُوّجَ إبنه علي سلطاناً على المماليك فاختبأ في القاهرة إلى أن قبضَ عليه الأمير أينبك البدري وكان يعذبه ويعاقبه أشد العقوبة، ويسأله عن الأموال والتحف التي أخذها من الخزائن ، وبالنتيجة قام برد بعض ما كان أعطاه لأولاده وبناته ونسائه وفي السادس عشر من ذي القعدة من العام الذي يليه دخل عليه من خنقه بوتر حتى مات [1].

ويتوضح من هذا المبحث أن أساس مصادرات السلاطين بعد عزلهم كان لاسباب سياسية وذلك لافقارهم وضمان افلاسهم وقتلهم للتأمين على السلطة بيد من يتولاها بعد السلطان المقتول.

المبحث الثالث

مصادرات عمال وموظفي الدولة

تنوعت مصادرات عمال وموظفي الدولة على إختلاف مناصبهم ووظائفهم وقد تناول الباحث هذا النوع من المصادرات بكل تفاصيله ودرجات موظفيه :

أولاً: مصادرات نواب السلطنة

لقد كان نواب السلاطين الأكثر تعرضاً للمصادرة ، لأن معظم من وصل إلى منصب نائب السلطان في أي نيابة من النيابات الشامية، إنتهى به المطاف بعزله من منصبه ومصادرة ممتلكاته وأمواله، وقليل من نواب السلطنة من لم يتعرض للمصادرة.

ومن نواب السلطنة الذين تعرضوا للمصادرة الملك السعيد بن بدر الدين لؤلؤ صاحب الموصل الذي تولى نيابة السلطنة في حلب سنة (658هـ / 1259م)، ولم تُحمد

[1] ابن اياس، بدائع الزهور في وقائع الدهور، ج1، ق2، ص180-181.

سيرة الملك السعيد الذي وصفه العيني بأنه (كان دأبه التحيل على أخذ مال الرعية[1]) وهذا يعني إهماله في مهامه وإخلاله بشروط الإلتزام بوظيفته كنائب للسلطنة، وقد ثار عليه الأمراء وسجن وصودرت منه خمسون الف دينار[2] ومن بعد الملك السعيد تولى نيابة السلطنة في حلب الأمير منجك اليوسفي واستمر في منصبه حتى سنة (660هـ/ 1261م) حيث هرب منها واختفى ، فلما علم السلطان الظاهر بيبرس بذلك، أمر بمصادرة أملاكه ومصادرة أملاك حاشيته وعائلته[3]، وهروب النائب من مقر نيابته يدل أنه على الأغلب قد علم بنية السلطان بعزله ومصادرته .

وفي ذي القعدة من نفس السنة غضب السلطان الظاهر بيبرس من نائبه على دمشق الامير علاء الدين طيبرس الوزيري الذي أخاف الدمشقيين من التتار، وكان أثر ذلك على المجتمع الشامي كبيرا . فهرب بعضهم إلى خارج دمشق و منهم من قام بشراء الكثير من المواد الغذائية لتخزينها كالحبوب والقمح وغيرها مما يحتاجه الإنسان في حالات الحرب والحصار، وكان من نتائج ذلك إرتفاعٌ لأسعارِ السلع والبضائع بأنواعها المختلفة، فأمر السلطان الظاهر بيبرس بالقبض عليه و عزله ومصادرة أملاكه سنة (660هـ / 1261م) وأرسله إلى القاهرة[4].

---

[1] العيني، عقد الجمان في تاريخ اهل الزمان ، ج1، ص267-268.

[2] العيني، عقد الجمان، ج1، ص267-268؛ الغزيّ، نهر الذهب في تاريخ حلب، ج3، ص 135- 136.

[3] ابن اياس، بدائع الزهور في وقائع الدهور، ج1، ق1، ص568.

[4] الدواداري، ابي بكر بن عبدالله بن ايبك (699هـ / 1299م)، كنز الدرر وجامع الغرر(تسع اجزاء)، تح: اولرخ هارمان وآخرون، قسم الدراسات الاسلامية بالمعهد الالماني للآثار، القاهرة، مصر، د.ط ،1391هـ/1971م ،ج8 ، ص87 ؛ النويري ، نهاية الارب في فنون الادب، ج30، ص36؛ ابن طولون، إعلام الورى، ص5.

وعندما تولى العادل سلامش السلطنة سنة (678هـ/1279م) ، أمر بالقبض على نائب دمشق الأمير ايدمر الظاهري ومصادرة أمواله [1]،لأمور كانت في نفس السلطان منه.

وقبض على الأمير عزالدين أيبك الخزندار نائب طرابلس ونقل إلى مصر واعتقل وصودرت جميع ممتلكاته في طرابلس سنة (694هـ/ 1294م) [2] ، ولم يعرف لم وقعت عليه المصادرة مثله مثل العديد ممن صودروا في دولة المماليك، حيث يسجن ويصادر الرجل وهو لا يعرف لم او تلفق له تهم، ويعاقب ويعذب لكي يدفع امواله، ويُضرب ليتبين إن كان قد اعترف بجميع ما يملك أم أنه أخفى شيئا منها.

ومن النواب المصادرين نائب حلب الامير شمس الدين قراسنقر الذي هرب الى بلاد التتار خوفا من السلطان الناصر محمد بن قلاوون الذي قام بمصادرة أملاكه وكان ذلك سنة (712هـ / 1312م)[3]. وفي سنة (715هـ / 1315م) تم القبض على الامير سيف الدين تمير نائب طرابلس وصودرت امواله[4]. وفي سنة (718هـ/ 1318م) أمر السلطان الناصر محمد بن قلاوون بالقبض على نائب حمص الأمير طغاي ونقل إلى الإسكندرية وصودرت أمواله وفرقت مماليكه على الأمراء[5]، ومن الأمراء المُصادرين

---

(1) ابن كثير ، البداية والنهاية ، ج13 ، ص322.

(2) ابن الجزري، تاريخ ابن الجزري، ج1، ص253.

(3) النويري، نهاية الارب في فنون الادب، ج32، ص153 ؛ المقريزي، المواعظ والاعتبار ، ج2، ص479 (ذكر المقريزي انه وجد في داره اثنان وثلاثون الف الف دينار واعتقد انه مبلغ هائل و الاصح اثنان وثلاثون الف دينار).

(4) ابن كثير، البداية والنهاية، ج14، ص80.

(5) المقريزي، السلوك لمعرفة دول الملوك، ج3، ص5.

الأمير علاء الدين سنجر الجاولي[1] الذي علم الناصر محمد بن قلاوون بنيته الهروب الى اليمن سنة (720هـ /1320م) فأمر بالقبض عليه ومصادرته[2].

وفي سنة (747هـ / 1346م) اعتقل نائب طرابلس الامير قُمَاري ونائب صفد الامير الحاج آل ملك وصودرت أملاكهما واملاك عائلتيهما[3].

واخيرا امر السلطان شعبان بن حسين بن الناصر محمد بن قلاوون سنة (770هـ / 1368م) بإحضار نائب الشام الأمير بيدمر الخوارزمي فسجنه وصادر منه ثلاثمائة ألف دينار ثم أمر السلطان بنفيه الى طرسوس[4]. وكان ذلك لامور كانت في نفس السلطان من نائبه.

وبالنتيجة نرى من خلال استعراض وقائع المصادرات التي تمت بحق نواب السلطنة أنها وقعت بكثرة، كون نواب السلطنه كانوا الأقرب إلى السلطان وبالتالي الأقرب إلى عرش السلطنة والأخطر على سلطته. وأيضا لأهمية ومكانة موقع نائب السلطنة ، فقد سعى الكثيرون للوصول إليه بالكيد لمتوليه وللحلول مكانه ، لذلك كانوا من جهة أخرى محط إهتمام صانعي الفتن من معارضي السلطان وأعدائه بل إن نواب السلطان كانوا ضحية الفتن والدسائس عليهم من منافسيهم.

---

(1) ذكرت بعض المصادر ان اسمه علم الدين سنجر الجاولي انظر النويري، نهاية الارب في فنون الادب، ج32، ص255؛ ابن العماد الحنبلي، شذرات الذهب في اخبار من ذهب، ج6، ص321.

(2) النويري، نهاية الارب في فنون الادب، ج32، ص255؛ ابن كثير، البداية والنهاية، ج14، ص106؛ المقريزي، السلوك لمعرفة دول الملوك، ج3، ص29؛ ابن العماد الحنبلي، شذرات الذهب في اخبار من ذهب، ج6، ص321 .

(3) المقريزي، السلوك لمعرفة دول الملوك، ج4، ص23–24 ؛ ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة ، ج10،ص102؛ ابن شاهين الظاهري، نيل الامل في ذيل الدول، ج1، ق1، ص126.

(4) ابن تغري بردي، النجوم الزاهر في ملوك مصر والقاهرة، ج11، ص43 ؛ ابن شاهين الظاهري، نيل الامل في ذيل الدول، ج1، ق1، ص427 ؛ ابن اياس، بدائع الزهور في وقائع الدهور ، ج1، ق2، ص87.

ثانياً: مصادرات الوزراء

كان الوزراء من أكثر موظفي الدولة المملوكية – بعد نواب السلطنة– تعرضاً للمصادرة وذلك لأهمية منصبهم وسعة إختصاصهم ، وقربهم من السلاطين وكان الكثير منهم عرضة للعزل والمصادرة ، فقد لازمت المصادرة العزل لدى المماليك ، وكثيراً ما كان السلاطين ينقلبون على وزرائهم فيعزلونهم ويصادرون أموالهم ، دون سبب واضح في كثير من الأحيان ، لهذا سعى الوزراء إلى جمع أكبر قدر ممكن من الأموال بشتى الطرق ، بهدف تأمين أنفسهم بعد عزلهم ومصادرتهم.

وكان في الدولة المملوكية يتم تعيين وزيرين، وزير في القاهرة ووزير في دمشق، وكون موضوع الدراسة يتناول المصادرات في بلاد الشام، سيعرض هذا العنوان مصادرة أملاك الوزراء في دمشق.

ومن أوائل الوزراء الذين صودروا في بلاد الشام، الوزير عزالدين عبدالعزيز بن منصور الحلبي الشهير بابن وداعة، الذي صادر الظاهر بيبرس سنة (666هـ / 1267م) أمواله بعد أن اشتكى منه نائب السلطنة في دمشق[1].

و صودر الوزير مجد الدين اسماعيل بن كسيرات سنة (679هـ / 1280م) لتأييده تمرد وعصيان الأمير شمس الدين سنقر الاشقر ضد المنصور سيف الدين قلاوون الألفي [2].

---

[1] الذهبي، تاريخ الاسلام، حوادث ووفيات (661–670هـ)، ص225 ؛ ابن العماد الحنبلي، شذرات الذهب في اخبار من ذهب، ج5، ص463.

[2] للمزيد انظر: الدواداري، كنز الدرر وجامع الغرر، ج8، ص237 ؛ النويري، نهاية الارب في فنون الادب، ج31، ص42 ؛ المقريزي، السلوك لمعرفة دول الملوك ، ج2، ص132.

وتولى الوزارة في دمشق بعد إبن كسيرات الوزير تقي الدين توبة، وهو من أشهر وزراء هذه الفترة فقد تولى الوزارة وعزل وصودر عدة مرات، ففي نفس السنة التي تولى بها منصبه (679هـ /1280م) تعرض للمصادرة وسجن[1]، ومن ثم أُعيد إلى منصبه وزيراً للشام واستمر به حتى سنة (684هـ / 1285م)، حيث طُلب إلى الديار المصرية، وفور وصوله قُبض عليه وصودر[2]، ثم أُعيد مرة ثالثة لمنصبه وزيراً للشام سنة (688هـ / 1289م) حيث صودر من جديد وأخذت منه بضائع من الخشب والسكر بيعت بخمسمائة ألف درهم [3] وذكر النويري ذلك بقوله: (فوجد له أخشاباً كثيرة وسكّراً فطرح ذلك على أهل دمشق بأضعاف قيمته، فحصل من ذلك تقدير خمسمائة ألف درهم[4]).

وفي سنة (694هـ / 1294م) قام وزير الديار المصرية بيبرس الشجاعي بالقبض على الوزير شمس الدين بن السلعوس وقام بتعذيبه ومصادرته وقتله، ولم يكتفِ بذلك وإنما أمر بإحضار أهل ابن السلعوس وأقاربه من دمشق إلى القاهرة وقام بمصادرتهم. ويبدوا أن مصادرة إبن السلعوس وأهله وأقاربه جائت نتيجة لتحريض ودسائس عديدة ضده، وربما خلاف بينه وبين الوزير في مصر الشجاعي، ويشير المنصوري الى عزل ومصادرة ابن السلعوس وقتله أثناء التعذيب بقوله : (وأُمسك شمس الدين محمد ابن السلعوس الوزير وصودر واستصفى ما ظهر من أمواله وعوقب أشد

---

[1] المقريزي، السلوك لمعرفة دول الملوك، ج2، ص135 ؛العيني، عقد الجمان في تاريخ اهل الزمان، ج2، ص269 ؛ ابن تغري بردي ، المنهل الصافي، ج4،ص179 ؛ (ذكر العيني ان التقي توبة صودر في سنة 680هـ / 1281م انظر العيني، عقد الجمان في تاريخ اهل الزمان ، ج2، ص269).

[2] ابن كثير، البداية والنهاية، ج13، ص340؛ العيني، عقد الجمان في تاريخ اهل الزمان،ج2،ص342 ؛ ابن تغري بردي، المنهل الصافي، ج4،ص179.

[3] النويري، نهاية الارب في فنون الادب، ج31،ص107 ؛ المقريزي، السلوك لمعرفة دول الملوك، ج2، ص212 ؛ العيني، عقد الجمان في تاريخ اهل الزمان، ج3،ص66؛ ابن تغري بردي، المنهل الصافي، ج4،ص179.

[4] النويري، نهاية الارب في فنون الادب، ج31، ص107.

العقـاب حتـى مـات تحـت الضـرب والاضـطراب جـزاء بمـا أسـلفه مـن السـعايات والنمـائم، ونفث السمائم[1]).

وقـد عُـرف عـن الشـجاعي ظلمـهِ وكثـرة تعذيبـه ومصـادرته للنـاس، حتـى كثـر أذاه للكثيـر مـن النـاس فـي الشـام، ولـم يسـلم الشـجاعي مـن المصـادرة والعـزل والقتـل أيضـا فقـد فـرح أهـل الشـام بكتـاب السـلطان الناصـر محمـد بـن قـلاوون سـنة (694هـ / 1294م) والـذي يـأمر فيـه بمصـادرة ممتلكـات الـوزير الشـجاعي فـي الشـام[2]. ويشـير إبـن الجـزري لفرحـة النـاس لمقتـل ومصـادرة الشـجاعي لـدى أهـل دمشـق بقولـه: (فكـان أن فـرح نائـب السـلطنة الأمير عزالدين وجميع الأمراء وحصل لأكثر الناس الفرح والسرور بهذا الخبر) [3].

وأخيـرا مـن الـوزراء الـذين صـودروا زمـن دولـة المماليـك الاولـى الـوزير عزالـدين بـن القلانسـي الـذي تـولى الـوزارة مـرتين وصـودر بعـد عزلـه فـي المـرتين، فـالمرة الأولـى كانـت سـنة (710هـ/ 1310م) حيـث قـبض عليـه فـي دمشـق وصـودرت أموالـه وسـجن مـدةً ثـم أُفـرج عنـه، وذكـر النـويري أن مـا صـودر مـن القلانسـي أربعـون ألـف درهـم[4] وأعيـد بعـد مـدة إلـى الـوزارة واسـتمر فـي منصـبه حتـى سـنة (716هـ/ 1316م) حيـث عـزل وصـودر مـرة أُخـرى فيقول إبن كثير أنه قبض عليه وصودر منه مبلغ خمسين ألف درهم[5].

---

[1] المنصوري ، التحفة الملوكية في الدولة التركية، ص139.

[2] ابن الوردي ، تاريخ ابن الوردي، ج2، ص 232 ؛ ابن الجزري، تاريخ ابن الجزري، ج1، ص200 ؛ المقريزي، السلوك لمعرفة دول الملوك، ج2، ص255 ،(ذكر المقريزي وابن الجزري أن الشجاعي قتل وصودر سنة 693هـ / 1393م انظر.المقريزي ، السلوك لمعرفة دول الملوك، ج2، ص255 ؛ ابن الجزري، تاريخ ابن الجزري، ج1، 200).

[3] ابن الجزري ، تاريخ ابن الجزري ، ج1، ص200.

[4] النويري، نهاية الارب في فنون الادب، ج32، ص135 ؛ ابن كثير، البداية والنهاية ، ج14، ص67 .

[5] ابن كثير، البداية والنهاية، ج14 ، ص83.

ويتضح أن عزل الوزراء عن مناصبهم – كما ذكر سابقا– ارتبط بمصادرتهم ، فكان الوزير عندما يعزل تتم مصادرته على الأغلب ، ولا تتضح في كثير من الأحيان أسباب العزل والمصادرة ، والتي يبدوا أن أغلبها تتم نتيجة لدسائس رجالات الدولة ضد بعضهم البعض وتنافسهم، وأبرز صورة تؤكد ذلك عزل وقتل ومصادرة وزير الشام ابن السلعوس على يد وزير الديار المصرية بيبرس الشجاعي ، وأيضاً عزل ومصادرة الوزير تقي الدين توبة بعد إعادة توليته الوزارة أكثر من مرة ، وكذلك عزل ومصادرة الوزير عزالدين بن القلانسي في ولايتيه للوزارة ، فلا تظهر أسباب حقيقية واضحة تدفع لأن يعزل الوزير ويصادر ثم ليعاد إلى منصبه مرة أخرى، غير حقيقة أن الدسائس والمكائد كانت سمة السياسة في الدولة المملوكية، وخاصة من قبل وزراء السلطنة في القاهرة ضد أقرانهم في الشام ، كونهم أقرب للسلطنة وأكثر تأثيرا عليهم، وكل هذا أثر بلا شك على قدرة عمل الوزراء في متابعة أعمالهم ومراعاة شؤون الناس ، وأيضا يجب الملاحظة أن أحد مظاهر العقوبة إضافة للعزل عن الوزارة كانت المصادرة ، فقد اعتبرت المصادرة الوسيلة الأهم لمعاقبة الوزراء بعد عزلهم وتعذيب بعضهم أو قتلهم ، حتى أنها أحيانا طالت أقارب الوزير كنوع من أنواع العقوبة.

ثالثاً: مصادرات القضاة وموقفهم منها.

تعرض القضاة كغيرهم من عمال وموظفي الدولة للمصادرة لكن عدد القضاة الذين طبقت عليهم المصادرة قليل مقارنة بباقي عمال وموظفي الدولة وعلى الرغم من إختلاف الأسباب وتعدد الأنواع التي صودر بها القضاة في الدولة المملوكية الأولى، لم تكن مصادرة القضاة منتشرة بشكل كبير لأن هذا المنصب كان يتقلده كبار الفقهاء الذين

يتحلون بإحترام خاص من السلاطين وباقي فئات المجتمع ، ولهذا لم يصادر منهم إلا القليل.

ومن هؤلاء القضاة الذين عوقبوا بالمصادرة وحكم عليهم بالقتل قاضي القضاة شمس الدين ابن خلكان، سنة (679هـ/ 1280م) وذلك لمشاركته وتأييده تمرد سنقر الاشقر، لفتواه بجواز الخروج على السلطان سيف الدين قلاوون الالفي وقتله ، وخاصة أن فتواه لعبت دوراً مهماً في حشد كثير من المؤيدين لسنقر الأشقر ، وبعد أن أمر السلطان بشنقه، أرسل السلطان بأمان لأهل دمشق وللقاضي ابن خلكان [1].

ومن مصادرات القضاة أيضا ما تم في السابع من رجب سنة (682هـ /1283م) من قيام الملك المنصور سيف الدين قلاوون بمصادرة أملاك القاضي عزالدين بن الصائغ وعزله وسجنه في قلعة دمشق، بعد إتهامه بعدم رد ودائع الناس عنده وإنكاره لها [2].

كما صودرت أملاك القاضي فخر الدين المصري في ربيع الآخر سنة (738هـ/ 1337م)، بعد مصادرة علم الدين بن القطب كاتب السر بدمشق، حيث كانت تجمعه بعلم الدين شراكة في تجارة السكر ، والذي اتهم وصودر (أي علم الدين) بسبب ديون كثيرة عليه [3]، وهذا يشير إلى أن الدولة المملوكية لم تكتف بمصادرة المتهمين أو من عليهم شكاية بل لحقت بمصادرتها كل من له علاقة به، حتى وإن لم يكن له ذنب قط.

وإضافة إلى ما ورد سابقاً من مصادرات للقضاة ، فقد وردت في المصادر التاريخية مصادرات أُخرى للقضاة دون أن تبين المصادر أسبابها والظروف التي أحاطت

---

[1] ابن ايبك الدواداري، كنز الدرر وجامع الغرر، ج8، ص237-238 ؛ المنصوري، بيبرس، التحفة الملوكية في الدولة التركية ، ص92-93 ؛ المقريزي ، السلوك لمعرفة دول الملوك ، ج2، ص131-132.

[2] ابن كثير، البداية والنهاية، ج13، ص336.

[3] ابن الجزري، تاريخ ابن الجزري، ج3، ص 1018-1019.

بواقعة المصادرة. ومن أهمها ما وقع بحق القاضي جمال الدين أحمد بن محمد الدمشقي المعروف بابن الرهاوي الشافعي المتوفي سنة (777هـ/1375) [1]، ومصادرة قاضي القضاة إبن سني الدولة نجم الدين محمد بن أحمد بن يحيى الدمشقي الشافعي سنة (680هـ/1280م) الذي تولى القضاء في حلب ثم في دمشق، وأيضا مصادرة الوزير إبن السلعوس للقاضي تقي الدين إبن بنت الأعز سنة (690هـ/1291م)[2].

ومن خلال وقائع المصادرات التي تمت في حق القضاة رغم قلتها بسبب ما ذكرناه سابقا من إحترام القضاة من قبل السلاطين والعامة فإننا نستطيع القول أن أسباب مصادرة أملاك القضاة لم تكن منتشرة ، وعلى الأغلب لم تكن لأسباب سياسية لأنه قلما يتعرض القضاة لمعارضة السلاطين إلا ما حصل مع القاضي شمس الدين بن خلكان لعلاقته ودوره في تمرد سنقر الأشقر، لكن أغلب الأسباب التي أدت إلى مصادرة أملاك القضاة هي الدسائس والنمائم من منافسيهم كما حدث مع القاضي عزالدين بن الصائغ.

واما عن موقف القضاة من المصادرات ، فلم يحدث الكثير من هذه المواقف التي وقعت بين السلاطين والقضاة حول رفض ايقاع المصادرات او تأييدها بفتوى تجيزها ومما يدل على اعتراض القضاة للظلم ورفضهم الافتاء بشرعية المصادرة، وما حصل بين السلطان الظاهر بيبرس والقاضي ابن عطاء الحنفي سنة (666هـ/1267م) بعد انتصار الظاهر بيبرس على التتار وطردهم من الشام ، اراد الإستيلاء على الكثير من القرى والبساتين الخصبة التي عادت لاصحابها بعد خروج التتار وكانت حجة السلطان أنها املاك الشاميين كانت تحت يد التتار وأنه حررها منهم. وكان قد أفتاه بعض فقهاء

---

[1] ابن العماد الحنبلي، شذرات الذهب في اخبار من ذهب، ج6، ص455-456.

[2] العيني، عقد الجمان في تاريخ أهل الزمان، ج3، ص85.

الحنفيـة علـى أن الكفـار إذا أخـذوا شـيئا مـن أمـوال المسـلمين ملكوهـا، فـإذا إسـتُرجِعت لـم تُـرد الـى أصـحابها. فقـرر السـلطان الظـاهر بيبـرس امـتلاك اراضـي الشـاميين وطلـب فتـوى القاضـي إبـن عطـاء الحنفـي وهـو أحـد قُضـاة الحنفيـة الـذي رفـض ان يفتـي السلطان بمـا يريـد ورد علـى السـلطان غاضـبا حيـث قـال:(هـذه أمـلاكٌ بيـد أصـحابها، ومـا يحـل لمسـلمٍ أن يتعرض لها)[1].

الامـر الـذي دعـى بالسـلطان لعقـد مجلـس لمناقشـة هـذا الأمـر مـع الشـاميين فوافـقَ ان يرفـع يـده عـن ممتلكـات أهـل الشـام مقابـل ان يقومـوا بـدفع مبلـغ مليـون درهـم [2]، حيـثُ قَبـلَ أن يُقسّـط المبلـغَ كـل سـنة مـائتي ألـف درهـم ولكنـه أمـر بـدفع أربعمائـة ألـف درهـم دفعـة واحدة[3].

ومـن خـلال دراسـة موضـوع المصـادرات لـم يحتـاج السـلاطين لفتـاوى تجيـز لهـم مصـادرة افـراد شـعبهم لكـن مصـادرة اراضـي الشـام كاملـة هـي مصـادرة كبيـرة وتطـال عـددا كبيـرا مـن النـاس لا يسـتطيع السـلطان القيـام بهـا دون تثبيـت موقفـه بفتـوى تجيـز لـه ذلـك لكـن القاضـي لـم يوافـق ورد علـى السـلطان فـي مجلسـه معلنـا موقفـه برفضـه لهـذا القـرار الظـالم، ممـا اضـطر الظـاهر لقبـول مبلـغ مليـون درهـم مقابـل رفـع يـده عـن هـذه الامـلاك، ويـدل هـذا الموقـف علـى خصوصـية القضـاة واحتـرامهم مـن قبـل جميـع النـاس وعلـى رأسـهم سـلطان البلاد، الذي سمع لرأي القاضي ولم يعارضه وترك ارض اشام لاصحابها.

---

(1) ابن كثير، البداية والنهاية، ج13، ص299، العيني، عقد الجمان في تاريخ اهل الزمان، ج2، ص153.

(2) اليونيني، ذيل مرآة الزمان، ج2، ص386؛ النويري، نهاية الارب في فنون الادب، ج30، ص98 ؛ ابن كثير، البداية والنهاية، ج13، ص281-282.

(3) اليونيني، ذيل مرآة الزمان، ج2، ص386؛ النويري، نهاية الارب في فنون الادب، ج30، ص98 ؛العيني، عقد الجمان في تاريخ اهل الزمان، ج2، ص30-31.

رابعاً: مصادرات شادّي الدواوين

شد الدواوين وهي من الوظائف التي وجدت في عصر الدولة المملوكية الأولى، وشاد الدواوين هو مفتشها ومأخوذة من الفعل شدّ أي فتّشَ وضَبَطَ حِساباتِها[1]، وكلمة شاد تضاف لإسم الوظيفة فيقال شاد الدواوين، وأن يكون شاد الدواوين رفيقا للوزير متحدثا في استخلاص الأموال وما في معنى ذلك[2].

وقد تعددت وتنوعت مصادرات شادّي الدواوين في الدولة المملوكية الاولى، لكن المصادر تركز في رواياتها على مصر أكثر من الشام . ومن شادّي الدواوين المُصادرين في الشام شمس الدين سنقر الأعسر الذي صودر أكثر من مرة، فقد صادره الوزير في مصر شمس الدين ابن السلعوس، عندما تولى الوزارة لأمور قديمة أخذها عليه سنة (689هـ/ 1290م)[3].

وقد استطاع الأعسر العودة لمنصبه بعد التقرب من ابن السلعوس بزواجه من ابنته كما ورد سابقا [4]، لكن عندما عزله السلطان العادل زين الدين كَتْبُغا صادر أمواله سنة (695هـ /1295م)[1].

---

(1) دهمان، معجم الالفاظ التاريخية في العصر المملوكي، ص95.

(2) القلقشندي، صبح الاعشى في صناعة الانشا، ج4، ص23.

(3) ابن ايبك الدواداري؛ كنز الدرر وجامع الغرر، ج8، ص300؛ النويري، نهاية الارب في فنون الادب، ج31، ص118 ؛ ابن الجزري، تاريخ ابن الجزري، ج1، ص42 ؛ المقريزي، المواعظ والاعتبار، ج3، ص551-553 ؛ المقريزي ، السلوك لمعرفة دول الملوك، ج2، ص219؛ ابن حجر العسقلاني، الدرر الكامنة، ج2، ص177-178؛ العيني، عقد الجمان في تاريخ اهل الزمان، ج3، ص36.

(4) ابن ايبك الدواداري؛ كنز الدرر وجامع الغرر، ج8، ص300؛ النويري، نهاية الارب في فنون الادب، ج31، ص118 ؛ ابن الجزري، تاريخ ابن الجزري، ج1، ص42؛ المقريزي، المواعظ والاعتبار، ج3، ص551-553 ؛المقريزي، السلوك لمعرفة دول الملوك، ج2، ص268-269 ؛ ابن حجر العسقلاني، الدرر الكامنة، ج2، ص177-178؛ العيني، عقد الجمان في تاريخ اهل الزمان، ج3، ص36.

كـذلك عنـدما عُـزل شـاد الـدواوين الأميـر فخـر الـدين إيّـاز سـنة (711هـ/1311م) صودرت أمواله وبلغت ثلاثمائة ألف درهم ثم جرى ردها إلى بيت المال[2].

وأيضـا مـا جـرى لشـاد الـدواوين بـدر الـدين بـن الخشـاب عنـدما ضـربه نائـب السـلطنة وعزلـه وصـادر أموالـه سـنة (733هـ / 1332م)[3]، كـذلك أمـر السـلطان الناصـر محمـد بـن قـلاوون بعـزل ومصـادرة جميـع شـادّي الـدواوين العـاملين فـي جميـع أنحـاء الدولـة، وصـودر منهم مـا مجموعـه مبلـغ مـائتي ألـف درهـم، وكـان ذلـك سـنة (735هـ / 1334م)[4]، مـا يشـير إلـى تـلازم المصـادرة مـع العـزل فـي الدولـة المملوكيـة ، وإلـى أنهـا العقوبـة الأهـم للمتنافسـين مـن رجـالات الدولـة ، وكمـا يلاحـظ أن مـوظفي الدولـة كـانوا متهمـين بـالإثراء علـى حسـاب مـال الدولـة ، فكـانوا عنـد عـزلهم يصـادرون ربمـا رغبـة فـي محاسـبتهم ورد أمـوال الدولـة إلـى بيت المال –كما ورد سابقا – مع شاد الدواوين الأمير فخر الدين إياز.

خامساً: مصادرات ناظري الدواوين

وهـي مـن وظـائف الجهـاز الإداري فـي الدولـة المملوكيـة الاولـى، والنـاظر هـو مـن ينظـر فـي الأمـوال ويتفقـد تصـرفاتها ويُرفـع إليـهِ حسـابها لينظـر فيـه ويدققـه، فيمضـي مـا

---

(1) ابن كثير، البداية والنهاية، ج13،ص383؛ المقريزي، السلوك لمعرفة دول الملوك، ج2، ص269 ؛ ابن الجزري، تاريخ ابن الجزري، ج1، ص290.

(2) النويري، نهاية الارب في فنون الادب، ج32، ص135.

(3) ابن الجزري، تاريخ ابن الجزري، ج3، ص606.

(4) ابن الدواداري، كنز الدرر وجامع الغرر، ج9، ص381–382؛ ابن كثير، البداية والنهاية، ج14، ص180؛ ابن دقماق، الجوهر الثمين في سير الملوك والسلاطين، ج2، ص 164–165.

يمضـي ويـرد البـاقي[1]. ونـاظر الـدواوين هـو الـذي يشـارك الـوزير فـي التصـرف فـي الأمـور المالية والرواتب والتصرفات العامة[2].

وتعـرض بعـض نـاظري الـدواوين فـي بـلاد الشـام فـي دولـة المماليـك الاولـى للمصـادرة إلا أن المُصـادرين مـنهم كانـت أعـدادهم قليلـة جـداً، ومـن المصـادرات مـا كـان فـي سـنة (679هـ/ 1280م) حيـث صـودر نـاظر دواويـن دمشـق جمـال الـدين بـن صصـري لتأييـده عصـيان سـنقر الاشـقر[3]، وصـودر أيضـا نـاظر دواويـن دمشـق عزالـدين غبريـال سـنة (732هـ /1331م) حيـث أُخـذ منـه سبعة وثلاثـين ألـف درهـم وسـجن[4]،ثـم صـودر مـرة أخـرى بعد خروجه من السجن فأخذت كل أمواله وأملاكه [5].

وقـد كـان سـبب مـا لحـق بغبريـال نـاظر دواويـن دمشـق مـن العقوبـة ومصـادرة لأملاكـه أن أُثبـت محضـر فـي حقـه أنـه كـان يشـتري أملاكـا مـن بيـت المـال ويتصـرف فيهـا تصرف الملاك بنفسه[6].

ومـن مصـادرات نـاظري الـدواوين لشـبهة فسـادهم وإعتـدائهم علـى بيـت المـال عـزل ومصـادرة القاضـي عـلاء الـدين ابـن القلانسـي نـاظر دواويـن دمشـق سـنة (734هـ/

(1) دهمان، معجم الالفاظ التاريخي في العصر المملوكي، ص150.

(2) القلقشندي، صبح الاعشى في صناعة الانشا، ج5، ص437؛ دهمان، معجم الالفاظ التاريخي في العصر المملوكي، ص150.

(3) ابن ايبك الدواداري، كنز الدرر وجامع الغرر، ج8،ص237 ؛ النويري، نهاية الارب في فنون الادب، ج31، 42؛ المقريزي، السلوك لمعرفة دول الملوك، ج2، ص132.

(4) ابن الجزري، تاريخ ابن الجزري، ج2، ص530.

(5) الذهبي، العبر في خبر من غبر (اربع أجزاء)، تح: ابوهاجر محمد السعيد بن البسيوني زغلول، دارالكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1406ه/ 1985م، د.ط، ج4، ص91؛ اليوسفي، نزهة الناظر في سيرة الملك الناصر، ص129؛ ابن كثير، البداية والنهاية، ج14، ص172- 176؛ ابن الجزري، تاريخ ابن الجزري، ج2، ص 530-531؛ (ذكر ابن الجزري ان اسمه شمس الدين عبدالله غبريال انظر ابن الجزري، تاريخ ابن الجزري، ج2، ص530-531).

(6) ابن كثير، البداية والنهاية، ج14، ص172- 176؛ ابن الجزري، تاريخ ابن الجزري، ج2، ص 530-531

1333م)، والذي صودر معه جميع موظفي الديوان فبلغ مجموع ما صودر منهم مائتي ألف درهم [1]. وتولى بعد إبن القلانسي نظر الدواوين جمال الدين يوسف الذي لم يلبث أربعة شهور حيث عزل وصودر وسُجن في نفس السنة[2].

ومن خلال دراسة وقائع مصادرات ناظري الدواوين في الدولة المملوكية يلاحظ أن ما يميزها المبالغ الكبيرة التي صودرت من ناظري الدواوين، كمصادرة غبريال التي بلغت مليونا درهم كما روت بعض المصادر التاريخية. ويعود ذلك لطبيعة عمل ناظري الدواوين المتعلقة بالأمور المالية ، فالناظر هو من ينظر في الأموال ويتفقد تصرفاتها ويُرفع إليهِ حسابها لينظر فيه ويدققه وغيرها من المعاملات المالية.

كما يلاحظ أن مُصادرات ناظري الدواوين في الدولة المملوكية يجمعها سبب عام مشترك، وهو شبهة فسادهم المالي وتطاولهم واعتدائهم على أموال بيت المال، فكانوا يعاقبون بمصادرة أموالهم وردها إلى بيت المال.

سادساً: مصادرات كاتبي السر

هي وظيفة إختصاصها قراءة الكتب الواردة على السلطان، وكتابة أجوبتها، وأخذ خط السلطان عليها وتسفيرها، ويحرص السلطان على أن يكون كاتب السر من خاصته الموثوق بهم ليطالعه بما يخفيه النائب عنه ، كما كان يقوم كاتب السر بالجلوس بدار العدل لقراءة الطلبات والإستدعاءات والتوقيع عليها ومشاركة الوزير في بعض الأمور مع التحدث في أُمور البريد[3].

---

[1] ابن الجزري، تاريخ ابن الجزري، ج3، ص666.

[2] ابن الجزري، تاريخ ابن الجزري، ج3، ص672.

[3] القلقشندي، صبح الاعشى في صناعة الانشا، ج4، ص 159؛ دهمان، معجم الالفاظ التاريخية في العصر المملوكي، ص127.

ومن خلال التعريف بهذا المنصب يتوضح أن طبيعة أعمال كاتب السر هي الإستلام والرد على مراسلات السلطان ، وبعدهم عن الجوانب المالية ، إلا أن بعضهم جرت مصادرة أموالهم، رغم قلتهم.

فمن كُتّاب السر الذين تعرضوا للمصادرة، علم الدين محمد بن القطب والذي أمر نائب الشام تنكز الاشرفي بالقبض عليه وضربه ومصادرة أملاكه سنة (738هـ/ 1337م) لكثرة ما اشتكي عليه وما في ذمته من ديون شكوه أصحابها عند النائب، فبلغت قيمة ما صودر منه عشرون ألف دينار ومائتي ألف درهم[1] ولم يتوقف الأمر على ما سبق بل فرض عليه بعد إخلاء سبيله مبلغ أربعين ألف درهم وضمنه أربعون ضامنا[2].

ومن كُتّاب السر الذين صودروا ، ولم تبين المصادر التاريخية أسباب وظروف مصادرة أموالهم في الدولة المملوكية الأولى عمر بن يوسف بن عبدالله بن أبي السفاح الحلبي، الذي صودر وعزل عن كتابة السر في دمشق، ثم أعيد إلى وظيفته كاتباً للسر بحلب [3]، ومنهم أبو عبدالله محمد ابن الجمال أحمد التميمي الدمشقي الشهير بابن القلانسي وقد صودرت املاكه بعد أن كان كاتب سر الشام وقاضي العسكر[4] ومنهم أيضا يحيى بن فضل الله كاتب السر في دمشق سنة (679هـ / 1280م) [5]، وأيضا

---

[1] ابن الوردي، تاريخ ابن الوردي، ج2، ص307 ؛ ابن الجزري، تاريخ ابن الجزري، ج3، ص1018؛ المقريزي، السلوك لمعرفة دول الملوك، ج3، ص234 (يذكر ابن الجزري أنه قد أُخذ خطه بمبلغ ثلاثمائة ألف درهم انظر ، تاريخ ابن الجزري، ج3، ص1018)

[2] ابن الجزري، تاريخ ابن الجزري، ج3، ص1027

[3] ابن شاهين الظاهري، نيل الامل في ذيل الدول، ج1، ق1، ص255-256

[4] السخاوي، وجيز الكلام في الذيل على دول الاسلام ، ج1، ص128

[5] ابن حجر العسقلاني، الدرر الكامنة في اعيان المائة الثامنة، ج4، ص424-425.

شهاب الدين يحيى بن اسماعيل القيسراني الذي تولى كتابة السر في نيابة الأمير تنكز الأشرفي حيث صودر وعزل ولزم بيته مدةً ثم نقل الى القاهرة[1].

ومن خلال دراسة أحداث مصادرات كاتبي السر وحسب ما تبين من المصادر التاريخية أنها كانت نادرة، ويعود ذلك أن كاتبي السر كانوا على علاقة قوية ومحط ثقة من كانوا يعملون لديه سواء كان من السلاطين أو من نوابهم في النيابات الشامية كما أنهم لم يتعرضوا لحجم المصادرات التي تعرض لها معارضوا السلاطين ونوابهم ، لعدم وجدود أطماع سياسية في نفوسهم بحكم أنهم محط ثقة السلاطين ونوابهم. ومن جهة أُخرى ، كون طبيعة وظائفهم بعيدة عن المعاملات المالية للدولة فلم يتعرضوا للمصادرات الضخمة التي تعرض لها باقي موظفي الدولة كناظري وشادّي الدواوين وغيرهم.

رابعاً: مصادرة نقيب النقباء

والنقيب في اللغة العربية: العريف، ونقيب النقباء هو الذي يتكفل بإحضار ما يطلبه السلطان من الأُمراء ومن أجناد الحلقة[2] ونحوهم، ويسمى في مصر بنقيب الجيش[3].

لا تشير المصادر إلى مصادرات النقباء، إلا في حالتين أوردهما ابن الجزري سنة (732هـ /1331م) بمصادرة أملاك نقيب النقباء عزالدين بن القاضي الفرحيّ

---

(1) ابن العماد الحنبلي، شذرات الذهب في اخبار من ذهب، ج6، ص 361.

(2) اجناد الحلقة هو الجنود المرتزقة من غير مماليك السلطان ، ولكل اربعين جندياً يقدم عليهم واحد منهم ، ليس له حكم الا اذا خرجوا الى الحرب أو السفر، فحينئذ يقودهم مقدمهم. انظر دهمان، معجم الالفاظ التاريخية في العصر المملوكي، ص12.

(3) القلقشندي، صبح الاعشى في صناعة الانشا، ج5، ص429؛ دهمان ، معجم الالفاظ التاريخية في العصر المملوكي، ص152.

وسجن، وبعده بأيام قبض على نقيب النقباء عزالدين العينتابي وصودرت منه مائة وخمسون ألف درهم[1].

وكانت هذه الواقعة الوحيدة التي أوردتها المصادر، ولم تُشر فيها لأسبابها إلا أن الإشارة هنا للتأكيد على أن المصادرات طالت معظم موظفي الدولة مهما قل أو علا شأنهم. ويعود بسبب ندرة المصادرات بحق النقباء لقلة شأن هذه الوظيفة بالمقارنة مع وظائف من صودروا من عمال الدولة كالوزراء وشادي وناظري الدواوين.

المبحث الرابع

مصادرات أهل الذمة

يعتبر أهل الذمة في بلاد الشام من المكونات المهمة للمجتمع الشامي، وكانت لهم أدوار بارزة في هذا العصر ومنهم من تولى مناصب جليلة، وقد تعرض العديد من أهل الذمة إلى عقوبة المصادرة ، حالهم كحال المسلمين دون أي مغالاة أو ميول لصالحهم أو لصالح المسلمين ضدهم فقد عاملتهم الدولة على أنهم مواطنين عليهم حقوق ولهم واجبات.

وتنوعت مصادرات أهل الذمة وتعددت، وقد طالت أفراداً وجماعات ومن هذه المصادرات ما ورد سابقا من مصادرة وقتل جماعة من النصارى سنة (740هـ / 1393م) اتهموا بإشعال حريقين كبيرين بدمشق أضر أحدهما بالمسجد الأموي والآخر بالمحال التجارية في السوق وكانت ردة فعل السلطان الناصر محمد بن قلاوون الذي

---

(1) ابن الجزري ، تاريخ ابن الجزري، ج2، ص534

غضب من تنكز نائب الشام على قتله النصارى دون ان يكتفي بسجنهم وذلك خوفا على التجار المسلمين في القسطنطينية [1].

تعاظم أهل الذمة في مصر وعلا شأنهم وزاد غناهم فأظهروا الترف والتنعم بالمساكن الضخمة ، مما جعلهم نتيجة ظهور تكبر بعضهم أن أدى ذلك إلى تصادمهم مع المسلمين، ما دفع أمراء الدولة المملوكية الى عقد اجتماع لمناقشة أوضاع أهل الذمة في الدولة سنة (755هـ/1354م) والطلب منهم الإلتزام بالعهد الذي تقرر في خلافة أمير المؤمنين عمر بن الخطاب– رضي الله عنه – والذي ورد في نصه : (ألا يحدثوا في البلاد الاسلامية وأعمالها ديراً ولا كنيسة ولا صومعة، ولا يجددوا منها ما خرب، ولا يُمنعوا من كنائسهم التي عاهدوا عليها...[2]، وكل من مات من اليهود والنصارى والسامرة ، ذكراً كان أو أُنثى، يحتاط عليه ديوان المواريث الحشرية[3]، بالديار المصرية وأعمالها وسائر الممالك الاسلامية إلى أن يُثبت ورثته ما يستحقونه بمقتضى الشرع الشريف، فإذا استحق يعطونه بمقتضاه، وتحمل البقية لبيت مال المسلمين، ومن مات منهم ولا وارث له يحمل موجوده لبيت المال، ويجري على موتاهم الحوطة من ديوان المواريث ووكلاء بيت المال مجرى من يموت من المسلمين، إلى أن تبين مواريثهم)[4].

---

[1] ابن الوردي، تاريخ ابن الوردي، ج2، ص318؛ ابن كثير، البداية والنهاية، ج14، ص203؛ المقريزي، السلوك لمعرفة دول الملوك، ج3، ص282–283.

[2] للاضطلاع على نسخة العهد كاملة انظر المقريزي، السلوك لمعرفة دول الملوك، ج4، ص201–202.

[3] الحشرية : دائرة حكومية تسمى الدائرة الحشرية كانت في العهدين الايوبي والمملوكي حين كان المذهب الشافعي سائدا ، وهذا المذهب لا يورث ذوي الارحام كما في مذهب ابي حنيفة رضي الله عنه ، فإذا مات الميت عن زوجة وبنت ، وضعت الحشرية يدها على المال فأعطت البنت والزوجة نصيبهما لانهما من اصحاب الفروض ، اي مذكور ميراثهما في القران الكريم فرضا اما باقي التركة فتضم لبيت المال. انظر دهمان، معجم الالفاظ التاريخية في العصر المملوكي، ص61

[4] المقريزي، السلوك لمعرفة دول الملوك، ج4، ص201–202.

وفـي هـذا العهـد نجـد أن دولـة المماليـك قـد أعطـت لنفسـها الحـق فـي مصـادرة تركـات أهـل الذمـة مـن النصـارى وغيـرهم ، ومقاسـمة الورثـة حقـوقهم، فكـان نتيجـة هـذا القـرار علـى مـن يطبـق عليـه أن يقـوم الورثـة بإخفـاء أمـوالهم خشـية أن تصـادرها الدولـة وتعـد مثـل هذه المصادرات من المآخذ على الدولة إذ هي بذلك تعتدي على حقوق أهل الذمة .

ومـن مصـادرات أهـل الذمـة أيضـا مـا حصـل نتيجـة هجـوم الفرنجـة علـى الاسـكندرية سـنة (767هـ / 1365م) ونهـبهم للمدينـة وقتـل مـا يقـارب الخمسـة الآف نفـس، وأسـرهم للنسـاء والاطفـال ومغـادرتهم قبـل وصـول الجـيش المملـوكي إلـى الإسـكندرية، فـأمر الأتـابكي[1] يلبغـا العمـري بـالقبض علـى جميـع البطارقـة والنصـارى فـي مصـر والشـام وألـزمهم أن يـدفعوا نصـف أمـوالهم ،حتـى يُرسـل ذلـك الـى الفرنجـة ، لـدفع فديـة تحريـر الأسـرى المسلمين في أيديهم [2].

نلاحـظ مـن الوقـائع التـي ذكرناهـا أن مصـادرات أهـل الذمـة غلبـت عليهـا النزعـة الدينيـة وإن تنوعـت أسـبابها وظروفهـا، فمصـادرة مـن قـاموا بحريـق دمشـق كـان دافعهـم الحقـد الـديني، وطريقـة معـاقبتهم كانـت قاسـية جـدا كـونهم مـن النصـارى ممـا أثـار غضـب السـلطان محمـد بـن قـلاوون علـى نائـب دمشـق تنكـز الاشـرفي وأجـج الخـلاف بينهمـا، ونلاحـظ النزعـة الدينيـة أيضـاً فـي مصـادرة الأتـابكي يلبغـا العمـري للنصـارى مـن أهـل مصـر والشـام ليسـعى فـي خـلاص أسـرى المسـلمين مـن أيـدي الفـرنج، فالأسـرى مـن المسـلمين ومـن قـام بالأسـر الفرنجـة وهـم نصـارى ومـن قـدم الفديـة هـم أيضـا النصـارى مـن أهـل مصـر والشـام، فعوقـب

---

[1] لقب يطلق على امير امراء الجيش في الدولة المملوكية الأتابكي. أنظر، القلقشندي، صبح الأعشى في صناعة الانشا، ج6، ص 3؛ دهمان، معجم الالفاظ التاريخية في العصر المملوكي، ص11.

[2] ابن اياس، بدائع الزهور في وقائع الدهور، ج1، ق2، ص22-23.

نصارى مصر والشام بمصادرة أموالهم وما كان ذنبهم إلا أنهم والفرنجة المعتدين على دين واحد.

المبحث الخامس

مصادرة التركات

وهي مصادرة أموال المتوفى وحرمان الورثة منها وحملها إلى خزينة الدولة، وممن صادرهم السلاطين بعد وفاتهم، الملك الاشرف موسى بن الملك المنصور إبراهيم صاحب حمص، فقد صادر السلطان الظاهر بيبرس تركته سنة (659هـ / 1260م)، وذكر ذلك إبن كثير بقوله : (وجدت له حواصل من الجواهر النفيسة والأموال الكثيرة، وصار ملكه الى الدولة الظاهرية)[1].

وفي سنة (667هـ / 1268م) صادر السلطان الظاهر بيبرس تركة الأمير عزالدين الحليّ الصالحي بعد وفاته، [2] ويلاحظ هنا أن بعض السلاطين كالظاهر بيبرس، منحوا أنفسهم الحق بمصادرة التركات إن أعجبتهم التركة، فإن لم تعجبهم أمروا بإرسالها إلى بيت المال.

ومن مصادرات السلاطين ، مصادرة السلطان الناصر محمد بن قلاوون سنة (700هـ/ 1300م) لتركة الأمير سيف الدين بلبان السلحدار المنصوري المعروف بالطباخي كلها، وصارت أليه أمواله ومماليكه وأملاكه[3].

---

(1) ابن كثير، البداية والنهاية، ج13، ص272

(2) ابن عبدالظاهر، محيي الدين (692هـ / 1292م)، الروض الزاهر في سيرة الملك الظاهر، تح ونشر: عبدالعزيز الخويطر، الرياض، السعودية، ط1 ، 1396هـ/ 1976م، ص350-351.

(3) المنصوري ، زبدة الفكرة في تاريخ الهجرة ، تح: زبيدة محمد عطا، عين للدراسات والبحوث الانسانية، القاهرة، مصر، د.ط ،1422م/2001م، ص 378.

كما صادر السلطان تركة الفخر محمد بن فضل الله ناظر الجيش سنة (732هـ/1331م) فصادر بيته وممتلكاته وما كان له من البساتين والدواليب والمعاصر بضياع الشام كدمشق وحماة وحلب وغزة والقدس وغيرها، وبلغت قيمة ما صادره السلطان الناصر محمد بن قلاوون مليون درهم وهذا غير ما تركه لأولاده[1].

وكانت بعض مصادرة التركات تتم مباشرة بعد وفاة صاحبها فعندما توفي الأمير سيف الدين بكتمر الساقي في الحجاز سنة (733هـ/1332م) صودرت ممتلكاته في دمشق في اليوم التالي لوفاته[2].

وكانت الأموال المصادرة من التركات تذهب للسلاطين أنفسهم، الذين ربما كانوا يتحينون هذه الفرصة للإستيلاء على أموال أصحابها دون أي تفكير ليقوموا بتوزيعها على جواريهم وخدمهم ، كما فعل السلطان المظفر حاجي بعد مصادرته تركة نائب الشام الأمير يلبغا اليحياوي سنة (748هـ/1347م) ، فوزعها على جواريه وخدمه ويصف ابن شاهين ذلك بقوله : (وصار يرمي ذلك على الجواري والخدم وهم يتخاطفونه وهو يضحك)[3]. وهذا ليس إلا دليلاً على أطماع السلاطين الكبيرة بأموال الناس، فمصادرة الأموال وصرفها بهذا الشكل كانت بداية ضعف الدولة المملوكية الأولى والتي لم تمض ثلاثة عقود ونصف من الزمان بعد هذه الحادثة حتى سقطت.

وأيضاً لقد أمر السلطان الناصر محمد بن قلاوون قضاة القضاة سنة (738هـ/ 1337م) ألا يُثبت أحد منهم محضراً باستحقاق ميراث حتى يُرسم لهم بذلك، وسبب ذلك طمع السلطان ومن بعده الأمراء بمصادرة التركات، لما عاد على بيت المال من أموال

---

(1) المقريزي، السلوك لمعرفة دول الملوك، ج3، ص155-156.

(2) ابن الجزري، تاريخ ابن الجزري، ج3، ص588-589.

(3) ابن شاهين الظاهري، نيل الامل في ذيل الدول، ج1، ق1، ص152.

طائلة وتشددوا على الناس بذلك حتى حرموا الوارث من ميراثه [1]، وهم بذلك تدخلوا في أموال الناس، فاتجهوا الى نهبها وسلبها من أصحابها بأي وسيلة كانت.

ولم تقتصر المصادرات للتركات على السلاطين بل لجأ ناظر الأيتام الشريف جلال الدين إلى مصادرة تركة قاضي القضاة علاء الدين أبو الحسن علي القونوي الشافعي سنة (729هـ/ 1328م) وكان له أولاد وزوجتين وأوصى بوصاية كل زوجة على أولادها[2]

وأيضا كانت تصادر أموال المتوفى من خلال ناظر الزكوات وهي الوظيفة التي أبطلها السلطان سيف الدين قلاوون ، فكان ناظر الزكوات يأخذ ممن له مال، زكاته في كل سنة، حسبما تقرر عليه في السجلات الموجودة لدى الناظر، فإن مات صاحب المال أو عدم ماله، يؤخذ ما تقرر عليه من أولاده وأولاد أولاده أو أقاربه، فيُفهم من هذا إن كانت للمتوفى تركة أُخذت هذه الزكاة من تركته حتى ولو تقاسمها الورثة فيكون كل وارث مسؤول عن هذه الزكاة بمقدار ما آل اليه من التركة، ولكن إذا لم يكن للمتوفى تركة فيعد أخذ الزكاة من اولاده وأحفاده وأقاربه مصادرة في حقهم، حيث أن المكلف بالزكاة هو المتوفى وليس أولاده وأحفاده وأقاربه[3].

ويلاحظ ان مصادرة التركات كانت طمعا بالأموال الطائلة التي حوتها هذه التركات وخير دليل على ذلك القانون الذي لغاه السلطان سيف الدين قلاوون حيث كان

---

(1) المقريزي، السلوك لمعرفة دول الملوك، ج3، ص234

(2) ابن الجزري، تاريخ ابن الجزري، ج2، ص367-370.

(3) العيني، عقد الجمان في تاريخ اهل الزمان، ج3، ص20؛ ابن اياس، بدائع الزهور في وقائع الدهور، ج1، ق1، ص363.

هذا القانون يدل على تشبث بعض السلاطين بمصادرة التركات بحجة الزكاة حتى لو تم تحصيلها من غير المكلفين بها كالأحفاد والأقارب.

وكذلك يعد ما قام به السلطان الناصر محمد عندما طلب من قضاة القضاة الا يُثبت أحد منهم محضراً باستحقاق ميراث حتى يُرسم لهم بذلك، دليلا على طمع السلاطين في التركات. وعليه كانت مصادرة التركات طريقا سهلا للحصول على أموال وافرةٍ لبيت المال.

موقف الشعراء من المصادرات

كان لكثرة المصادرات المفروضة على الناس في دولة المماليك ان ظهر البعض ممن عبر عن اعتراضه ورفضه للظلم والتعذيب والمصادرة وقام بهجاء الموظفين الفاسدين في الدولة فيقول ابن الوردي في لؤلؤ القندشي شاد الدواوين في حلب[1] ذلك :

(البحر: السريع)

قلبــــي لعَمــــرُ الله معـــولُ ... بِمـا جَـرى للنـاسِ مـع لولـو

يـا ربّ قـدّ شـرّد عنّـا الكـرى ... سـيفٌ علـى العـالمِ مسـلولُ

ومـا لِهـذا السـيفِ مِـن مُغمـدٍ ... سـواكَ يـا مَـن لُطفـه سُـولُ[2]

وتدل هذه الابيات على غضب واحساس بالظلم من هذا الامير الذي شبهه الشاعر بالسيف الذي سلط على الناس ظلما وفساداً وليس لهذا السيف من مغمد سوى الله الذي توجه له الشاعر داعيا يطلب الرحمة والخلاص من هذا الامير الذي ارهق الناس.

---

[1] للمزيد عن لؤلؤ القندشي . انظر الغزي، نهر الذهب في تاريخ حلب، ج3، 145.

[2] الغزي، نهر الذهب في تاريخ حلب، ج3، 145.

وقد استجاب الله سبحانه وتعالى لدعاء ابن الوردي والناس التي اصابها البلاء من ظلم القندشي الذي قبض عليه ومات تحت التعذيب بدار العدل في حلب سنة (742 هـ / 1341م) وصودرت امواله وشمت به الناس ويقول إبن الوردي فيه[1]:

(البحر: الوافر)

ألؤلــؤ قــد ظلمــتَ النـــاسَ لكـــن بقـــدر طلوعِـــكَ إتفـــقَ النـــزولُ
كبـــرتَ فكنـــتَ فـــي تـــاجٍ فلمّـــا صـــغرتَ ســحقتَ سُــنّةَ كُــلَّ لولــو[2]

ويشمت الشاعِر من أمير آخر بقوله :

مـــريـــدُ القضـــا بالقـــــرى لـــــهُ حلـــبٌ قاعـــدَهْ
فـيطلـــعُ فـــــي ألـفـــهِ ويـنـــزلُ فـــــي واحــــدِهْ[3]

ويشير الشاعر في هذين البيتين الى دور الرشوة في الوصول الى المناصب في الدولة ، فالشخص المذموم هنا كان قد وصل إلى منصبه بدفع رشوة قيمتها الف دينار وعزل .

لم يتعرض الشعراء للمصادرات في اشعارهم بشكل صريح ، لكنهم تعرضوا لفساد الموظفين في الدولة المملوكية وانتقدوهم وذموا بعضهم ، ومن خلال الاشعار يتعرف الباحث على اسلوب الشعراء في الانتقاد والسخرية والشماتة ممن يعزل من الموظفين الظالمين في الدولة مثل لؤلؤ القندشي ، واستخدام الرشوة للوصول الى المناصب .

[1] ابن الوردي، تاريخ ابن الوردي، ج2، ص322.
[2] ابن الوردي، تاريخ ابن الوردي، ج2، ص322.
[3] ابن الوردي، الديوان ، تح: أحمد فوزي الهيب، دار القلم، الكويت،الكويت،1407هـ/1986 م، ص336

اساليب التحصيل

حصـلت العديـد مـن المصـادرات فـي دولـة المماليـك الاولـى وكانـت تـتم المصـادرة بعد اسـتخدام بعـض الاسـاليب مـع المُصـادرين مثـل التهديـد او التعـذيب او الكفـلاء وهـو مـا كانـت تـتم المصـادرة بعـد التهديـد والوعيـد بـانواع العـذاب ومصـادرة جميـع مـا يملـك الشـخص المُعاقب انتهاءاً بالقتل تحت التعذيب .

التهديد

وقـد اسـتخدم اسـلوب التهديـد مـع العديـد مـن النـاس مـنهم جماعـة مـن اكـابر ووجهـاء دمشـق علـى يـد نائـب السلطنة فـي مصـر الاميـر حسـام الـدين طرنطـاي سـنة (686هـ/ 1287م) الـذي اجبـرهم وهـددهم علـى مسـاعدة السـلطان سـيف الـدين قـلاوون الالفـي بـأموالهم خطيـا فـي حـال خروجـه للحـرب أو للقتـال[1] وعنـدما بـدأ العـام الـذي يليـه بعـث السـلطان وأحضـرهم وسـلمهم للـوزير الشـجاعي الـذي صـادر مـنهم أمـوالا كبيـرة لـم تحـدد قيمتها[2].

وايضـا سـنة (688هـ / 1289م) عنـدما أمـر السـلطان سـيف الـدين قـلاوون الأُلفـي الأميـر سـنجر الشـجاعي بتحصـيل الامـوال بدمشـق لاعـادة بنـاء مدينـة طـرابلس بعـد تحريرهـا مـن الصـليبيين ، قـام بمصـادرة أمـلاك وزيرالشـام تقـي الـدين توبـة، وأخـذ حواصـله واجبـر النـاس علـى شـرائها بـأغلى الاثمـان حتـى جمـع مـن ذلـك خمسـمائة الـف درهـم، فخـاف منـه

---

[1] ابن ايبك الدواداري، كنز الدرر وجامع الغرر، ج8، ص280.

[2] ابن ايبك الدواداري، كنز الدرر وجامع الغرر، ج8، 281.

الناس وفر كثير منهم[1]. فبعد اجباره الناس على الشراء بأغلا الأسعار اثار خوف الشاميين منه ومغادرة الناس لدمشق خشية منه دلالة على ان وجوده يعتبر تهديدا لسلامة اي من يقع بين يديه.

وأيضا هروب نائب السلطنة في حلب طشتمر حمص اخضر الى خارج اراضي الدولة هربا من التهديد الواضح له ولامواله وذلك بسبب معارضة تولية السلطان الأشرف كُجُك ابن الناصر محمد بن قلاوون لصغر سنه ومطالبته بتولية أخيه الاكبر الناصر أحمد بن محمد بن قلاوون ، فتحرك نائب دمشق الأمير علاء الدين ألطُنْبُغا لعقوبة الأمير طشتمر على رأس جيش إلى حلب فهرب الأمير طشتمر منها خوفا على نفسه وأمواله وعائلته ، من ألطُنْبُغا الذي صادر أملاكه عند وصوله الى حلب[2].

التعذيب

اضطرت الدولة المملوكية الى اللجوء الى استخدام اسلوب التعذيب مع المُصادرين وتنوعت اساليب التعذيب من ابتداءاً بالضرب وانتهاءا بالقتل، فمثلا قام الوزير برهان الدين السنجاري عندما تولى منصبه سنة (677هـ/ 1278م) باستدعاء رجل من دمشق يدعى إبن حناء كانت بينهما عداوة قديمة فأخذ خطه بمائة الف دينار وأرسله إلى مصر ليستخرج منه تحت التعذيب ومن أخيه زين الدين أحمد وإبن عمه عزالدين ثلاثمائة ألف دينار[3]. اي ان ابن حناء واخيه وابن عمه تعرضوا للسجن والتعذيب لانهم

---

[1] النويري، نهاية الارب في فنون الادب، ج31، ص107؛ الذهبي، تاريخ الاسلام، حوادث ووفيات (681هـ – 670هـ)، ص34؛ المقريزي، السلوك لمعرفة دول الملوك، ج2، ص212.

[2] الصفدي، تحفة ذوي الالباب، ج2، 247–248.

[3] المقريزي ، المواعظ والاعتبار، ج3 ، ص457.

لـي يتـوفر لـديهم هـذا المبلـغ الهائـل اولا ، وارسـالهم الـى مصـر يهـدف منـه ابعـادهم عـن الشـام لكــي يــتم تعــذيبهم دون تــدخل مــن احــد وصــعوبة الوصــول الــيهم ليضــمن الــوزير تعرضــهم لاشد انواع التعذيب، وذلك لعداوته القديمة مع ابن حناء.

وايضـا تعـرض شـاد الـدواوين فـي دمشـق سـنقر الاعسـر للقـبض والمصـادرة والتعـذيب سـنة (689هــ / 1290م) وذلـك لان الـوزير ابـن السـلعوس كـان يأخـذ عليـه مآخـذ، فقـام بضـربه مـراراً وصـادر ممتلكاتـه وأموالـه، كمـا قـام وزيـر الشـام تقـي الـدين توبـة بمصـادرة ممتلكات سنقر الأعسر أيضا في الشام أثناء وجوده في مصر [1].

وتعــرض نائــب قلعــة دمشــق الاميــر علــم الــدين ارجــواش للضــرب والتعــذيب والمصـادرة مـن قبـل السـلطان الملـك الأشـرف خليـل بـن قـلاوون، وذلـك بسـبب الاسـتهزاء بـه فـي مجلـس السـلطان والغمـز واللمـز عليـه حتـى اسـتثير الاميـر وهـم بضـرب أحـد جلسـاء السـلطان وأراد قتلـه، لـذا غضـب عليـه السـلطان لمـا كـان منـه فـي مجلسـه وأمـر بضـربه وتعذيبه ومصادرته [2].

ولـم يسـلم السـلاطين انفسـهم مـن التعـذيب والمصـادرة حيـث خلـع السـلطان الأشـرف شـعبان بـن حسـين بـن الناصـر محمـد بـن قـلاوون سـنة (778هـ/1376م)، وهـرب واختبـأ فـي احـد البيـوت فـي القـاهرة إلـى أن قـبضَ عليـه الأميـر أينبـك البـدري وكـان يعذبـه ويعاقبـه أشـد العقوبـة، ويسـأله عـن الأمـوال والتحـف التـي أخـذها مـن الخـزائن ، وبالنتيجـة قـام بـرد بعـض

---

(1) ابن الجزري، تاريخ ابن الجزري، ج1، ص42 ؛ المقريزي ، السلوك لمعرفة دول الملوك، ج2، ص219، المواعظ والاعتبار ، ج3، ص551-553 ؛ العيني، عقد الجمان في تاريخ اهل الزمان، ج3، ص36 (ذكر ابن الجزري ان المصادرة وقعت في الخامس من المحرم سنة 690هـ / 1291م).

(2) النويري، نهاية الارب في فنون الادب، ج31، ص133-134 ؛ ابن الجزري، تاريخ ابن الجزري، ج1، ص52 ؛ المقريزي، السلوك لمعرفة دول الملوك، ج2، ص226.

مـا كـان أعطـاه لأولاده وبناتـه ونسـائه واسـتمر فـي السـجن حتـى دخـل عليـه مـن خنقـه بـوتر حتى مات سنة (779هـ/1377م) [1].

ومـن اسـوأ المـوظفين الـذين عملـوا فـي بـلاد الشـام الاميـر بدرالـدين لؤلـؤ القندشـي الـذي تـولى شـد الـدواوين فـي حلـب سـنة (733هـ/1332م) والكشـف علـى أحـوال المباشـرين والتحقيـق معهـم. وقـد عامـل الحلبيـين بـالظلم والضـرب والتعـذيب والمصـادرة وحـق النـاس ولـم يرحم احداً [2].

وفـي سـنة(740هـ /1339م) قـرر أميـر الكـرك الأميـر سـيف الـدين أبـو بكـر زيـارة والـده السـلطان محمـد بـن قـلاوون ، ولأنـه لا يليـق بـالامير ان يـزور والـده الا بهديـة قيمـة بـدأ بطلـب المـال علـى سـبيل القـرض مـن اهـل الكـرك ومـن لـم يقرضـه المـال عذبـه وقتلـه وصـادر أمواله فحمل معه هدية قيمتها مايتي ألف درهم[3].

لجـأت دولـة المماليـك إلـى اسـتخدام اسـلوب التعـذيب فـي كثيـر مـن الحـالات مـع المُصـادرين لاجبـارهم علـى الاعتـراف عـن امـوالهم وممتلكـاتهم وقيمتهـا وأماكنهـا او عنـد حالات الانتقام الشخصي كان التعذيب احيانا ينتهي بالموت.

---

(1) ابن اياس، بدائع الزهور في وقائع الدهور، ج1، ق2، ص180-181.

(2) ابن ايبك الدواداري، كنز الدرر وجامع الغرر، ج9، ص375.

(3) المقريزي، السلوك لمعرفة دول الملوك، ج3، ص280.

الكفلاء

لـم تلجـأ الدولـة المملوكيـة الـى اسـلوب الكفالـة مثلمـا لجـأت الـى اسـلوبي التهديـد والتعـذيب وربمـا يكـون ذلـك لفعاليـة هـذه الاسـاليب وسـرعتها علـى العكس مـن اسـلوب الكفالـة الذي يأخذ وقتا اطول نوعا ما.

وممـن اسـتخدم معهـم اسـلوب الكفـلاء كاتـب السـر علـم الـدين محمـد بـن القطـب وكـان قـد امـر نائـب الشـام تنكـز الاشـرفي بـالقبض عليـه وضـربه ومصـادرة أملاكـه سـنة (738هـ/ 1337م) لكثـرة مـا اشـتكي عليـه ومـا فـي ذمتـه مـن ديـون شـكوه أصـحابها عنـد النائـب، فبلغـت قيمـة مـا صـودر منـه عشـرون ألـف دينـار ومـائتي ألـف درهـم[1] ولـم يتوقـف الأمـر علـى مـا سـبق بـل فـرض عليـه بعـد إخـلاء سـبيله مبلـغ أربعـين ألـف درهـم وضـمنه أربعون ضامنا[2].

وكانــت هــذه اســاليب تحصــيل المصــادرات وكــان اكثرهــا واشــدها ضــررا التعــذيب لانهـا تـؤذي صـاحبها مـرتين فـي بدنـه وفـي مالـه امـا اسـلوب التهديـد واسـلوب الكفـلاء فـلا ضرر بدني ملموس فالضرر يقع على الناس في مالهم

---

(1) ابن الوردي، تاريخ ابن الوردي، ج2، ص307 ؛ ابن الجزري، تاريخ ابن الجزري، ج3، ص1018؛ المقريزي، السلوك لمعرفة دول الملوك، ج3، ص234 (يذكر ابن الجزري أنه قد أُخذ خطه بمبلغ ثلاثمائة ألف درهم انظر ، تاريخ ابن الجزري، ج3، ص1018)

(2) ابن الجزري، تاريخ ابن الجزري، ج3، ص1027

الفصل الرابع

نتائج المصادرات وأثرها على الحياة العامة في بلاد الشام في الدولة المملوكية الاولى

لم يقتصر أثر المصادرات في بلاد الشام في دولة المماليك الأولى على الإستقرار السياسي للدولة وإنما إمتدت آثار المصادرة إلى الحياة داخل المجتمع الشامي، حيث انعكس تأثير المصادرات على جوانب الحياة الإقتصادية والإجتماعية أيضا في الدولة، وهناك من المصادرات ما كان لها تأثير على جميع جوانب الحياة السياسية والإقتصادية والإجتماعية في المجتمع الشامي في آن واحد.

المبحث الأول

أثر المصادرات على الاستقرار السياسي للدولة

كان للمصادرة الأثر الكبير على الجانب السياسي، حيث أثرت بشكل مباشر في كثير من الأحيان على الأستقرار السياسي للدولة، حيث سيُعرض في هذا المبحث الى الآثار التي تركتها المصادرة ،على الرغم من أن هذا الأثر إرتبط ارتباطاً وثيقاً بالأثرين الإقتصادي والإجتماعي، ولكن تقديم الآثار السياسية ضرورة إقتضتها مراعاة تسلسل نتائج البحث ولأنه الأثر الأهم على كيان الدولة المملوكية الأولى في بلاد الشام.

ولأن قيام دولة المماليك تزامن مع بداية هجوم التتار على بلاد الشام وبدء سلسلة الأحداث السياسية مع دولة المغول، بالإضافة إلى الوجود الصليبي على سواحل بلاد الشام، لذلك فإن معظم المصادرات ذات الآثار السياسية على الدولة كانت بسبب حروب دولة المماليك مع المغول والصليبيين.

لعبت المصادرات كما ورد سابقا دوراً مهماً في تجهيز الجيوش لمواجهة أعداء الدولة المملوكية ، ومن أبرز هذه المصادرات لهذا الهدف كانت مصادرة المظفر قطز لتجهيز الجيش الاسلامي لمواجهة المغول واجتياحهم للعالم الاسلامي حيث قام السلطان بفرض دينار على كل رأس من أهل مصر والقاهرة من كبير وصغير وأخذ من أجرة الأملاك شهرا واحدا، وأخذ من الأغنياء ومن التجار زكاة أموالهم معجلا، وأخذ على الغيطان والسواقي أُجرة شهر واحد[1]. وعبر إبن إياس عن جباية المال قائلا: (وأحدث من أبواب هذه المظالم أشياء كثيرة)[2]، لكن يبدوا أن هذه الاجراءات جاءت بأموال كثيرة ، أصابت الناس في أقواتهم وأموالهم وضيقت عليهم معيشتهم، لكن السلطان صب إهتمامه آنذاك على مواجهة المغول والإستعداد للقائهم، فقد أنفق أكثر من ستمئة ألف دينار على تجهيز الجيش [3].

وعلى الرغم من أن هذه المعلومة تعتبر من خارج موضوع البحث عن بلاد الشام لكنني فضلت أن أُشير إليها هنا نظراً لأن بلاد الشام في تلك الفترة كانت ما زالت تحت حكم الأمراء الأيوبيين وأصبحت تحت سيطرة الدولة المملوكية بعد طرد المغول والانتصار عليهم ولو كانت تحت حكم المماليك لفُرض على أهل الشام ما فرض على أهل مصر، ومن جهة أُخرى أُنفق جانب كبير من أموال هذه المصادرة من أجل تحرير بلاد الشام من قبضة المغول، مما يُظهر العلاقة بين هذه المصادرة وموضوع دراستنا لبلاد الشام.

[1] ابن اياس، بدائع الزهور في وقائع الدهور، ج1، ق1، ص305-306.
[2] ابن اياس، بدائع الزهور في وقائع الدهور، ج1، ق1، ص305-306.
[3] ابن اياس، بدائع الزهور في وقائع الدهور، ج1، ق1، ص306.

ولـم تتوقـف المصـادرات علـى تجهيـز الجيـوش، بـل لجـأت الجيـوش المملوكيـة للتحـرك لمواجهـة المغـول بعـد مهـاجمتهم الشـام سـنة (659هـ/1260م) وحصـارهم لحلـب ، إلـى مصـادرة النـاس أمـوالهم ، فبعـد تحـرك الجـيش المصـري لنجـدة حلـب، وبعـد سـماع المغـول بـالخبر هربـوا وتركـوا المدينـة، فاسـتغلت حالـة الفوضـى والاضـطراب فـي حلـب جماعـات مـن النـاس قامـت بسـلب الحلبيـين ومصـادرتهم، ومـا أن وصـل الجـيش المصـري إلـى حلـب حتـى أنجـد النـاس ، لكنـه لجـأ إلـى مصـادرتهم أيضـا فصـادر مليـون وسـتمائة الـف درهـم [1] مـا يشـير إلـى أن الجـيش سـعى إلـى تحميـل الحلبيـين كلفـة تحركـه ونجدتـه للمدينـة وتجهيـز جنـده ، مـا يؤكـد اسـتغلال الدولـة المملوكيـة للظـروف السياسـية والعسـكرية لسـلب النـاس أمـوالهم دون وجـه حـق، وإلـى تخليهـا عـن واجباتهـا فـي حفـظ الامـن ، بـل ولجوئهـا لسلب الناس كما فعل اللصوص.

بـل يبـدوا أن هـذه المصـادرات أصـبحت سـمة عامـة فـي الدولـة المملوكيـة فكلمـا وصـل خبـر تحـرك مغـولي تجـاه الشـام، حتـى وقعـت المصـادرة علـى النـاس ، ومنهـا مـا جـرى سـنة (698هـ/ 1298م) مـن ورود البريـد بتحـرك المغـول مـن بلادهـم لغـزو بـلاد الشـام، فصـودر لـذلك ثلـث أمـوال الأغنيـاء فـي مصـر والشـام لتجهيـز الجـيش[2]. وتكـرر هـذا أيضـا سـنة (700هـ/1300م) بعـد وصـول الأخبـار بتحـرك الجـيش المغـولي لغـزو بـلاد الشـام، أمـر السـلطان الناصـر محمـد بـن قـلاوون بمصـادرة الأمـوال مـن النـاس فـي مصـر والشـام، فاسـتُخرج مـن دمشـق أُجـرة الأمـلاك والأوقـاف لأربعـة أشـهر، وصـودرت أمـلاك الفلاحـين، وثلـث أمـوال الأغنيـاء فـي مصـر والشـام، (فنزلـت بالنـاس شـدائد وتسـحب أكثـر أربـاب

---

[1] ابن ايبك الدواداري، كنز الدرر وجامع الغرر، ج8، ص72؛ ابن كثير، البداية والنهاية، ج13، ص259.
[2] الغزي، نهر الذهب في تاريخ حلب، ج3، ص141.

الامـلاك واسـتحفوا)[1]، وعجـز النـاس عـن تـوفير المـال المطلـوب مـنهم للدولـة، فمـنهم مـن قطعـوا أشـجارهم المثمـرة وباعوهـا حطبـاً، وقـد وصـفت المصـادر أثـر ذلـك علـى المجتمـع الشـامي حيـث تقـول المصـادر التاريخيـة: (فخربـت الغوطـة مـن ذلـك، وفـر كثيـر مـن النـاس الـى مصـر)[2]، ويؤكـد عسـف الدولـة المملوكيـة فـي تعاملهـا مـع النـاس ، وتشـددها فـي جمـع الامـوال ومصـادرتها مـن النـاس دون الالتفـات لاوضـاعهم وحيـاتهم حتـى دفعـت الكثيـرين إلـى الهـرب إلـى مصـر، ثـم لجـأت الدولـة نتيجـة لأخبـار تهديـدات المغـول للشـام أن فرضـت الدولـة سـنة (711هـ / 1311م) أن علـى أمـلاك دمشـق وأوقافهـا نفقـة ألـف وخمسـمائة فـارس وهـي التي كانت تسمى مقرر الخيالة[3]، اي فرض عليهم تجهيز ألف وخمسمائة فارس[4].

ولجـأت الدولـة أيضـا إلـى المصـادرة فـي تحركهـا لمواجهـة الصـليبيين، فعنـدما قـرر السـلطان سـيف الـدين قـلاوون الألفـي سـنة (689هــ/ 1290م) محاصـرة عكـا وطـرد الصـليبيين منهـا إنتقامـاً لمقتـل بعـض التجـار المسـلمين هنـاك، أمـر الـبلاد الشـامية بعمـل مجـانيق وتجهيـز زردخانـة لحصـار عكـا، كمـا تـم فـرض المـال علـى ضـياع المـرج وغوطـة

---

[1] ابن ايبك الدواداري، كنز الدرر وجامع الغرر، ج9، ص44؛ المقريزي، السلوك لمعرفة دول الملوك، ج2، ص335.

[2] ابن ايبك الدواداري، كنز الدرر وجامع الغرر، ج9، ص44 ؛ المقريزي، السلوك لمعرفة دول الملوك، ج2، ص335.

[3] (يذكر النويري ان العادة كانت ان يكون مقرر الخيالة مائتي فارس الا انه قُرر هذه السنة ألف وخمسمائة فارس انظر النويري، نهاية الارب في فنون الادب، ج32، ص136).

[4] النويري، نهاية الارب في فنون الادب، ج32، ص136؛ المقريزي، السلوك لمعرفة دول الملوك، ج2، ص470.

دمشق وضياع بعلبك والبقاع و فرض أيضا على كل رجل ما بين الألفي درهم إلى خمسمائة درهم[1].

ومن الأحداث السياسية التي زعزعت نظام الحكم داخل الدولة المملوكية تولية الناصر محمد بن قلاوون بعد مقتل أخيه السلطان الاشرف خليل[2] سنة (693هـ / 1293م) ولم يتجاوز الناصر محمد التسع سنوات من العمر وكان يتولى أمره والآمر عليه نائب السلطنة الأمير زين الدين كُتْبُغا نائب السلطنة[3] وكان قد كتب بتولية الناصر محمد بعد تدبير أمر توليه ولاية عهد أخيه [4]، وخوفا من إعتراض وتحرك الأمراء على تولية صبيّ حكم السلطنة أمر كتبغا بمصادرة أملاك الأمراء في الشام وهم الأمير بدر الدين بيدرا وحسام الدين لاجين والامير شمس الدين قراسنقر والامير حسام الدين طرنطاي، قبل أن يُعلن عن مقتل الأشرف خليل وتولية أخيه الناصر [5].

وكان قرار المصادرة لمنع الأمراء من معارضة كتبغا وتولية الناصر محمد لصغر سنه وانفراد كتبغا بالسلطنة ، وقد استطاع الوزير الشجاعي تنفيذ أمر كَتْبُغا بكل ذكاء ، وذلك بمصادرة كبار الأمراء المعروفين بنفوذهم وقوتهم لافقارهم، ومنعهم من

---

[1] بيبرس المنصوري (725هـ / 1324م)، مختار الاخبار (تاريخ الدولة الايوبية ودولة المماليك البحرية حتى سنة 702هـ)، تح: عبدالحميد صالح حمدان، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، مصر، ط1، 1414هـ / 1993م، ص91 ؛ المقريزي، السلوك لمعرفة دول الملوك، ج2، ص216- 217.

[2] للمزيد عن مقتل الاشرف خليل انظر. المقريزي، السلوك لمعرفة دول الملوك، ج2، 246.

[3] (فصار كتبغا هو القائم بجميع امور الدولة، وليس للملك الناصر من السلطنة الا اسم الملك من غير زيادة على ذلك. للمزيد انظر المقريزي، السلوك، ج2، ص249).

[4] (واما الشام فانه كتب الى دمشق كتاب على لسان الملك الاشرف ومضمونه: (انا قد استتبنا اخانا الملك الناصر محمداً، وجعلناه ولي عهدنا حتى اذا توجهنا الى لقاء عدو يكون لنا من يخلفنا)، وخطب باسم الاشرف والملك الناصر ولي عهده ، وكان ذلك من تدبير الشجاعي. للمزيد انظر المقريزي، السلوك، ج2، ص249 ؛ تاريخ ابن الجزري، ج1، ص195)

[5] المقريزي، السلوك لمعرفة دول الملوك، ج2، 249؛ ابن الجزري، تاريخ ابن الجزري، ج1، ص195-196.

التمرد وإضعاف قدرتهم على جمع الجند لمعارضته إلا أن سوء إدارة كَتْبُغا للدولة ، ووقوع الفتنة بينه وبين الشجاعي التي أدت لمقتل الشجاعي ومصادرته، كانت سبباً في عزل كتبغا على يد لاجين حيث أسقط حكمه وتولى السلطنة بعد مدة يسيرة[1].

ومما سبق يُلاحظ أن مصادرة الناس أصبحت منهجاً لدى السلاطين عند سماعهم بأي خطر خارجي على الدولة، كونها الحل الأسرع لتوفير المال، وقد أثر ذلك بشكل سيئ على مكانة السلاطين في نفوس أبناء المجتمع الشامي الذين تحملوا تبعات المصادرة فكانوا يُصادرون ويدفعون الأموال للدولة إلى أن وصلت فيهم درجة الكره والإعتراض على سياسات السلاطين في المصادرات السياسية. وامتدت آثار المصادرة السياسية لترتبط بالآثار الإجتماعية كما سيذكر لاحقاً.

وعلى النقيض من نهج بعض السلاطين في المبالغة في مصادرة الناس الذي أثار سخطهم وغيظهم، فقد عمل بعض السلاطين على تثبيت حكمهم في سلطنة الدولة المملوكية مثل السلطان الملك السعيد محمد بركة من خلال رد وإعادة الاموال التي فرضها والده الظاهر بيبرس على أصحاب البساتين في دمشق سنة (677هـ / 1278م)، (فدعت الناس للسلطان وأحبوه لذلك حباً شديدا، فقد ظُلم العديد من أصاب الأملاك وتمنى الكثير منهم التخلص من أرضه بسبب ما فرض عليه من أموال) [2]. ويعتبر إلغاء ما فرض على أهل دمشق من الأموال من السياسيات التي كان لها الأثر الكبير على المجتمع وعلى الحياة الاجتماعية في دمشق من ناحية حيث أصبح الناس يدعون للسلطان، ومن ناحية أُخرى فقد عمل السلطان على زيادة شعبيته وتقوية نفسه ومكانته بين العامة.

---

[1] المقريزي، السلوك لمعرفة دول الملوك، ج2، ص252 ؛ ابن الجزري، تاريخ ابن الجزري، ج1، ص196

[2] اليونيني، ذيل مرآة الزمان، ج3، ص297؛ العيني، عقد الجمان في تاريخ اهل الزمان، ج2، ص201.

المبحث الثاني

أثر المصادرات على الحياة الاجتماعية في الدولة

كما وضح سابقا أن معظم المصادرات التي وقعت على المجتمع كانت بسبب الغزو المغولي للبلاد الشامية، فإضافة الى الآثار السياسية الخطيرة للمصادرات على المجتمع الشامي في ظل دولة المماليك الأولى كان لها أيضا الأثر الكبير على الحياة الاجتماعية في الدولة.

فكان أثر المصادرات على الحياة الاجتماعية في الدولة المملوكية الأولى كبيرا، فقد أثر ذلك على العديد من مظاهر الحياة المختلفة حيث كان لها اثار سلبية عديدة، ومن الاثار السلبية التي برزت في المجتمع الشامي الفقر، وكثرة النكبات التي أثرت سلباً على حياتهم الإجتماعية، وتفشي البطالة لتوقف الناس عن العمل وهروبهم من أراضيهم لكثرة ما بات يفرض عليهم من أموال ، والإجحاف بالناس لكثرة المبالغ المفروضة عليهم من قبل السلاطين، والتي تراوحت أسبابها ما بين حاجة الدولة الماسة لطرد الغزاة، وما بين تلبية حاجات بعض السلاطين الخاصة.

ومن آثار المصادرات على الحياة الاجتماعية في دولة المماليك الأولى ما كان نتيجة بعض الأحداث المهمة التي كان لها الأثر الكبير على المجتمع، مثل ما جرى سنة (672هـ / 1273م) عندما علم السلطان الظاهر بيبرس بتحرك التتار لغزو بلاد الشام، فأمر بتحرك الجيش المصري إلى الشام وأمر كل شخص يمتلك فرساً في الدولة، أن يجهز نفسه ويتوجه مع الجيش لقتال التتار، وأن يُخْرجَ أهل كل قرية بالشام خيالة من

قـريتهم ويقومـون بتجهيـزهم علـى نفقـتهم الخاصــة[1]. مـا حمّـل النـاس أمـوالاً وحـرمتهم مـن نفقـات معيشـتهم وزراعـتهم للتكفـل بتجهيـز أنفسـهم للقتـال وحرمـانهم مـن حيوانـاتهم فـي تـنقلهم وزراعتهم.

ومـن المصـادرات التـي كـان لهـا تـأثير كبيـر علـى الحيـاة الاجتماعيـة وكانـت العامـة تتـذمر منهـا وتتمنـى زوالهـا والغائهـا، مـن ذلـك مـا كـان يؤخـذ مـن النـاس للمبشـرين، الـذين كــانوا يحملــون الأخبــار الحســنة للــبلاد مثــل فــتح أحــد الحصــون أو انتصــار الجــيش، أو يبشــرون بســلامة الحجــاج ومــا يشــبه ذلــك، فأبطــل ذلــك الســلطان ســيف الــدين قــلاوون الالفي[2].

وممـا أبطلـه السـلطان سـيف الـدين قـلاوون أيضـاً وظيفـة نـاظر الزكـوات الـذي كـان يأخـذ ممـن لـه مـال زكـاة فـي كـل سـنة فـإن مـات صـاحب المـال أو عـدم مالـه يؤخـذ مـا تقرر عليـه فـي الـدفاتر مـن أولاده وأولاد أولاده أو أقاربـه[3]، وألغـى مـا كـان يؤخـذ مـن التجـار عـن كـل تـاجر دينـار عنـد خـروج الجـيش لقتـال الغـزاة[4]. وقـد فـرح النـاس لإلغـاء هـذه المظـالم، التـي تـنغص علـى المجتمـع وتفـرض علـى الرجـل أن يـدفع زكـاة غيـره مـن أقاربـه، وقـد عُـرف عـن السـلطان قـلاوون قيامـه بإبطـال العديـد مـن المظـالم، وقـد مدحـه أحـد الشـعراء فـي هـذه المناسبة حيث قال :

---

(1) المقريزي، السلوك لمعرفة دول الملوك، ج2، ص85؛ العيني، عقد الجمان في تاريخ اهل الزمان، ج2، ص112.

(2) ابن دقماق، الجوهر الثمين في سير الملوك والسلاطين ،ج2، ص104؛ ابن اياس، بدائع الزهور في وقائع الدهور، ج1، ق1، ص363

(3) ابن دقماق، الجوهر الثمين في سير الملوك والسلاطين، ج2، ص104؛ ابن اياس، بدائع الزهور في وقائع الدهور، ج1، ق1، ص363.

(4) ابن دقماق، الجوهر الثمين في سير الملوك والسلاطين، ج2، ص104.

(البحر: مجزوء الكامل)

للخيـــــــــر أهـــــــلٌ لا تـــــــزالُ   وجـــــــوهُهم تـــــــدعو إليـــــــهِ

طـــــوبى لِمـــــنْ جَـــــرت الأمـــــورُ   الصـــــالحاتُ علـــــى يديـــــهِ[1]

وقد حمل الناس الكثير من الضرائب والأموال لقاء أعمال وجب على الدولة التكفل بها وبنفقاتها ، من ذلك ما جرى سنة (688هـ / 1289م) عندما فتح السلطان سيف الدين قلاوون الألفي مدينة طرابلس وخلصها من سيطرة الصليبيين وأعادها تحت الحكم الاسلامي، أمر السلطان أن تهدم البلد بما فيها وأن تبنى من جديد، في موقع جديد لا يبعد كثيرا عن مكان المدينة الأول، وفوض الأمور والكلام في الأموال إلى الوزير علم الدين الشجاعي، فصادر عدداً كبيراً من أهل دمشق وتأذى الناس منه [2]، وهرب أكثر الدماشقة إلى القُرى والضياع المجاورة[3]، وقد علق ابن كثير على هذا العمل بقوله: (وبئس هذا الصنيع فإن ذلك تعجيل لدمار الظالم وهلاكه) [4]، وهنا يعبر ابن كثير عن مدى الاذى الذي أحاط بمن صودروا ، وأن هذه السياسة الظالمة نهايتها وخيمة بالإنهيار ودمار الدولة المملوكية ، فالأصل أن يعاد بناء طرابلس من خزينة الدولة لا من جيوب الناس التي هربت خوفا من المصادرة ومن التعذيب. ومن الواضح هنا إستنكار ابن كثير لقرار السلطان وهجومه عليه ، حتى أنه فرح بوفاته قائلا: (فلم يغن عن المنصور ما جمع له الشجاعي من الأموال شيئا فإنه لم يعش بعد ذلك إلا اليسير حتى أخذه الله أخذ

---

(1) ابن اياس، بدائع الزهور في وقائع الدهور، ج1، ق1، ص363.

(2) ابن كثير، البداية والنهاية، ج13، ص349؛ المقريزي، السلوك لمعرفة دول الملوك، ج2، ص211.

(3) النويري، نهاية الارب في فنون الادب، ج31، ص107؛ المقريزي، السلوك لمعرفة دول الملوك، ج2، ص212.

(4) ابن كثير، البداية والنهاية، ج13، 349.

القرى وهي ظالمة[1]). مشيراً أن الله قد انتقم منه وأماته سريعاً بعد هذا العمل الظالم، وهنا يُلاحظ أن المصادرات التي فرضت على أهل دمشق التي أدت إلى هروبهم من مدينتهم ونزوحهم إلى القرى والضياع، من أسوأ أثآر المصادرة على الحياة الاجتماعية لأهل الشام، الذين هجروا بيوتهم وتركوا ضياعهم وتشتت أسرهم في القرى والضياع، ما عطّل حياة الناس في دمشق وأدى لتراجع نشاطها الإجتماعي والاقتصادي.

وقد ضيّق المماليك كثيراً على الناس في الشام خاصة في دمشق، وخاصة على يد الأمير علم الدين سنجر الشجاعي الذي قام سنة (691هـ /1291م) بهدم وتخريب العديد من المباني في دمشق من باب الميدان إلى تحت قلعة دمشق[2]. وقد تنقل الشجاعي في المناصب إلى أن أصبح من أشهر رجال الدولة، وكان من الذين عرفوا بسوء سيرتهم في الظلم والمصادرات إلى أن قتل، فَروي أنه لما قتل طيف برأسه في الأسواق وكانت الضربة بالحذاء على وجهه بنصف درهم والبولة بدرهم وقد جمع الأوباش من ذلك مبلغا طائلا من المال[3]. وهذا التصرف يدل على الظروف الاجتماعية السيئة التي عاشها الناس في فترة تسلط الشجاعي، وهذا واضح من ردة فعل الناس عند سماعهم بمقتلهِ حيث فرحوا فرحاً كبيراً لخلاصهم منه.

---

(1) ابن كثير، البداية والنهاية، ج13، ص349.

(2) ابن الجزري، تاريخ ابن الجزري، ج1، ص100.

(3) النويري، نهاية الارب في فنون الادب،ج31، ص174؛ المقريزي ،السلوك لمعرفة دول الملوك، ج2، ص254-255؛ ابن الجزري، تاريخ ابن الجزري، ج1، ص199؛ Hazaarad, Harry:"Atlas of Islamic history",third edition, princton university press,1954, p 42.

وتشدد أُمراء المماليك مع الموظفين في أعمالهم ، فعندما تولى الأمير بدر الدين لؤلؤ القندشي شد الدواوين في حلب سنة (733هـ/1332م) [1] والكشف على أحوال المباشرين[2] والتحقيق معهم. وقد عاملهم بالظلم والضرب والتعذيب وصادر أموال الناس وحقرهم [3].

ويَصِفُ ابن حبيب الحلبي شدة لؤلؤ القندشي مع أهل حلب حيث يقول بأنه (بادر وصادر، وتنمر وتجبر، وقام وقعد، وبرق ورعد، ونهى وأمر، وسجن واعتقل، وعزل وصرف، وانزعج وانحرف، وأهان الأكابر وروّع الحرم والأصاغر، ونزع أثواب الإنصاف وسلّط الأطراف على الأشراف، وضرب بالعصيّ والسياط)[4]. وتعبير ابن حبيب عن تعامل القندشي مع أهل حلب دلالة على قسوته وأنه لم يرحم أحداً وأن ضرره كان عاماً، فهو يضيف على ما سبق قوله: (وكلّف الناس إدخال الجَملَ في سمِّ الخيّاط وأقام بين أظهرهم مدة وهم ينتظرون الفرج بعد الشدة إلى أن رحل إلى الديار المصرية وانطفأ عن الشام شَرَرُ شرّ البريّة)[5]. وتعبيره الأخير دلالة على أن ضرر القندشي أصاب المجتمع الحلبي إقتصاديا وإجتماعيا.

---

[1] يذكر ابن ايبك الدواداري أن لؤلؤ القندشي تولى شد الدواوين سنة 734هـ / 1333م، للمزيد انظر ابن ايبك الدواداري، كنز الدرر وجامع الغرر، ج9، ص375.

[2] المباشرون هم الموظفون الاداريون في الدولة المملوكية .دهمان، معجم الالفاظ التاريخية في العصر المملوكي، ص134.

[3] ابن ايبك الدواداري، كنز الدرر وجامع الغرر، ج9، ص375.

[4] الحلبي ، الحسن بن عمر بن حبيب (ت 779هـ /1377م)، المنتقى من درة الاسلاك في دولة ملك الاتراك في تاريخ حلب الشهباء تح: عبد الجبار زكار، دار الملاح للطباعة والنشر، (د.م)، ط1 ،1420هـ / 1999م، ص113؛ الغزي، نهر الذهب في تاريخ حلب، ج3، ص145.

[5] ابن حبيب الحلبي، المنتقى من درة الاسلاك، ص113.

وذكر الغزي أبياتا من الشعر تعبر عن مدى سَطوةِ وظلمِ القُندشي على أهل حلب حيث يقول:

(البحر: السريع)

قلبي لعَمرُ الله معلولُ — بِما جَرى للناسِ مع لولو
يا ربِّ قدّ شرّد عنّا الكرى — سيفٌ على العالمِ مسلولُ
وما لِهذا السيفِ مِن مُغمدٍ — سواكَ يا مَن لُطفه سُولُ[1]

وتوفي لؤلؤ القندشي بدار العدل بحلب تحت العقوبة سنة (742 هـ / 1341م) وصودر ماله وشمت به الناس ويقول إبن الوردي فيه[2]:

(البحر: الوافر)

ألؤلؤ قد ظلمتَ الناسَ لكن — بقدر طلوعِكَ إتفقَ النزولُ
كبرتَ فكنتَ في تاجٍ فلمّا — صغرتَ سحقتَ سُنّةَ كُلَّ لولو[3]

كما كان على الناس في الدولة المملوكية تكلف قيمة هدايا الأمراء للسلاطين، فعندما زار الأمير سيف الدين أبو بكر – وكان أمير الكرك – والده السلطان محمد بن قلاوون سنة (740هـ / 1339م)، حمل معه هدية قيمتها مايتي ألف درهم، وقد حمل الناس الهدية بأخذها من أموالهم – على سبيل القرض– كما يدعي، ومن لم يقدم له المال عذبه وقتله وصادر أمواله[4].فبذلكَ يتّمَ أطفالاً ورمّلَ نساءاً وهَدَمَ أُسراً، فكان لهذا العمل أسوأ الأثر على المجتمع.

---

(1) الغزي، نهر الذهب في تاريخ حلب، ج3، 145.
(2) ابن الوردي، تاريخ ابن الوردي، ج2، ص322.
(3) ابن الوردي، تاريخ ابن الوردي، ج2، ص322.
(4) المقريزي، السلوك لمعرفة دول الملوك، ج3، ص280.

المبحث الثالث

أثر المصادرات على الوضع الاقتصادي في الدولة

لقد كان لإنتشار المصادرات الأثر الواضح على الحياة الإقتصادية حيث أثّرت على الوضع المالي للدولة وعلى مظاهر النشاط الاقتصادي للناس وأدت الى نكسات وأزمات إقتصادية في بلاد الشام في الدولة المملوكية الأولى.

فمن المصادرات التي وقعت في بلاد الشام سنة (666هـ/1267م) بعد قيام السلطان الظاهر بيبرس بطرد التتار من الشام، قام بالإستيلاء على الكثير من القرى والبساتين التي بأيدي أصحابها، وكانت حجته أنها كانت تحت يد التتار وأنه إستنقذها منهم. وقد أفتاه بعض فقهاء الحنفية على أن الكفار إذا أخذوا شيئا من أموال المسلمين ملكوها، فإذا إستُرجِعت لم تُرد الى أصحابها. مع أنه كان قد إستشار القاضي إبن عطاء الحنفي أحد قُضاة الحنفية الذي كانت ردة فعله أن رد غاضبا (هذه أملاكٌ بيد أصحابها، وما يحل لمسلمٍ أن يتعرض لها)[1]. فعقد مجلساً لمناقشة هذا الأمر فوافقَ الظاهرُ على رفع يده عن ممتلكات أهل الشام مقابل دفع مبلغ مليون درهم[2]، حيثُ قَبلَ أن يُقسّط المبلغَ كل سنة مائتي ألف درهم ولكنه أمر بدفع أربعمائة ألف درهم دفعة واحدة[3].

كذلك أمر السلطان الظاهر بيبرس سنة (667هـ/ 1267م) بمصادرة جميع الأملاك في حلب، ويشير لذلك اليونيني بقوله: (وفي هذه السنة تقدم الملك الظاهر

---

(1) ابن كثير، البداية والنهاية، ج13، ص299، العيني، عقد الجمان في تاريخ اهل الزمان، ج2، ص153.

(2) اليونيني، ذيل مرآة الزمان، ج2، ص386؛ النويري، نهاية الارب في فنون الادب، ج30، ص98 ؛ ابن كثير، البداية والنهاية، ج13، ص281-282.

(3) اليونيني، ذيل مرآة الزمان، ج2، ص386؛ النويري، نهاية الارب في فنون الادب، ج30، ص98 ؛العيني، عقد الجمان في تاريخ اهل الزمان، ج2، ص30-31.

بالحوطة على أملاك حلب بأسرها وأن لا يُفرج عن شيء منها إلا بكتابٍ عتيق من الأيام الناصرية أو ما قبلها)[1].

ومن هنا يلاحظ أن المصادرات التي أمر بها السلطان الظاهر بيبرس بحق العامة طالت قدراً كبيراً من أموال الناس وممتلكاتهم، فمنعتهم ضياعهم وعطّلت أعمالهم فكان لهذا اثار سلبية على الإقتصاد فهذه المصادرات حرمت أصحاب الضياع من ريعها فتسببت بفقرهم، ولا شك أن الفقر يعطل قدرة الناس على الشراء من التجار فتكسد تجارتهم، وفي النتيجة سينقص من إيرادات الدولة، لأنه في ظل سلب الناس ضياعهم وبساتينهم ومشاريعهم وإفقارهم سيفقدون قدرتهم على دفع ما يُكلفوا به لبيتِ المال وما يكلفهم به السلطان.

وقد تكرر ذلك أيضا كما ورد سابقا سنة (688هـ / 1289م)عندما أمر السلطان سيف الدين قلاوون الأُلفي الأمير سنجر الشجاعي بتحصيل الاموال بدمشق لاعادة بناء مدينة طرابلس بعد تحريرها ، فقام بمصادرة أملاك تقي الدين توبة[2]، وأخذ حواصله وباعها على الناس بأغلى الاثمان حتى جمع من ذلك خمسمائة الف درهم، فخاف منه الناس وفر كثير منهم[3]. فإجبار الناس على الشراء بأغلا الأسعار فيهِ تأثيرٌ على حركةِ البيع والشراء الطبيعية والمعتادة في المجتمع، مما يُخل بمبادئ التجارة التي تقوم على حرية الشراء و البيع بالأسعار الحقيقية المناسبة للباعة والمشترين.

---

(1) اليونيني، ذيل مرآة الزمان،ج2، ص410؛ الذهبي، تاريخ الاسلام، حوادث ووفيات (661هـ–670هـ)، ص45.

(2) سبق التعريف به.

(3) النويري، نهاية الارب في فنون الادب، ج31، ص107؛ الذهبي، تاريخ الاسلام، حوادث ووفيات (681هـ – 670هـ)، ص34؛ المقريزي، السلوك لمعرفة دول الملوك، ج2، ص212.

وفي سنة (736هـ/ 1335م) وصل الأمير سيف الدين أبو بكر الباشري لعمارةِ قلعة جعبر[1] وهي من أشهر حصون الشام، وكانت خربت زمن هولاكو فأخذ الصُنّاع والرجال من حلب وأمر أن يؤخذ نصف رجال كل قرية من قرى حلب للعمل في نهر القلعة وطلب من أسواق حلب رجال إستُخرجت أموالهم وتوجه الى القلعة ومعه ما يُقارب العشرين ألف رجل[2]وقد صودر التجار كما يروي الغزي لإعادة بناء القلعة وشق النهر وصيانته وقد تكلّف التجار والناس في أعمال البناء وتكاليفها إجباراً. وهذا مثال واضح على ضرر المصادرات للنظام الإقتصادي، فمصادرةُ التجّار تسبب لهم الخسارة وبالتالي ستتأثر أعمال الأسواق التجارية، خصوصاً وأن التجار سيعوضون خسائرهم بزيادة الأسعار مما يقلل من قدرة الناس على الشراء ويؤدي بالنتيجة الى الكساد الاقتصادي.

في سنة (746هـ / 1345م) صادر السلطان الملك الكامل شعبان بن الناصر محمد الناس للتجهيز لحجه حيث أمر بمصادرة جميع أرباب المعاملات[3] وأصحاب الرزق والرواتب بالبلاد الشامية من الفُرات الى غزة، وألا يصرف لأحد منهم شَيئا، وأن يُستخرج منهم ومن الأوقاف وأرباب الجوامك ألف ألف درهم، لكي يشتري الجمال ونحوها، مما يحتاج إليه السلطان في سفره[4]. ويلاحظ أن المصادرة شملت أرباب المعاملات، وقد فسرت بعض المصادر المعاملات بما يتعامل به من الذهب والفضة في الدولة ، وقد كان لكل هذه الاعمال والمصادرات دور في غلاء المعيشة ، وارتفاع الاسعار في الشام، حتى ان اثمان الخبز ارتفعت سنة (775هـ/ 1373م) في دمشق فبلغ

---

[1] جعبر بالفتح ثم السكون وباء موحدة مفتوحة وراء والجعبر في اللغة الغليظ القصير قال رؤبة وقلعة جعبر على الفرات بين بالس والرقة قرب صفين وكانت قديما تسمى دوسر. انظر الحموي، معجم البلدان، ج2، ص142.

[2] الغزي، نهر الذهب في تاريخ حلب، ج3، ص146.

[3] سبق التعريف بها.

[4] المقريزي، السلوك لمعرفة دول الملوك، ج4، ص20؛ ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج10، ص101-102.

ثمن رطل الخبز درهمين ونصف، ولم تسع الدولة ممثلة بالأمير بيدمر نائب السلطنة في دمشق بأي إجراءات اقتصادية من شأنها خفض أسعار الخبز كتوفير الحنطة لأهل الشام، وإنما كان الأمير مُنشغلاً بأخذ أموال الناس كما اشار الى ذلك ابن طولون: (وغلا الخبز أيضا بدمشق حتى وصل الرطل الى درهمين ونصف، وبيدمر بدمشق قد أهمل مصالح المسلمين مشغول بأخذ أموالهم)[1].

وهنا يظهر عجز الدولة عن حل المشاكل الاقتصادية خصوصاً ما يُعرف بأيامنا هذه بتضخم الأسعار الذي يُرهق الناس ويقلل من أداء الأسواق التجارية، فكان بإستطاعة الدولة أن تتدخل بتوفير السلع للناس للتقليل من أسعارها وإعادة التوازن بين مصالح التجار والناس، إلا أن بعض سلاطين الدولة لم يُبدوا أي إهتمام للطرق والإجراءات التي تُشجع وتدعم التجارة والصناعة والزراعة وبالتالي يتوفر لهم المال من الضرائب والمُستحقات الأُخرى على أموال التجار والصناع دون أن يؤثر سلباً على الأداء الاقتصادي للأسواق، ولكن بعض السلاطين كانوا يسلكون طريق مصادرة الناس أملاكهم باعتباره الطريق الأسهل والأسرع لتحصيل الأموال غبر مكترثين بآثار المصادرة على الحياة الاقتصادية للناس والدولة.

---

[1] ابن طولون، اعلام الورى، ص27.

الخاتمة

من خلال الدراسة لظاهرة المصادرات في بلاد الشام في دولة المماليك الاولى (684-784هـ/1250-1382م) تبين أن المصادرات لم تظهر فجأة في هذا العصر وانما ظهرت في منذ بداية الدولة الاسلامية وطبقت على نطاق ضيق، إلا أنها أخذت تتسع في العصور اللاحقة حتى وصل بها المطاف إلى العصر المملوكي الأول لتبرز ملامح واضحة لها ومن خلال الدراسة للمصادرات في بلاد الشام في الدولة المملوكية الاولى يمكن استخلاص النتائج الاتية:

- معارضة الفقهاء المسلمين للمصادرات وتحريمهم لها واعتبروها نوعا من الظلم والغصب ، ونهيهم عن العقاب بأخذ مال المذنب مهما كانت جريمته ، لأن ذلك يهدد سلامة المجتمع واستقراره، إلا من تثبت عليه البينة باختلاسه من مال الدولة فتصادر أمواله وترد لبيت مال المسلمين، وهذا خلاف بما ذهب إليه غالبية الفقهاء القائلين بمشروعية المصادرة بشروط معينة، والتي من أهمها أن تقع على أموال الأغنياء، وأن تكون لحاجة ماسة كحماية الدولة من العدوان.

- ظهرت المصادرة منذ بدايات العصر الاسلامي لكنها اقتصرت على موظفي وكبار رجال الدولة ، وكان سببها شبهة مصدر الاموال والثروات التي جمعوها اما باستغلال مناصبهم أو باعتدائهم على أموال الدولة، وكان هدف المصادرات رد هذه الأموال إلى خزينة الدولة, وكانت هذه أبرز المصادرات التي تمت عبر العصور الراشدي والاموي والعباسي والايوبي.

- ظهرت المصادرات في دولة المماليك الاولى نتيجة لعدة اسباب ودوافع مختلفة ، أدت الى ترسخ هذا النظام وانتشاره ، وكان أهمها الأزمات التي تعرض لها بيت

المال خاصة، في تجهيز الجيوش لمحاربة التتار والصليبيين. فكان السبب المسؤول عن وقوع العدد الأكبر من المصادرات في الدولة المملوكية الاولى التي تتعلق بمصادرة عمال وموظفي الدولة الذين جمعوا ثروات طائلة ينتابها شبه الفساد واستغلال مناصبهم والاعتداء على اموال الدولة.

- تلازمت عقوبة العزل في كثير من الأحيان مع المصادرة، كذلك من المصادرات ما هدف للانتقام وتصفية الحسابات فيما بين المتنافسين من امراء ورجال الدولة المملوكية .

- كانت المصادرات تتم لتنفيذ واكمال المشروعات العامة للدولة بالاضافة الى انها استخدمت كوسيلة لجمع الاموال تلبية لحاجات السلاطين والامراء المختلفة.

- لم تقتصر المصادرات في الدولة المملوكية الاولى على فئة معينة في الدولة, وانما طالت السلاطين انفسهم ونواب السلطنة والوزراء والقضاة وناظري الدواوين وشادّي الدواوين وكتبة السر والنقباء و أهل الذمة ، حتى انها طبقت على الاموات فقد صودرت تركاتهم ، وهذا يوضح مدى شمولية المصادرات وانها طالت معظم فئات المجتمع الشامي في الدولة المملوكية الاولى.

- رغم شمول المصادرة لجميع فئات المجتمع الشامي في دولة المماليك الاولى من مسلمين وذميين وعامة الناس وسلاطين الا انه لم تجر العادة بمصادرة أموال النساء إحتراما لحرمة المرأة في المجتمع الاسلامي. رغم أن المصادر قد ذكرت حالات نادرة لنساء صودرت أموالهن مثل شجرة الدر و زوجة الأمير أينبك البدري.

- كان للمصادرات اثار ايجابية واثار سلبية على اقتصاد الدولة. فقد وفرت الاموال اللازمة في أوقات الأزمات كالحروب والفتن الداخلية ،لكنها شكلت اثرا سلبيا كبيراً

علـى الحيـاة الاقتصـادية حيـث تسـببت بكسـاد الأسـواق وخسـائر فادحـة للتجـار ممـا أدى إلـى غلاء الأسعار.

- وأثـرت المصـادرات علـى الحيـاة الإجتماعيـة فسـببت الفقـر والبطالـة وعـدم الشـعور بـالأمن والإسـتقرار فخـاف النـاس مـن المصـادرة ولـم يـأمنوا علـى أمـوالهم ممـا دفـع العديد منهم الى الهرب وترك ديارهم.

- واثـرت المصـادرات علـى الحيـاة السياسـية ، حيـث أُسـتخدم الكثيـر مـن امـوال المصـادرة فـي تجهيـز الجيـوش لحمايـة امـن واسـتقرار الدولـة والـدفاع عنهـا ضـد هجمـات المعتـدين، وكـان للمصـادارت دورٌ فـي القضـاء علـى الخصـوم السياسـيين للسـلاطين وتثبيـت حكمهـم لهـذا طالـت المصـادرات جميـع فئـات المجتمـع دون اسـتثناء مـن عامـة الناس وحتى السلاطين.

قائمة المصادر والمراجع

أولاً: المصادر العربية المطبوعة

ابن الاثير، عزالدين ابي الحسن علي (ت 630هـ /1232م)، الكامل في التاريخ (تسعة أجزاء)، تح: خليل مأمون شيحا، دار المعرفة، بيروت، لبنان، ط1، (1423هـ/2002م).

ابن الجوزي، جمال الدين ابي الفرج (ت 597هـ/ 1200م)، صفة الصفوة، اربع اجزاء، تح: محمود فاخوري ومحمد رواس قلعة جي، دار المعرفة ، بيروت، لبنان، ط3، (1405هـ/1985م).

ابن الجزري، شمس الدين ابو عبدالله محمد بن ابراهيم بن ابي بكر (ت 739هـ/ 1338م)، تاريخ حواث الزمان وانبائه ووفيات الاكابر والاعيان من ابنائه المعروف بتاريخ ابن الجزري (ثلاثة اجزاء)، تح: عمر عبدالسلام تدمري، المكتبة العصرية، بيروت، لبنان، ط1، (1419هـ/ 1998م).

ابن الطقطقي، محمد بن علي بن طباطبا (ت 709هـ/1309م)، الفخري في الاداب السلطانية والدول الاسلامية، تح: ممدوح حسن محمد، مكتبة الثقافة الدينية، بورسعيد، مصر، د.ط، د.ت.

ابن العماد الحنبلي، شهاب الدين ابي الفلاح عبد الحي (ت 1089هـ/1678م)، شذرات الذهب في اخبار من ذهب (تسعة اجزاء)، تح: مصطفى عبدالقادرعطا، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، (1419هـ/ 1998م).

ابـن الفـرات، ناصـر الـدين محمـد بـن عبـد الـرحيم (ت807هـ/ 1404م) تـاريخ ابـن الفـرات (تسـعة اجـزاء)، تــح: قسـطنطين زريــق ونجــلاء عزالــدين، المطبعــة الاميركانيــة، بيروت، لبنان، د.ط، (1358هـ/ 1939م).

ابـن الـوردي، زيـن الـدين عمـر ابـن المظفـر (ت 749هـ/1348م)، تـاريخ ابـن الـوردي (جزءان)، دار الكتب العلمية، بيروت ، لبنان، ط1، (1417هـ /1996م).

ابـن ايـاس، محمـد بـن احمـد الحنفـي (ت930هـ/ 1524م)، بـدائع الزهـور فـي وقـائع الـدهور (خمسـة اجـزاء)، تـح: محمـد مصـطفى، الهيئـة المصـرية العامـة للكتـاب، القـاهرة، مصر، ط2، (1404هـ/1983م).

ابـن تغـري بـردي، جمـال الـدين ابـو المحاسـن يوسـف(874هـ/ 1470م)، المنهـل الصـافي والمسـتوفي بعـد الـوافي (ثمانيـة أجـزاء)، تـح: الـدكتور محمـد محمـد امـين، الهيئـة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، مصر، (1407هـ/1986م)، د.ط.

___________، النجـوم الزاهـرة فـي ملـوك مصـر والقـاهرة (سـتة عشـر جـزء)، تـح: محمـد حسـين شـمس الـدين، دار الكتـب العلميـة، بيـروت، لبنـان، ط1، (1413هـ/ 1992م).

ابـن تيميـة, تقـي الـدين ابـي العبـاس (ت 728هـ/1327م), مجمـوع الفتـاوى، (سـبعة وثلاثـون جـزء) تـح: مصـطفى عبـد القـادر عطـا، دار الكتـب العلميـة، بيـروت، لبنـان، ط1، (1421هـ/ 2000م).

___________، الحسـبة، دار ابـن حـزم للطباعـة والنشـر، بيـروت، ط1، (1425هـ/ 2004م).

ابـن جعفـر، قدامـة ابـو الفـرج قدامـة بـن زيـاد (ت 337هـ/948م)، كتـاب الخـراج وصـناعة الكتابـة، معهـد تـاريخ العلـوم العربيـة والإسـلامية، مكتبـة كـوبريلي، اسـتانبول، تركيـا، 1962.

ابـن حبـان، محمـد بـن حبـان بـن احمـد التميمـي (ت 354هـ/965م)، كتـاب الثقـات، (عشـرة اجـزاء)، تـح: محمـد عبـد المعيـد خـان وآخـرون، دار الفكـر، حيـدر ابـاد، الهنـد، د.ط، (1393هـ/1973م).

ابـن حجـر العسـقلاني، شـهاب الـدين احمـد بـن علـي (852هـ / 1448م)، الـدرر الكامنـة فـي اعيـان المائـة الثامنـة (أربعـة اجـزاء)، دار احيـاء التـراث العربـي، بيـروت، (1390هـ / 1970م).

______________، الاصـابة فـي تمييـز الصـحابة (ثمانيـة اجـزاء)، تـح : علـي محمـد البجاوي، دار الجيل، بيروت، لبنان، ط1، (1412هـ/1991م).

______________، رفـع الاصـر عـن قضـاة مصـر، (جـزءان فـي مجلـد واحـد)، تـح: الـدكتور حامـد عبـد الحميـد واخـرون، الهيئـة العامـة لشـئون المطـابع الاميريـة، القاهرة، مصر، د.ط، (1381هـ/1961م).

ابـن خلـدون، عبـدالرحمن بـن محمـد (ت 808هـ/ 1405م)، العبـر وديـوان المبتـدا والخبـر فـي ايـام العـرب والعجـم والبربـر ومـن عاصـرهم مـن ذوي السـلطان الاكبـر الشـهير بتـاريخ ابـن خلـدون (سـبعة أجـزاء)، دار احيـاء التـراث العربـي، بيـروت، لبنـان، ط1، (1420هـ/1999 م).

ابـن خلكـان، ابـو العبـاس شـمس الـدين احمـد بـن محمـد (681هـ/1282م)، وفيـات الاعيـان وانبـاء ابنـاء الزمـان (سـبعة اجـزاء)، تـح: احسـان عبـاس، دار صـادر، بيـروت، لبنان، د.ط، (1318هـ / 1900م).

ابـن دقمـاق، صـارم الـدين ابـراهيم بـن محمـد (ت 809هـ/1406م)، الجـوهر الثمـين فـي سـير الملـوك والسـلاطين (جـزءان)، تـح: محمـد كمـال الـدين عزالـدين، دار عـالم الكتـب، (1985م/ 1406هـ)، بيروت، ط1.

ابـن شـاهين الظـاهري، زيـن الـدين عبدالباسـط (ت920هـ / 1514م)، نيـل الامـل فـي ذيـل الـدول (تسـعة اجـزاء)، تـح: عمـر عبدالسـلام تـدمري، المكتبـة العصـرية، بيـروت، لبنان، (1423هـ/ 2002م)، ط1.

ابـن عبـدالحكم، ابـي القاسـم عبـدالرحمن بـن عبـدالله (ت 257هـ/ 870م)، فتـوح مصـر وأخبارهـا، تـح: محمـد الحجيـري، دار الفكـر، بيـروت، لبنـان، ط1، (1417هـ/1996م).

ابـن عبـدالظاهر، محيـي الـدين (ت 692هـ/1292م) ، الـروض الزاهـر فـي سـيرة الملـك الظـاهر، تـح ونشـر: عبـدالعزيز الخـويطر، الريـاض، السـعودية، ط1، (1396هـ/ 1976م).

ابـن فرحـون، برهـان الـدين ابـراهيم بـن علـي (ت 799هـ/1396م)، تبصـرة الحكـام فـي اصـول الاقضـية ومنـاهج الاحكـام، جـزءان، تـح: محمـد عبـدالرحمن الشـاغول، المكتبـة الازهرية للتراث، القاهرة، مصر، د.ط، (1426هـ/2005م).

ابـن كثيـر، عمادالـدين ابـو الفـداء الحـافظ (ت 774هـ/1343م)، البدايـة والنهايـة (أربعـة عشـر جـزءاً)، تـح: احمـد عبـدالوهاب فتـيح، دار الحـديث، القـاهرة، مصـر، د.ط، (1415هـ /1994م) .

ابـن ممـاتي، أسـعد بـن المهـذب بـن أبـي ملـيح (ت 606هـ/1209م)، كتـاب قـوانين الـدواوين، تح: عزيز سوريال عطية، مكتبة مدبولي، القاهرة، مصر، 1991م.

ابـن منظـور، ابــي الفضـل جمـال الـدين محمـد بـن مكـرم (711 هـ/1311م)، لسـان العـرب، دار صادر، بيروت، لبنان.

ابـن منظـور، جمـال الـدين محمـد بـن مكـرم (711هـ / 1311م)، مختصـر تـاريخ دمشـق لابـن عسـاكر،(تسـع وعشـرون جـزءاً) تـح: ابـراهيم صـالح، دار الفكـر، دمشـق، سـوريا، ط1، (1410هـ / 1989م).

ابـو شـامة، شـهاب الـدين عبـدالرحمن بـن اسـماعيل (ت 665هـ/ 1266م)، الروضـتين فـي اخبـار الـدولتين النوريـة والصـلاحية (خمسـة اجـزاء)، تـح: ابـراهيم شـمس الـدين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، (1423هـ/ 2002م).

الأصـبهاني، احمـد بـن عبـدالله بـن احمـد (ت 430هـ/ 1038م)، معرفـة الصـحابة (خمـس أجـزاء)، تـح: محمـد حسـن محمـد حسـن اسـماعيل ومسـعد عبـد الحميـد السـعدني، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، (1423هـ/ 2002م.)

الجهشـياري، ابـي عبـدالله محمـد بـن عبـدوس (ت 331هـ /942م)، كتـاب الـوزراء والكتـاب، تـح: مصـطفى السـقا وآخـرون، مطبعـة مصـطفى البـابي الحلبـي، القـاهرة، مصـر، (1357هـ/1938م)، ط1.

المـاوردي، أبـي يعلـي محمـد بـن الحسـين الفـراء(ت450هـ/1058م)،الأحكـام السـلطانية، تـح: محمد الفقي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1983/ 1404م.

المنصـوري، بيبـرس (ت 725هــ /1324م)، مختـار الاخبـار (تـاريخ الدولـة الايوبيـة ودولـة المماليـك البحريـة حتـى سـنة 702هــ/1302م)، تـح: عبدالحميـد صـالح حمـدان، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، مصر، ط1، (1414هـ/ 1993م).

__________، التحفـة الملوكيـة فـي الدولـة التركيـة (تـاريخ دولـة المماليـك البحريـة فـي الفتـرة مـن 684 – 711هــ) ، تـح: عبدالحميـد صـالح حمـدان، الـدار المصـرية اللبنانية، القاهرة، مصر، ط1، (1408هـ/1987م) .

__________، زبـدة الفكـرة فـي تـاريخ الهجـرة، تـح: زبيـدة محمـد عطـا، عـين للدراسـات والبحوث الانسانية، القاهرة، مصر، د.ط، (1422هـ/ 2001م).

الحلبـي، الحسـن بـن عمـر بـن حبيـب (ت 779هــ /1377م)، المنتقـى مـن درة الاسـلاك فـي دولـة ملـك الاتـراك فـي تـاريخ حلـب الشـهباء، تـح: عبـد الجبـار زكـار، دار المـلاح للطباعة والنشر (د.م)، ط1، (1420هـ/ 1999).

الحنبلـي، احمـد بـن ابـراهيم (ت 876هـ/ 1471م)، شـفاء القلـوب فـي مناقـب بنـي ايـوب، تـح: مديحــة الشــرقاوي، مكتبــة الثقافــة الدينيــة، القــاهرة ، مصــر، ط1، (1417هــ/ 1996م).

الـدواداري، ابـي بكـر بـن عبـدالله بـن ايبـك (ت 699هـ/ 1299م)، كنـز الـدرر وجـامع الغـرر (تسـعة اجـزاء)، تـح: اولـرخ هارمـان وآخـرون، قسـم الدراسـات الاسـلامية بالمعهـد الالماني للآثار، القاهرة، مصر، د.ط، 1391هـ/ 1971م.

الذهبي، شمس الدين محمد بن احمد (ت 748هـ/ 1347م)، تاريخ الاسلام ووفيات المشاهير والاعلام (اثنان وخمسون جزءاً)، تح: د. عمر عبدالسلام تدمري، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، ط1، 1419هـ/1998م.

____________، العبر في خبر من غبر (أربعة اجزاء)، تح: ابو هاجر محمد السعيد بن البسيوني زغلول، دار الكتب العلمية، بيروت ، لبنان، (1406هـ/ 1985م)، د.ط.

____________، سير أعلام النبلاء (تسعة وعشرون جزءا)، تحقيق: شعيب الأرناؤوط واخرون، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط2، (1429هـ / 2008م).

الرازي، محمد بن ابي بكر بن عبدالقادر (ت 666هـ/ 1267م)، مختار الصحاح، تح: سعيد محمود عقيل، دار الجيل، بيروت، لبنان، د.ط، (1422هـ/ 2001م).

السخاوي، شمس الدين محمد بن عبدالرحمن (902هـ/ 1469م)، وجيز الكلام في الذيل على دول الاسلام، (أربعة أجزاء)، تح: د. بشار عواد معروف وآخرون، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر، بيروت، ط1، (1416هـ/ 1995م).

السيوطي، جلال الدين عبدالرحمن بن ابي بكر (ت 911هـ/1505م)، تاريخ الخلفاء، تح: ابراهيم صالح، دار صادر، بيروت، لبنان، ط3، (1429هـ/ 2008م).

____________، تحفة المجالس ونزهة المجالس، تح: السيد محمد بدر الدين النعساني، مطبعة السعادة القاهرة، مصر، ط1، (1326هـ/ 1908م)

الشاطبي، ابي اسحاق ابراهيم بن موسى (ت 790هـ/ 1388م) ، الاعتصام ، (جزءان)، تح: السيد محمد رشيد رضا، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، (1403هـ/ 1982م).

الصفدي، صلاح الدين خليل بن ايبك (ت 764هـ/ 1362م)، تحفة ذوي الالباب فيمن حكم بدمشق من الخلفاء والملوك والنواب (جزءان)، تح: احسان بنت سعيد خلوصي وزهير حميدان الصمصام، منشورات وزارة الثقافة السورية، د.ط، (1413ه/ 1992م) .

__________، الوافي بالوفيات (ستة عشر جزءا)، تح: وداد القاضي واخرون، دار فرانز شتايز، فيسبادن، المانيا، (1403ه/1982م)، ط2.

__________، أعيان العصر وأعوان النصر، (ستة أجزاء)، تح: علي ابو زيدو آخرون، دار الفكر المعاصر، بيروت و دار الفكر، دمشق، ط1، (1419ه/ 1998م).

الطبري، محمد بن جرير (ت 310هـ/ 922م)، تاريخ الامم والملوك (ستة اجزاء)، دار الكتب العلمية ، بيروت، لبنان، ط1، (1422ه/ 2001م).

العيني، بدر الدين محمود (ت 855هـ/ 1451م)، عقد الجمان في تاريخ اهل الزمان (أربعة اجزاء)، تح: الدكتور محمد محمد امين، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، مصر، د.ط، (1408ه/ 1987م).

الغزالي، ابو حامد محمد بن محمد (ت 505هـ/1111م)، شفاء الغليل في بيان الشبه والمخيل ومسالك التعليل، تح: حمد الكبيسي، مطبعة الارشاد، بغداد، العراق، د.ط، (1391ه/ 1971م).

الغزي، كامل بن حسين البالي الحلبي (ت 1351هـ/1933م)، نهر الذهب في تاريخ حلب (ثلاثة أجزاء)، تح: شوقي شعث و محمود فاخوري، دار القلم العربي للطباعة والنشر، حلب ، ط2، (1420ه/ 1999م).

الفيـروز أبـادي، مجـد الـدين محمـد بـن يعقـوب (ت 823هـ/ 1420م)، القـاموس المحـيط، المطبعة المصرية، ط3، القاهرة، مصر، (1352هـ/ 1933م).

القلقشـندي، احمـد بـن علـي (ت 821هـ/ 1418م)، صـبح الاعشـى فـي صـناعة الإنشـا (خمسـة عشـر جـزء)، تـح: محمـد حسـين شـمس الـدين، دار الكتـب العلميـة و دار الفكـــر للطباعـــة والنشـــر، بيـــروت، لبنـــان، د.ط ، (1987 /1408هـــ-1410هـ/1989م).

مجمــع اللغــة العربيــة، المعجــم الــوجيز، ط2، دار التحريــر للطباعــة والنشــر، مصــر (1407هـ/ 1986).

مجمــع اللغــة العربيــة، المعجــم الوسـيط، ط2، المكتبــة الاســلامية للطباعــة والنشــر، د.ت، د.م.

ابـن طولـون، محمـد الصـالحي الدمشـقي (ت953هـ / 1546م)، إعـلام الـورى بمـن ولـي نائبـا مـن الاتـراك بدمشـق الشـام الكبـرى، تـح: محمـد أحمـد دهمـان، مطبوعـات مديريـة احياء التراث القديم، دمشق، (1384هـ/1964م).

المسـعودي، ابـو الحسـن علـي بـن الحسـين (ت 346هـ/ 957م)، مـروج الـذهب ومعـادن الجـوهر، (أربعـة أجـزاء)، تـح: عبـدالامير مهنـا، مؤسسـة الأعلمـي للمطبوعـات، بيروت، لبنان، ط1، (1412هـ/1991م).

المقريـزي، تقـي الـدين احمـد بـن علـي (ت 845هـ/ 1441م)، المـواعظ والاعتبـار بـذكر الخطـط والاثـار (ثلاثـة اجـزاء)، تـح: محمـد زيـنهم ومديحـة الشـرقاوي، مكتبـة مـدبولي، القاهرة، مصر، (1419هـ/1998م)، ط1.

ـــــــــــــــــــ، السلوك لمعرفة دول الملوك (ثمانية اجزاء)، تح: محمد عبدالقادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، (1418هـ/ 1997م) .

النديم ، ابو الفرج محمد بن اسحق ت (438هـ/1047م) الفهرست، تح: بدون، دار المعرفة ، بيروت ، لبنان، د.ط، 1398هـ / 1978م.

النعيمي، ابو المفاخر عبدالقادر بن محمد (ت927هـ/ 1520م)، الدارس في تاريخ المدارس (جزءان)، تح: جعفر الحني، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، مصر، د. ط، (1409هـ/ 1988م).

النويري، شهاب الدين احمد بن عبدالوهاب (ت 733هـ /1332م)، نهاية الارب في فنون الادب (ثلاثة وثلاثون جزء)، تح: نجيب مصطفى فواز وحكمت كشلي فواز، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، (1425هـ/2004 م)

اليافعي، عبدالله بن اسعد (ت 768هـ/ 1366م)، مرآة الجنان وعبرة اليقظان في معرفة ما يعتبر من حوادث الزمان، (أربعة اجزاء)، تح: خليل المنصور، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، (1418هـ/1997م).

اليعقوبي، احمد بن ابي يعقوب بن جعفر (ت284هـ/ 897م)، تاريخ اليعقوبي (ثلاثة أجزاء)، تح: السيد محمد صادق، المكتبة الحيدرية، النجف، العراق، د.ط ، (1384هـ/ 1964م).

اليوسفي، موسى بن محمد بن يحيى (ت 759هـ/ 1357م)، نزهة الناظر في سيرة الملك الناصر، تح: الدكتور احمد حطيط، دار عالم الكتب، بيروت، لبنان، (1407هـ/ 1986م)، ط1،

اليـونيني، قطـب الـدين موسـى بـن محمـد (ت726هـ/1326م)، ذيـل مـرآة الزمـان (اربعـة اجزاء)، دائرة المعارف العثمانية، حيدر اباد، الهند، ط1، (1374هـ/1954م).

ثانياً: المراجع العربية الحديثة

الجمعة، علي بن محمد، معجم الاصطلاحات الاقتصادية والاسلامية، مكتبة العبيكان، الرياض، السعودية، ط1، 2000م

الحجي، حياة ناصر، احوال العامة في حكم المماليك (678-784هـ/ 1279-1382م) دراسة في الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية، شركة كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع، الكويت، الكويت، ط1.

الزركلي، خير الدين (1400هـ/1979م)، الاعلام (ثمانية أجزاء)، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، ط5، (1401هـ/1980م).

الشربيني، البيومي اسماعيل، مصادرة الاملاك في الدولة الاسلامية (جزءان)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1997 .

الشرتوني، سعيد الخوري، اقرب الموارد في فصح العربية والشوارد، (جزءان)، مكتبة لبنان، بيروت، لبنان، ط2، 1992م .

العبادي، احمد مختار، في التاريخ الايوبي والمملوكي ، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، 1992م.

القرضاوي، يوسف، فقه الزكاة، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط3، 1977.

جبران، نعمان محمود، دراسات في تاريخ الايوبيين والمماليك، مؤسسة حمادة، اربد، 2000م.

حماد، نزيه كمال، معجم الاصطلاحات الاقتصادية في لغة الفقهاء، الدار العالمية للكتاب الاسلامي، الرياض، السعودية، ط3، 1995م.

طقوش، محمد سهيل، تاريخ المماليك في مصر وبلاد الشام (648-923م/ 1250-1517م)، دار النفائس، بيروت، 1997م، ط1.

عبدالمنعم، محمود عبدالرحمن، معجم المصطلحات والالفاظ الفقهية، (ثلاثة اجزاء)، دار الفضيلة، القاهرة ، مصر ، د.ط ، 1999م.

عساف، محمد مطلق، المصادرات والعقوبات المالية، مؤسسة الوراق، عمان، الاردن، ط1، 2000م.

عصفور، محمد بهجت مختار، المصادرة في مصر الاسلامية من الفتح الاسلامي حتى نهاية عصر المماليك (20هـ -923هـ / 649م - 1517م)، مكتبة الملك فيصل الاسلامية، القاهرة، مصر ، د.ط، 1990م.

قاسم، عبده قاسم، في تاريخ الايوبيين والمماليك، عين للدراسات والبحوث الانسانية، القاهرة، 2005م.

كاشف، سيدة اسماعيل، مصر الإسلامية وأهل الذمة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، مصر ، 1993.

محمد، يسري السيد، جامع الفقه موسوعة الاعمال الكاملة للامام ابن قيم الجوزية (ت 752هـ/1351م)، (سبعة اجزاء)، دار الوفاء للطباعة والنشر،المنصورة، مصر ، ط1، (1421ه/2000م).

ثالثاً: الرسائل الجامعية

الياسين، سهاد، الموارد والنفقات المالية في خلافة الفرع السفياني، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة اليرموك، اربد، الأردن، 1998.

بني عيسى، عبدالمعز عصري، الموارد والنفقات في الدولة الايوبية في مصر والشام (569-648هـ/1173-1250م)، أطروحة دكتوراة غير منشورة، قسم التاريخ، جامعة اليرموك، 2009.

حجازي، فايزة عبدالرحمن، اهل الذمة في بلاد الشام في العصرين الايوبي والمملوكي، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم التاريخ ، جامعة اليرموك، اربد، 1992.

شطناوي، محمد تركي، المصادرات في العصر العباسي 132هـ -334هـ (750م-945م)، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم التاريخ، جامعة اليرموك، اربد، 1994.

رابعا: المراجع الاجنبية

Hazaarad, Harry:"Atlas of Islamic history",third edition, princton university press,1954.

Lane-Pool,Stanly; A History of Egypt in the middle ages London frank cas& co. itd,1968.

خامساً: المراجع الأجنبية المعربة

فالتر هنتس، المكاييل والاوزان الاسلامية، وما يعادلها في النظام المتري، ترجمة كامل العسلي، الجامعة الاردنية، عمان، 1390هـ /1970م.

الكلمات المفتاحية : المصادرات، المماليك، بلاد الشام، الثروات، التركات، الوزراء، القضاة

Abstract

"Expropriations in bilad alsham in the first Mamluk state" (648- 784 H / 1250 – 1382 M)

Prepared by

Ghassan Mohammed Ali Al-Azzam

Supervision

Mohammed Mahmoud Al-anagreh

This study was the introduction, four chapters and conclusion; it was preceded by an offer to the most important sources of the study, the researcher dealt in the first chapter the meaning that the expropriation went to him, then he talked about the legitimacy of expropriations and opinions of the jurists, the researcher presented the historical development of expropriations across the Islamic history, was springboard of the Al-Rashidi era, then the Al-Umayyad era to Al- Abbasid era to Al-Al Ayoubi era, then I touched on the emergence of expropriations in the of the first Mamluk state era.

The second chapter the researcher dealt the reasons for the expropriations, having diversified between economic reasons as wealth and status of money House, and political reasons as the penalty on the disobedience, rebellion and personal revenge, and administrative reasons, as neglect of the workers and governors for their work, which prompted the Mamluk state to resort to the expropriations.

The third chapter dealt diverse expropriations such as the expropriations of opponents of the state, the expropriations of the sultans themselves, the expropriations of workers and state employees, and expropriations of Christians and Jews, and the researcher exposure also to c expropriation of estates, and this chapter has been reversed a clear show of the size of expropriations and their types, whether movable money or immovable.

In fourth chapter the researcher dealt results of expropriations and divided into three divisions, where he talked about the impact of expropriations on the political stability of the state, and then on the impact of expropriations on the social life of the state, and finally the impact of expropriations on the economic situation in the first Mamluks state.

Through our study of the phenomenon of expropriations in the Levant in the first Mamluk state, the researcher shows the following:

The expropriations did not appear suddenly in this era, but appeared in since the beginning of the Islamic state, and applied on narrowly, but it taken expands in subsequent eras until it reached up to the first Mamluk era, which it has emerged clearly, and we conclude from our study to the phenomenon of expropriations in the Levant, in the first Mamluk era the following results:

- Opposition of Muslim jurists to the expropriations and its proscription and they considered some sort of injustice and irregularity.
- Expropriations appeared in the first Mamluk state as a result of several different reasons and motivations, leading to entrench this system and its spread.
- Expropriation of women did not occur normally in the first Mamluk state.
- To the expropriations positive effects and negative effects on the economy of the state.
- Expropriations affected on social life, it caused the poverty, unemployment and not feeling of security and stability.
- Expropriations affected on all social groups, without exception, from the general public and even the sultans.

Key words: Expropriations, The mumluks, Bilad alsham, Resources, Heritages , Ministers , Judges